

الكهرباء: القطاع الرهينة

(1993 – 2013)

دروس من تجارب الماضي وبرامج للمستقبل

لأمانة

52.....

1- معمل دبر عمار والزهراني

54.....

2- معمل صور وبعليك

55.....

3- معمل الذوق والجية

56.....

4- المعامل الجديدة ودور القطاع الخاص

56.....

المشرك

57.....

1- شبكة النقل بتوتر 220 كيلوفولت

58.....

أ- الهدف من المشروع

58.....

ب- المشاكل التي اعترضت التنفيذ وأسباب عدم التقيد بالجدول الزمني

58.....

ج- الإنجازات

59.....

د- العقبات

59.....

د-1 تأخر صدور قوانين القروض

60.....

د-2 إجراءات الاستملاك

60.....

2- شبكة 400 كيلوفولت

61.....

3- إنشاء المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

62.....

أ- الهدف من المشروع

62.....

ب- الجدول الزمني

63.....

ج- الخطوات المتخذة

63.....

الامتياز

64.....

1- إشراك القطاع الخاص

64.....

2- تحديد الفترة والجباية ومكنتتها

65.....

3- تعديل التعرفة

66.....

لأمانة
1- مشروع إنشاء منصة للغاز المسال

67.....

أ- الخطوات التحضيرية

68.....

ب- العقبات

68.....

69.....

86..... 2- المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

التهيئة

87.....

1- إشراك القطاع الخاص

87.....

2- تعديل التعرفة

87.....

89.....

الأمم المتحدة في سياقها العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

89.....

1- مشروع انشاء منصة للغاز المسال

89.....

2- مشروع استيراد الغاز الطبيعي

89.....

أ- الغاز السوري

89.....

ب- الغاز المصري

91.....

ج- خط أنابيب الغاز الساحلي

93.....

الهيئة العامة للغذاء والدواء: لدراسة مصطلح "السلامة" في سياقها العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية (2004-2008)

93.....

الأمم المتحدة

93.....

1- تشغيل وصيانة معمل دير عمار والزهراني

94.....

2- معمل الذوق والجيه

95.....

3- المعامل الجديدة ودور القطاع الخاص

95.....

أ- الشركة والخصخصة

97.....

ب- القانون 462 - الهيئة المنظمة

99.....

ج- محاولات إشراك القطاع الخاص في انتاج الكهرباء

101.....

الطوك

101.....

1- شبكة 220 كيلوفولت

101.....

2- المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

102.....

التهيئة

102.....

1- إشراك القطاع الخاص

103.....

2- تحديث ومكننة الفوترة والحباية

شبكة زرع ز: تغذية كط لزنذول لإشلاحي هخ نطكهفة (2010 / 2013)

.....117.....

لأمةث

.....118.....

.....118.....

1- صيانة وتشغيل معلمي دير عمار والزهراني

.....120.....

2- إعادة تأهيل معلمي الذوق والحبه

.....121.....

3- التشركة والخصصة

.....123.....

4- القانون 462 - الهيئة المنظمة

.....124.....

5- إفشال محاولات إشراك القطاع الخاص في انتاج الكهرباء

.....124.....

أ- رفض التعاون مع الصناديق العربية والدولية لتمويل خطة الطوارئ

.....125.....

ب- معمل دير عمار 2

.....131.....

ج- مذكرات التفاهم مع القطاع الخاص

.....131.....

6- حلول بديلة لسد الحاجة الأنية للانتاج

.....131.....

أ- المولّدات التبادلية

.....135.....

ب- البواخر

.....137.....

ج- الطاقة المتجددة

.....139.....

الطرك

.....139.....

1- شبكة 220 كيلوفولت

.....140.....

2- المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

.....141.....

الطتموظ

.....141.....

1- تحديث ومكننة الفوترة والحباية

.....144.....

2- تعديل التعرفة

.....145.....

اللامق كط تخرج ك وكع نط كس طيحي كقول نط زي لأمةث كس نط بك قه ناطي ب

.....145.....

1- مشروع إنشاء منصة للغاز المسال

.....145.....

2- خط أنابيب الغاز الساحلي

.....147.....

شبكة زرع ز لزنذول كط كج اوة اذع ب عرض نط ك لزنذول ك

2- في إزالة قناتك ساقى بكوكك وتمويل

أ- في قطاع النقل

ب- في قطاع التوزيع

3- في تخصيص تك بى لأمثت

أ- في تخفيض كلفة المحروقات وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي

ب- البحث الجدي في اعتماد تعرفه جديدة للكهرباء

ج- في فتح المجال للاستثمار من امام القطاع الخاص

د- في الحصول على التمويل الميسر من الصناديق

هـ- ترشيد استخدام الطاقة

4- في تكعك عو تميدك نمدم 2002/462 مةمخلة ذو عكع يكدب لأزرب قه ناذك لمدم:

5- في لإزالة لئذ في الخس نفبك لة عكع

كك كعف نل 1: هررغ الخس نفبك لئذ في تكعك ح قه لئذ كك لة عكع ف

كك كعف نل 2: تكك لك عكك لك عكك و لأزرب قه ناذك لمدم (ملاذ آلي نقى)

قطاع الكهرباء في لبنان على مدى عشرين عاماً

(فقرة افتتاحية)

يلقي هذا الكتاب الضوء على المراحل التي مرّ بها قطاع الكهرباء في لبنان على مدى العشرين سنة الماضية والتي تتدرج ضمن جهود إعادة بناء البنى التحتية في لبنان. كما يستعرض المصاعب التي واجهها الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومن سار على دربه بعد استشهاده لتطوير هذا القطاع الحيوي بغية تمكينه من مواكبة حركة النهوض الاقتصادي والاعمالي وتعزيزها.

إن العراقيل التي اعترضت الخطط الموضوعية للنهوض بهذا القطاع رمت في معظمها الى فرملة الانطلاقة التي شهدتها البلاد لإحياء الاقتصاد اللبناني وإطلاق عجلة الإنماء والإعمار في أكثر من قطاع حيوي. وما الاعتراضات والعقبات التي نشأت من معارضي الرئيس الشهيد رفيق الحريري إلا شواهد ونماذج للعراقيل التي سعت تلك الأطراف جاهدة لحرف المشروع الإحيائي الذي خطط له وعمل على تنفيذه الرئيس الحريري ومن خلفه في سدة الرئاسة الثالثة أي الرئيسين فؤاد السنيورة وسعد الحريري.

وبما أن المواطن يطرح دائماً السؤال عن الأسباب الحقيقية لعدم توفر الطاقة الكهربائية، لتاريخه، وعلى مدار ساعات الليل والنهار، ولا يلقى جواباً مقنعاً من المسؤولين، فليق هذا الكتاب يمثل محاولة جادة وموضوعية لتسليط الضوء وشرح كافة جوانب الجهود الرسمية التي بذلت في هذا القطاع على مدى عشرين عاماً. وستلقي الصفحات التالية الضوء على ما تحقق خلال العقدين الماضيين من إنجازات وستظهر ما حالت دون تحقيقه ظروف صعبة وممارسات معيقة وصدمات غير متوقعة كان من ضمنها الحروب الاسرائيلية على لبنان واغتيال الرئيس الشهيد، ومن ثم الاغلاق القسري لمجلس النواب على مدى أكثر من ثمانية عشر شهراً إضافة الى الاجواء المتشنجة التي سادت في البلاد بعد ذلك على أكثر من صعيد والتي عطلت وحالت دون تمكين هذا القطاع الحيوي من الانطلاق لمواكبة متطلبات المستقبل، واقداره من ثم على الإسهام في تحقيق الأهداف التنموية الكبرى والمرتجاة لتحريك عجلة الاقتصاد اللبناني وتحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

ملخص تنفيذي

مقدمة

تسلّم الرئيس الشهيد رفيق الحريري رئاسة الحكومة أواخر العام 1992 وفي جعبته رؤية إصلاحية شاملة شكّلت القاعدة الأساس لإطلاق مشروع إعادة الإعمار وتطوير البنى التحتية وتحديثها، ومن ثم إعادة تفعيل الاقتصاد اللبناني والإدارة اللبنانية. ولقد شملت رؤيته الإصلاحية القطاعات الاقتصادية والإئتمانية الحيوية كافة، وفي مقدّمها قطاع الكهرباء والاتصالات. وفيما خصّ قطاع الكهرباء، فقد ارتكزت رؤية الرئيس رفيق الحريري وبرامجه لإصلاح قطاع الكهرباء على التقدّم في أربعة محاور أساسية، وهي:

أولاً، إعادة تأهيل معامل الإنتاج وإنشاء معامل جديدة.

ثانياً، إعادة تأهيل وتوسيع شبكتي النقل والتوزيع.

ثالثاً، ربط لبنان بمصادر الغاز لتوليد الطاقة فضلاً عن العمل على إنشاء معمل لتغويز الغاز السائل.

رابعاً، وضع مخطط طويل الأمد لتنظيم القطاع بموجب قانون يوضع لهذه الغاية ويسمح بإدخال القطاع الخاص كشريك استراتيجي ليلعب دوراً أساسياً في تطوير هذا القطاع الحيوي وتحسين مستويات ادارته.

ضمن هذه المحاور الأربعة، ومع مرور الزمن، تبلورت رؤية الرئيس الشهيد بشأن قطاع الكهرباء، بفعل تراكم تنفيذ مشاريع الإعمار من جهة أولى، والتطورات العميقة من جهة ثانية والتي بدأ يشهدها لبنان والمنطقة ككل في ضوء تطورات هذا القطاع بحد ذاته.

بناءً على ذلك، يبيّن هذا الملخص التنفيذي المراحل التي مرّ بها قطاع الكهرباء في لبنان منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وتحديدًا عقب توقيع اتفاق الطائف، وحتى تشرين الأول من العام

2013، أي بدءاً بالمسار الاصلاحى الذي انتهجه الرئيس الشهيد رفيق الحريري من أجل

النهوض بهذا القطاع مروراً بالمصاعب التي مرّ بها والذي يوهن عن مدى ماثبرته وتصميمه على متابعة جهده الاصلاحى والصمود في مواجهة التحديات والصعوبات والعقبات. كما يتطرق الملخص أيضاً الى ما تعرض له برنامج الاصلاحى، في مراحل معيّنة، من أعمال متعدّدة

ونتيجة عن معارضة ذات منحى تعطيلى وعبثي لحرفه عن مشروعه التتموي ، والتي أدت بمجملها الى تحويل هذا القطاع إلى رهينة وبالتالي إلى تكبيد البلاد اكلافاً باهظة متمثلة بهدر الوقت والمال والجهد والفرص، وهو الأمر الذي ما يزال مستمراً ليومنا هذا. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذا العرض يبيّن، وبوضوح، مدى تطابق بعض جوانب تلك الرؤية التي جسدها مشروع الرئيس الحريري للهبوض بهذا القطاع مع مقترحات المشاريع التي لم يجد بعض الوزراء المتعاقبين على وزارة الطاقة والمياه بدءاً من إعادة طرحها أو العودة الى اعتمادها وتبنيها. ولن تفوتنا الإشارة الى الخطط الإصلاحية التي جرى لاحقاً تبنيها والتي أتت في معظمها متأخرة مما لم يسمح لواضيها بمباشرة تنفيذ ما توصلوا إليه من قناعات وهو ما فاقم من كلفة الوقت الضائع والفرص المهدورة.

1. وضع القطاع عند انتهاء الحرب (مع نهاية العام 1992)

تغيب عن أذهان اللبنانيين عموماً ملامح الصورة القائمة التي رزح تحتها قطاع الكهرباء لعشرين سنة خلت. فمع خروج لبنان من دوامة الحرب التي دامت قرابة ثمانية عشر عاماً، كان قطاع الكهرباء قد بات يعاني من انهيار شبه كامل في معامل الإنتاج ومحطات التحويل الرئيسية وخطوط النقل ومحطات التوزيع وغيرها، وكذلك من ضرر فادح طال شبكات النقل والتوزيع من جراء السرقات والتعدييات والاضرار الـكثيرة التي تعرضت لها. بالإضافة إلى ذلك، عانى هذا القطاع من قصور في التخطيط لإطلاق المشاريع الجديدة الآيلة الى إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها، وكذلك أيضاً في ما خصّ التحضير لاعتماد المصادر الجديدة لإنتاج الطاقة ولاسيما من الغاز الطبيعي.

وكي نستكمل توضيح معالم الصورة امام اللبنانيين فإنه تجدر ملاحظة أن ما فاقم هذا الوضع وجعله أكثر خطورةً هو ضعف الصيانة و حالات الضياع والارتباك وأحياناً عدم الاكتراث والإهمال التي عانت منها الإدارة اللبنانية من جهة أولى و سيطرة سلطة الميليشيات عليها من جهة ثانية، بحيث تردى حال إمداد المواطنين بالطاقة الكهربائية لفترات ممتدة، إلى حدّ أصبحت معه ساعات التغذية لمعظمهم لا تتعدى سوى بضع ساعات يومياً.

وبما أن لغة الأرقام هي التي تختصر المشهد الكهربائي المتعثر، نعرض موجزاً للأرقام الإحصائية في مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع ، قبل تولي الرئيس الشهيد رفيق الحريري رئاسة أول حكومة له في نهاية العام 1992، حيث يتبين أن الطاقة المنتجة كانت تقدر فعلياً بـ 600 ميغاوات في المناطق اللبنانية كافة (من أصل قدرة اسمية تتجاوز ضعف ذلك)، يقابلها حجم طلب كان يتراوح آنذاك بين 1200 و 1300 ميغاوات، أي ما يوازي أكثر من ضعف الإنتاج الفعلي.

أما على صعيد قطاع نقل الكهرباء فالأوضاع لم تكن أفضل حالاً، فشبكة النقل كانت قد تعرضت لدمار هائل طال 40% من مكوناتها ، مما كان يجتزم ضرورة الإسراع في الاستثمار فيها لإعادة تأهيلها وتوسيعها. وكان حجم الخسائر الفنية الحاصلة على خطوط النقل في تزايد مستمر أيضاً، وهي خسائر كانت تنتج عن هدر تقني للطاقة عند نقلها من معامل الإنتاج الى مخارج شبكة النقل. وقد طالت الخسائر الفنية شبكات التوزيع أيضاً وبلغت نسبتها الاجمالية على خطوط النقل والتوزيع حوالي 15% من الطاقة المنتجة. كل هذا كان يستدعي بذل الجهد اللازم من أجل إدارة الشبكة بشكل أفضل لحصر حجم تلك الخسائر وتخفيضها قدر الإمكان.

وعلى صعيد قطاع التوزيع أيضاً، فقد تخطت نسبة الخسائر غير الفنية الـ 55% من الطاقة الموزعة، وهي نتيجة حتمية لعدم فورة كامل الطاقة الموزعة ، وذلك بسبب التعديات الحاصلة على الشبكة والاقدام على سرقة التيار الكهربائي في جميع المناطق دون استثناء وان بنسب متفاوتة، كما جاءت هذه الخسائر غير الفنية نتيجة تمتع العديد من المستهلكين عن سداد فواتير الكهرباء.

نتيجة لذلك وعلى صعيد آخر فقد تفاقم حال التقنين اليومي ، وهو الأمر الذي كان قد بدأ يعاني منه اللبنانيون منذ أواخر الثمانينيات والذي دفع المقتدرين منهم الى اللجوء وبشكل متزايد ومكلف في آن معاً الى استخدام المولدات الكهربائية الخاصة من أجل التعويض عن هذا النقص في الإنتاج. ونتج عن هذا الاجراء الطارئ للحصول على طاقة بديلة اضطرار اللبنانيين الى مد شبكات عشوائية لاسترجار الطاقة من المولدات التي بدأت تنتشر في الاحياء السكنية، مما اصبح يشكل خطراً على سلام تهم وعبئاً متزايداً على موازنتهم . هذا ناهيك عن العبء الكبير الذي اصبحت تشكله تلك المولدات على الاقتصاد الوطني وعلى الوضع البيئي في البلاد.

وبلغة الارقام، فقد قدرّت قيمة الخسائر الواقعة على قطاع الكهرباء في الأصول الجامدة من جراء الحرب حينها بحوالي 500 مليون دولار أميركي. فخلال سنوات الحرب، ارتفعت نسبة الطاقة الكهربائية المسروقة باضطراد لتبلغ 22.5% في العام 1975، ومن ثم لترتفع الى حوالي 31.4% في العام 1982، وبعدها الى 55% في العام 1987، ولتصل الى حوالي 56% في العام 1991.

• المبادرة التنموية لمؤسسة الحريري

لم تقف مؤسسات المجتمع المدني مكتوفة الأيدي آنذاك، وعلى ذلك كانت الخطة المدمجة التي وضعتها مؤسسة الحريري في بداية العام 1988 تحت عنوان "لبنان الواقع وحاجات التأهيل والتنمية"، والتي هدفت الى توفير المعطيات الأساسية لإعادة بناء البنية التحتية للدولة اللبنانية التي لحق بها الكثير من التدمير والخراب والتعطيل. وعلى ذلك فقد أعطيت الاولوية في تنفيذ المشاريع التنموية الملحة لقطاع الكهرباء. ولهذه الغاية، اقترحت الخطة أن تنصبّ الجهود على توسيع الشبكات المحلية على مستوى القرى، وخاصة المحرومة منها، وذلك بربطها بمصادر توليد الطاقة. اما على صعيد الإنتاج، فقد حثّ التقرير النهائي على إجراء الدراسات والمسح اللّازمين لتحديد المناطق البعيدة عن مصادر الإنتاج والتي تتوفر فيها المياه، بحيث يتم تخطيط الشبكة المائية لتخدم أغراض الري من جهة، وتمكّن من جهة ثانية من توليد الكهرباء في محطات متوسطة أو صغيرة الحجم. كما خلص التقرير الى انه يمكن العمل على تشجيع استعمال الطاقة الشمسية في اكثر من مجال.

وبما أن الحرب اللبنانية، ومنذ بداياتها، كانت قد أطاحت بإمكانات الحصول على إحصاءات دقيقة، فقد اصبح ذلك التقرير الاول من نوعه الذي يُلقى الضوء بأسلوب منهجي على مكامن الخلل ومطارح القوة مبيّناً الحلول، وطارحاً البدائل والمقترحات، وهو ما يؤكد عليه المصادر الموضوعية التي تم اعتمادها في اطلاق تلك الرؤية الإصلاحية الشاملة التي استند إليها الرئيس رفيق الحريري، والتي عمد إلى اعتمادها عند تسلمه رئاسة الحكومة في نهاية العام 1992.

II. مرحلة إعادة التأهيل والتجهيز (1993 - 1998)

عندما وعدت الحكومة الأولى للرئيس رفيق الحريري المواطنين بتطبيق مشروع التغذية المتواصلة للكهرباء مع حلول العام 1996، ارتسمت آنذاك شكوك كثيرة لدى البعض حول قدرة الحكومة على تحقيق هذا الوعد. وقد استمرت الشكوك العلنية والمضمرة بشأن ذلك الوعد حتى بدد الضوء الظلام المزمّن، ولاسيما بعدما رصدت الحكومة ما يعادل 1290 مليون دولار أميركي لمشروع إعادة التأهيل والتجهيز. فلنطلقت يومها ورشة عمل جبارة وشاملة من أجل إعادة تأهيل هذا القطاع وإصلاحه وبنائه على أسس راسخة.

وعلى مدى السنوات (1993-1998)، ومن خلال الحكومات الثلاث التي ترأسها في تلك المرحلة، فقد تقدم الرئيس الحريري بمشروعه من أجل أن يتحول قطاع الكهرباء إلى عامل مساعد ومحفّز للتنمية الاقتصادية في لبنان، وليواكب مشروع النهوض العمراني والاقتصادي الذي اعتمده تلك الحكومات وأقرّه المجلس النيابي في حينه. وفي هذا الإطار جرى التقدم في هذه المرحلة¹ على مختلف المسارات، من إنتاج ونقل وتوزيع، فضلاً عما يتعلق بإشراك القطاع الخاص والإعداد من أجل استعمال الغاز الطبيعي كلقيم لإنتاج الطاقة الكهربائية. ونظهر في ما يلي الخطوات المتعلقة بكل مسار:

1. على صعيد الإنتاج

انصبت جهود الرئيس رفيق الحريري في مطلع العام 1993 على العمل من أجل زيادة القدرة الإنتاجية، وذلك عبر التحرك على عدة مسارات في آن.

أ - على مسار إعادة تأهيل معامل الكهرباء الموجودة

لقد كان الهدف من إعادة تأهيل المعامل إلى زيادة قدرتها الإنتاجية لتصبح حوالي 1100 ميغاوات، وهذا ما سمح لمؤسسة كهرباء لبنان في أوائل العام 1996 من تحسين معدلات التغذية بشكل ملموس. وبالرغم من العدوان الذي شنته إسرائيل على لبنان في نيسان من العام ذاته، أي 1996، والأضرار الفادحة التي ألحقها العدوان

¹ تمّ في هذه المرحلة وضع جداول تنفيذية مفصلة بالمشاريع المزمع انشاءها للسنوات العشر القادمة أي حتى العام 2002.

بلبنية التحتية في مناطق عديدة من لبنان ، فقد تمكنت مؤسسة كهرباء لبنان ، وبعد عملٍ مضمٍ ومستدام، من إصلاح الأعطال في وقتٍ قياسي، وإعادة النور إلى العاصمة وغيرها من المناطق اللبنانية.

بأ على مسار إنشاء المعامل الجديدة

تحتسباً للنمو السكاني المتوقع وللتحسن الجاري على مستوى عيش اللبنانيين ونوعيته وانعكاس ذلك على مستوى الطلب على الطاقة الكهربائية، فقد انصبت الجهود على مرحلة التجهيز الجديد والمتمثلة بإنشاء المعامل الجديدة لتأمين طاقة انتاج اضافية تقارب 1040 ميغاوات بحلول العام 1999، وزيادتها بعد ذلك بحوالي 1150 ميغاوات أخرى بحلول العام 2004. وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد سعى الرئيس الحريري ونجح في تأمين تمويل متعدد الاطراف لإنشاء معملين جديدين في منطقتي دير عمار (شمال لبنان) والزهراني (جنوب لبنان) بقدرة انتاج بلغت 450 ميغاوات لكل واحد منهما على اساس نظام الدارة المدمجة أو المختلطة. وتمّ فعلاً تشغيل مجموعات الزهراني بطاقتها الكاملة في آذار 2002، كما تمّ تشغيل مجموعات معمل دير عمار في حزيران 2002 تزامناً مع انجاز أعمال توسيع شبكة النقل. ولقد شكّل هذان المعملان الجديدان مصدراً رئيسياً لزيادة الإنتاج، وذلك من خلال تأمينهما طاقة إضافية تعادل القدرة الإنتاجية المتاحة في لبنان آنذاك، أي قبل دخولهما حيّز الإنتاج. وبغية تطبيق مبدأ الإنماء المتوازن، فقد ترافق ذلك مع انشاء معملين جديدين آخرين في كل من صور وبعبك بقدرة 70 ميغاوات لكل واحد منهما على اساس نظام الدارة المفتوحة، وأنجز بناؤهما ووضعاً في الخدمة جزئياً في منتصف العام 1996. ومع نهاية العام 1998، استشعر اللبنانيون خيراً، وعاد النور ليضيء بارقة الامل في نفوسهم. فقد أفلح مشروع الرئيس الشهيد في تأمين طاقة إنتاج كهربائية إضافية قدرها 1040 ميغاوات تضاف إلى ما تمّ تأمينه سابقاً عن طريق إعادة تأهيل المعامل القائمة آنذاك، الأمر الذي زوّد الاقتصاد اللبناني والمواطنين اللبنانيين بطاقة كهربائية كافية وفرت لهم الحصول على التيار الكهربائي على مدار الساعة، وممهّداً الطريق لبدء المرحلة الثانية من الاستثمار في قطاع

الإنتاج الكهربائي الذي كان يعدّ له الرئيس الشهيد آنذاك. إلا أن التغيّرات السياسية والارتفاع الكبير في حدّة الاجواء السياسية المتوترة والممارسات الكيدية التي سادت في لبنان آنذاك مع انتخاب الرئيس اميل لحود أدت إلى تغيّر كبير في المناخات السياسية والاستثمارية، مما أدى إلى تجميد العمل في مشروع الرئيس الحريري لزيادة الطاقة الإنتاجية في قطاع الكهرباء.

2. على صعيد توسيع وزيادة شبكة نقل الطاقة الكهربائية

بالتزامن مع البدء في بناء المعامل الجديدة، تابع الرئيس الحريري تنفيذ رؤيته الإصلاحية لهذا القطاع بما فيها العمل على إعادة تأهيل شبكة النقل ومحطات التحويل الرئيسية، فضلاً عن العمل على إنشاء شبكة نقل ومحطات تحويل بتوتر عالٍ بمستوى 220 كيلوفولت، وذلك نظراً لبعدها عن محطات التحويل في بيروت وباقي المناطق، وللتخفيف والى حد كبير من الخسائر الفنية الحاصلة على هذه الشبكة. وبناءً على ذلك، وافق مجلس الوزراء في 1997/10/2 على مشروع قانونين يجيزان للحكومة الاقتراض من البنك الاسلامي للتنمية بهدف تمويل تنفيذ أجزاء مهمة من هذه الشبكة. ولكن هذين المشروعين لم يصدرا في عهد حكومة الرئيس الحريري كقانونين كما كان يطلب ويلح لفترة طويلة، بل بقيا في ادراج المجلس النيابي لمدة قاربت السنتين، وذلك من ضمن ممارسات الضغط والتفشيّل التي اتبعت لضرب مشروعه الإعماري والاقتصادي، الأمر الذي أعاق وأخّر الاستفادة من تشغيل كامل طاقة المعملين الجديدين في البداوي والزهراني لتعدّد نقل الطاقة الى مراكز الاستهلاك.

وعلى صعيد شبكة النقل أيضاً، ولضرورة تأمين الطاقة الكهربائية بأقصى سرعة ممكنة، وبهدف كسب الوقت نظراً الى الاجراءات المطوّلة التي كان يتطلّبها استملاك الاراضي اللازمة لمد الشبكة، فقد اقترحت حكومة الرئيس الحريري تخطي الروتين الاداري عبر تطبيق مبدأ وضع اليد المؤقت المبني على إذن استثنائي يتم الاستحصال عليه من مجلس الوزراء، الى حين إنهاء اجراءات الاستملاك والتعويض على المالكين وهو الامر الذي تأخر التقدم على مساراته نتيجة العراقيل لمنع القيام بذلك الى حين صدور القانون الجديد المتعلق بالاستملاك.

3. على صعيد شبكات التوزيع

ارتكزت خطة الرئيس رفيق الحريري على التقدم على مسارين، الاول في مجال اعادة التأهيل، والثاني في مجال التجهيز والتطوير وتعديل التعرفة.

على المسار الأول، تمّت اعادة تأهيل شبكات التوزيع واستحداث شبكات أخرى في كل لبنان.

أما في ما خص المسار الثاني، فقد جرى تزويد مؤسسة كهرباء لبنان بالمعدات والبرامج الضرورية لتأمين جباية سليمة عبر تحديث ومكننة عمليات الفوترة والجباية والعمل على تعديل تعرفة مبيع الطاقة من المستهلكين انطلاقاً من العلاقة السببية الوثيقة التي كانت تربط مستويات الهدر غير الفني بتفاقم العجز المالي الذي كان يضغط على كاهل المؤسسة وبالتالي على الخزينة اللبنانية. وفي هذا المجال، فقد جرى انجاز الخطوات التالية:

أ- على صعيد التجهيز والتطوير ومكننة أعمال الفوترة والجباية

أعطيت التوجيهات الى مؤسسة كهرباء لبنان في العام 1997 لدراسة إمكانية الاعتماد على برامج متطورة لإدارة عمليات الجباية (Collection Management Program) بما يمكن من قراءة العدادات عن بعد من جهة أولى (Automatic Meter Reading)، وكذلك من أجل التحكم بالمعامل من جهة أخرى، بإيقافها وتشغيلها. لذلك وبعد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع، عملت المؤسسة في أواخر العام 1998 على شراء 1200 عداد إلكتروني ذي أطوار ثلاثة في التوتر المنخفض اضافة الى شراء 200 عداد إلكتروني ذي أطوار ثلاثة في التوتر المتوسط، كمقدمة لتنفيذ مشروع متكامل يغطي جميع عدادات التوتر المتوسط والمنخفض في كل الاراضي اللبنانية. ولكن هذا المشروع لم يَرَ النور وتوقف العمل به وبالتالي تعرضت العدادات للصدأ مع مرور الزمن. وكان من المؤمل أن يصار إلى إعادة العمل بهذا المشروع بالتعاون مع مشروع مقدمي خدمات التوزيع، وهو المشروع الذي أقرته حكومة

الرئيس نجيب ميقاتي في شهر تشرين الاول 2011، بتأخير دام أكثر من 14 سنة وان كان ذلك قد تمّ من دون الحصول على التفويض اللازم من السلطة التشريعية وذلك خلافاً للمادة 88 من الدستور بكونه يتضمن تحميل المؤسسة عبء الاقتراض غير المباشر.

با - في مجال التعرفة

لحظ مشروع الرئيس رفيق الحريري العمل على تعديل التعرفة على مرحلتين توخياً للعدالة ولجعل القطاع قادراً على الاستمرار وصولاً الى الحد من تعاظم عبء كلفته على الخزينة وعلى الاقتصاد الوطني. وبناءً على ذلك، قام مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان في تموز 1994 بتحديد تعرفة مبيع الطاقة وفقاً لسطور الاستهلاك للمنازل السكنية والمتاجر، و بالتالي وضع تعرفات مختلفة للإنارة العامة والادارات العامة والجيش والمستشفيات والمدارس والصناعات الكبرى والحرف والزراعة. وقد شكّل ذلك التعديل الخطوة الاولى في ما خص تعديل التعرفة، وذلك على اساس أن يصار الى استكمال تلك الخطوة بخطوة ثانية لاحقة بحلول العام 2000 تتمثل بربط تعرفة مبيع الطاقة بأسعار المحروقات، مع الأخذ بعين الاعتبار الاوضاع المعيشية للشرائح من ذوي الدخل المنخفض لتمكينهم من التأقلم مع التعرفة الجديدة وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن.

4. على صعيد إشراك القطاع الخاص

خلال فترة تشييد معلمي دير عمار والزهراني، وانطلاقاً من ايمان الرئيس الحريري بقدرات القطاع الخاص وبالحاجة الى اشراكه، فقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً في 18/9/1996 قضي بتضمين المعملين المذكورين الى القطاع الخاص للقيام بتشغيلهما وصيانتهم ، بحيث تقوم الدولة بتأمين اللقيم من جهة، وتقوم بشراء الكهرباء من القطاع الخاص وفقاً لتعرفة يتم تحديدها عبر مناقصة دولية تجريها مؤسسة كهرباء لبنان من جهة ثانية. إلا أن هذا القرار بقي حبراً على ورق، ولم يبصر النور أبداً. وهو لو طبق لكان لبنان ضمن لنفسه ادارة أفضل لمعامل الإنتاج، وصيانة أفضل لها، وبالتالي لمكّن معامل الإنتاج

لديه من المحافظة على قدرتها الإنتاجية التي تراجعت تدريجياً حتى وصلت لدى البعض منها الى حدود 55% من قدرتها الاسمية.

5. على صعيد الانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية

كان من المفترض، اساساً، ان يعمل كل من المعملين الجديدين في دير عمار والزهراني على الغاز الطبيعي وعلى مادة الغاز أو بل مؤقتاً إلى حين توفر الأول. وكانت الدولة اللبنانية قد تعهدت في اتفاقية القرض ، الذي حصلت عليه من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل إنشاء هذين المعملين ، انشاء منصة لتحويل الغاز المسال الى غاز طبيعي. وكانت أولى المحاولات للانطلاق على مسارات استيراد الغاز المسال في العام 1996 حين بدأت المفاوضات مع دولة قطر من أجل إنشاء معمل لتحويل الغاز المسال إلى غاز أو ما يعرف بعملية التغويز. ولكن تلك المفاوضات ما لبثت أن توقفت في مراحل لاحقة بسبب تعرضها للتدخلات السياسية المحلية والاقليمية، وذلك إما بهدف إعاقة برنامج الرئيس الحريري، وإما من أجل تحقيق مكاسب سياسية ، ناهيك عن السعي لتحقيق مغنم مالية غير مشروعة خدمةً لمصالح بعض المتنفذين والسياسيين وكذلك حمايةً لمصالح ما يسمى "مافيات الفيول والمازوت" التي لم تكن لها مصلحة في استعمال لبنان للغاز الطبيعي كلقيم لإنتاج الطاقة الكهربائية.

على الرغم من هذه العقبات، فقد عمل الرئيس الحريري على اطلاق مشروع بناء محطة للغاز المسال لاستيراد وتخزين الغاز السائل ومن ثم لتحويله الى غاز طبيعي. وقد تمّت دعوة الشركات الاستشارية للتقدم بعروضها لدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع في كانون الاول 1998.

هذا المشروع الحيوي الذي عادت واقتنعت به حكومة الرئيس ميقاتي، كان يفترض في حال تنفيذه أن يغيّر اقتصاديات إنتاج الكهرباء التي كانت كلفتها تتعاظم مع تزايد اسعار المحروقات وعدم متابعة برامج التطوير الضرورية في مؤسسة كهرباء لبنان، وكذلك بسبب عدم اتخاذ اي خطوات عملية باتجاه تعديل تعرفه بيع الطاقة الكهربائية من المستهلكين. وبناءً على ذلك، فقد تفاقم وتعاظم العجز الناتج عن ارتفاع كلفة إنتاج

الكهرباء وسوء إدارتها بحيث أصبح ذلك العجز المتراكم مع كلفة خدمة الدين العام الناتج عنه يعادل ثلث مجموع رصيد الدين العام الحالي.

لقد كان هذا المشروع التطويري والتجهيزي لمؤسسة كهرباء لبنان أحد ضحايا الهجوم السياسي والأمني والإعلامي المستمر على الرئيس الحريري. ذلك الهجوم الذي لم يكن هدفه سوى عرقلة مشروع هالاقتصادى، وهو الهجوم الذي استعر فى نهاية العام 1998 الى أن نجح فى محصلة الأمر فى إقصاء الرئيس الحريري لاحقاً عن رئاسة الحكومة فى نهاية العام 1998 وبعد ذلك نهائياً فى نهاية العام 2004.

III. مرحلة التراجع واحكام الخناق من أجل استكمال عرقلة مشروع رفيق الحريري الانمائى

(1999-2000)

تمثل الهمّ الأساسى للفريق السياسى الذى تولى الحكم مباشرة بعد انتخاب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية، بالعمل على محاربة كل ما يمت بصلة للرئيس الحريري من أفكار وخطط وبرامج فضلاً عن العمل على النيل من فريق عمل الرئيس الحريري. ولم يتورع الفريق السياسى والأمنى للحكومة التى تولت المسؤولية فى تلك الفترة عن استعمال كل أدوات واساليب الكيد والتجريح والتهويل والصاق التهم به وبفريق عمله جزافاً² غير عابئ بالنتائج السلبية التى يمكن أن تترتب عن ذلك على أكثر من صعيد سياسى واقتصادى ومالى. وقد أدى ذلك كله الى انخفاض معدل النمو الاقتصادى من حدود 5.5% سنوياً كانت عليه على مدى السنوات السابقة (1993-1998) إلى صفر وما دون ذلك خلال السنتين 1999 و2000، وكذلك إلى تراجع خطير فى جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية الأخرى التى انعكست أيضاً سلباً على قطاع الكهرباء ولا سيما على الصعيد التالىة:

² مثال على ذلك فبركة التهم فى حق الرئيس فؤاد السنبورة- عن الفترة التى كان فيها وزيراً للمالية- فيما خصّ مسألة محرقة برج حمود وكذلك إلقاء القبض على عدد من الأشخاص بتهم باطلة وملفقة من بينهم مهيب عيتانى وعبد المنعم يوسف.

1. على صعيد الإنتاج

تفاقت مفاعيل السياسة الكيدية التي اتبعت في مواجهة الرئيس الحريري على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وازداد عنف الهجوم المستمر عليه الى حين إقصائه عن ترؤس الحكومة في نهاية العام 1998، وهو آخر عام شهد استثمارات في قطاع انتاج الكهرباء.

وبالفعل، وخلال عامي 1999 و 2000، وإثر انتخاب الرئيس اميل لحود، لم يُسجل أي استثمار يُذكر في مجال انتاج الكهرباء وذلك نتيجة لسياسة الاقتصادية والمالية التي اتبعتها الحكومة الأولى في عهد الرئيس لحود والتي ترأسها الرئيس سليم الحص. وتزامن ذلك مع ازدياد مستويات الاستهلاك وزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية في الوقت الذي توقف فيه العمل على الإعداد والتحضير لزيادة الإنتاج عبر توسيع المعامل القائمة أو إنشاء معامل إنتاج جديدة. وقد شكل ذلك بداية لعودة التقنين الذي اعتقد اللبنانيون لوهلة أنهم تخلصوا من كوابيسه وعواقبه، وبالتالي إلى بداية التراجع والسقوط لهذا القطاع بعد فترة حفلت بالجهود المصممة على استنهاض قدرات هذا القطاع وغيره من القطاعات الاقتصادية.

2. على صعيد شبكة النقل

اتضح حقيقة النوايا والعقبات التي وضعت لعرقلة جهود الرئيس الحريري لتطوير قطاع الكهرباء، ولا سيما على صعيد قطاع النقل. فبعد عرقلة دامت لمدة تقارب العامين، فانه ويسر ساحر صدر في عهد حكومة الرئيس سليم الحص في شباط 1999 القانونان اللذان يجيزان للحكومة الاقتراض من البنك الاسلامي للتنمية بهدف تمويل أجزاء مهمة من شبكة النقل بتوتر 220 كيلوفولت. وهما في الحقيقة مشروعاً القانوني الذي كانت حكومة الرئيس رفيق الحريري قد أحالتهما الى المجلس النيابي في تشرين الاول 1997، وجهدت من دون جدوى في استعجال صدورهما.

أما على صعيد توسيع شبكة النقل، فقد أوقفت حكومة الرئيس سليم الحص قرار حكومة الرئيس الحريري القاضي بالعمل بمبدأ وضع اليد المؤقت على العقارات اللازمة لمد

الشبكة، وآثرت العودة الى العمل بمبدأ الاستملاك الروتيني الذي كان يستغرق وقتاً طويلاً، الأمر الذي أحر إنجاز مد شبكة الـ 220 كيلوفولت.

وبما أن لكل عرقلة أو تأخير أثماناً باهظة تتحملها الخزينة وبالتالي المكلفين، فقد كان لهذا التأخير في إنجاز شبكة النقل بتوتر 220 كيلوفولت تأثير مهم على الجدول الزمني المتعلق باستخدام الطاقة المنتجة في معمل دير عمار والزهراني وربط شبكات التوزيع محلياً من جهة اولى ودولياً من جهة ثانية لتمكين لبنان من استيراد الطاقة الكهربائية من الخارج، وكذلك لجهة تصريف الطاقة المنتجة محلياً ونقلها الى العاصمة بيروت من اجل التسريع بإزالة كابوس التقنين عن كواهل اللبنانيين.

3. على صعيد شبكات التوزيع

شهدت هذه المرحلة ايضاً عرقلة مشروع اساسي لإصلاح قطاع التوزيع المبني على تحديث جميع عدادات التوتر المتوسط والمنخفض في كل الاراضي اللبنانية. فبعد ان قامت مؤسسة كهرباء لبنان أواخر العام 1998 بشراء العدادات الالكترونية اللازمة كمقدمة لتنفيذ مشروع متكامل يهدف إلى تفعيل وتطوير الجباية والحد من التعديات على الشبكة، جُمد هذا المشروع ولم يجر استعمال عدادات التحكم عن بُعد، مما أبقى وضع المؤسسة على حال الاهتراء لسنوات عديدة وفاقم مشكلة أخرى وتتعلق بمسألة تردي مستويات الكفاءة فيها، وأدى بالتالي إلى ازدياد العجز السنوي لدى المؤسسة ومن ثم إلى المزيد من تراكم الدين العام.

لكن المسألة الأساسية الأخرى التي جرت عرقلتها تمثلت بوقف العمل بالمرحلة الثانية لهشروع تعديل التعرفة، وهي التي كان من المتوقع تنفيذها بحلول العام 2000، والتي قضت كما سبق واشرنا إلى ربط تعرفة مبيع الطاقة الكهربائية مع أسعار المحروقات لتتماشى مع التغيرات الحاصلة فيها مع العمل على استدراك النتائج السلبية لذلك على الشرائح الاجتماعية الفقيرة ومن ذوي الدخل المحدود، وذلك من اجل إزالة جزء هام من العراقيل التي كانت تعيق تطوير المؤسسة وتحفز على التقدم باتجاه ترشيد استعمال واستهلاك الطاقة الكهربائية لدى المستهلكين.

4. على صعيد إشراك القطاع الخاص

لقد تمّ خلال هذه الفترة أيضاً إفساح خطة الرئيس رفيق الحريري الهادفة الى إشراك القطاع الخاص في عملية انتاج الكهرباء ، فضلاً عن عرقلة عملية تضمين تشغيل وصيانة معلمي دير عمار والزهراني.

5. على صعيد الانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لانتاج الطاقة الكهربائية

عمد الفريق السياسي المعارض الذي تسلّم الحكم آنذاك الى تجميد مشروع إنشاء محطة الغاز المسال بالرغم من الخسارة الكبيرة التي سيلحقها ذلك القرار بمعلمي دير عمار والزهراني وبالاقتصاد اللبناني والمالية العامة جراء تشغيلهما على الغاز أوّيل بدلاً من الغاز الطبيعي لأكثر من 4 سنوات.

وكانت الذرائع التي اعتمدت لتجميد هذا المشروع ان إنشاء هذه المحطة يستوجب تركيب تجهيزات معقدة ومكلفة ويتطلب استثمارات ضخمة، وأنه من مصلحة لبنان الافادة من خيار أقل كلفة يتمثل باستيراد الغاز الطبيعي من سوريا نظراً للاستعداد المبدئي ال ذي عبّرت عنه السلطات السورية في العام 1997، لتزويد لبنان بما يحتاجه من الغاز الطبيعي. تجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن هلم توضع آنذاك أية دراسات جدوى جدية من قبل اي طرف موثوق من أجل التنبّث من مدى توافر مادة الغاز الطبيعي السوري للتصدير إلى لبنان، وذلك في ضوء تطور مستوى الطلب الداخلي السوري عليه. إلا انه، وبالرغم من ذلك ، فقد كانت هناك مكابرة مستمرة من قبل سياسيي ذلك العهد ، لاسباب سياسية وزبائنية في تقدير مدى قدرة سوريا على تزويد لبنان بللغاز الطبيعي، الأمر الذي ما لبث ان اتضح لاحقاً، حين تبين ان سوريا لم يكن لديها على الاطلاق اية امكانية لتزويد لبنان بأي من حاجاته من الغاز الطبيعي ما لم تحصل على كميات مماثلة أو اكثر من مصادر من الخارج، وهو ما حصل بعد ذلك في عملية استيراد الغاز الطبيعي من جمهورية مصر العربية عبر عملية الاستبدال (Swap).

IV. عودة الرئيس الحريري الى ترؤس الحكومة: مرحلة الصمود والمثابرة في وجه العراقيل (2001 - 2004)

فور عودته الى ترؤس الحكومة في نهاية العام 2000 بعد النجاح الكبير الذي حققه في الانتخابات النيابية، وفي ضوء الفشل الاقتصادي والمالي الذريع الذي مني به لبنان في السنتين الاوليتين في عهد الرئيس لحود، انصبّت جهود الرئيس الحريري باتجاه استكمال خطة إصلاح قطاع الكهرباء من خلال العمل أولاً على إقرار قانون لتنظيم قطاع الكهرباء الذي صدر تحت الرقم 2002/462، ومن ثم العمل على تطبيقه، وهو القانون الذي حدّد بداية المبادئ والمنطلقات الإصلاحية في هذا القطاع الحيوي وكيفية التقدم على مسارات تنفيذه. كما حدّد هذا القانون أطر إشراك القطاع الخاص في مرحلتي الإنتاج والتوزيع، بما يسهم في إصلاح وضع مؤسسة كهرباء لبنان . كذلك انصبّت جهود الرئيس الحريري ثانياً على تحديد المسارات باتجاه مشروع التحوّل الى استعمال الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي للطاقة لخفض كلفة الإنتاج.

1. على صعيد الإنتاج

كان موضوع صيانة وتشغيل معلمي دير عمار والزهراني قد شكّل سبباً أساسياً في تقادم الخلاف بين مجلس الانماء والاعمار وشركة ANSALDO في العام 2000، لاعتقاد تلك الشركة بأحقّيتها، وبكونها الشركة المصنعة، بالفوز بعقد صيانة المعلمين حتى ولو لم يكن سعرها الادنى. هذا الخلاف ساهم في تأخير تشغيل المعلمين بطاقتهم الكاملة الى حين تم التوصل إلى تسوية بين الفريقين في العام 2002 وكذلك الى حين انجاز شبكة النقل الجديدة.

من جهة أخرى وضعت العراقيل أمام مشروع استبدال بعض وحدات الإنتاج في معلمي الذوق والجية لرفع قدرتهما الاجمالية بحدود 350 ميغاوات بالرغم من النجاح في توفير التمويل اللازم من البنك الاسلامي للتنمية، مما أدى إلى تجميد العمل في ذلك المشروع، الأمر الذي انعكس زيادة في مستويات تقنين التيار الكهربائي ، وحيث لا تزال المناطق اللبنانية كافة بما فيها العاصمة تعاني منه حتى اليوم.

2. على صعيد شبكة النقل

حاول الرئيس رفيق الحريري أواخر العام 2003 حلّ معضلة استكمال شبكة الـ220 كيلوفولت في منطقة المنصورية عبر طرح فكرة استبدال الخط الهوائي بخط أرضي لتسريع العمل في هذا المشروع الحيوي. وبالرغم من إنجاز "شركة الكابلات السعودية" في حزيران 2004 التصاميم اللازمة للمشروع الممول من الصندوق السعودي للتنمية، فقد رفضت مؤسسة كهرباء لبنان هذا الاقتراح المبني على مد خط نقل أرضي بدلاً من الخط الهوائي، معللة رفضها بأسباب فنية ومادية، الأمر الذي أدى في المحصلة إلى تكبيد الخزينة اللبنانية وما يزال خسائر فادحة تفوق بكثير الكلفة الإضافية لتنفيذ خط النقل الأرضي بسبب الهدر الفني اللاحق بالشبكة العامة وعدم قدرتها على تصريف الإنتاج بشكل سليم.

3. على صعيد شبكات التوزيع

بالرغم من صدور قانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم 2002/462 والذي نصّ على خصخصة قطاع التوزيع، وبالرغم من إطلاق الرئيس رفيق الحريري عملية مباشرة إجراءات الخصخصة التي لاقت اهتماماً من عدد كبير من الشركات العالمية، فقد تم وضع العراقيل أمام تنفيذ القانون وتوقف العمل به حتى تاريخه.

وفي عهد حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، جرى إطلاق مشروع خصخصة قطاع التوزيع بعد دمج مع مشروع عدادات التحكم عن بعد بطريقة غير شفافة وغير تنافسية ومن دون اللجوء إلى استصدار قانون خاص لذلك، لكون السير في هذا المشروع يتطلب تشريع الاقتراض من قبل ولصالح مؤسسة كهرباء لبنان.

وبما يخصّ موضوع تعديل التعرفة، فقد تعاقد المجلس الأعلى للخصخصة في العام 2002 مع الاستشاري NERA للقيام بدراسة لتعديل التعرفة ووضع هيكلية جديدة لها تؤمن التوازن المالي المطلوب. لكن الدراسة بقيت حبراً على ورق بعد تجميد العمل بتنفيذ القانون 2002/462، وبسبب عدم التجرؤ على اتخاذ قرار بتعديلها، الأمر الذي ما زال يحتمل الخزينة وبالتالي المكلف اللبناني أعباءً كبيرة نتيجة العجز المتنامي لمؤسسة كهرباء لبنان.

4. على صعيد إشراك القطاع الخاص

لم تتراجع عزيمة الرئيس الحريري حيال العمل على إعداد خطة لإشراك القطاع الخاص في مشروع إصلاح قطاع الكهرباء. وعلى غرار محاولاته السابقة التي أجهضت في العام 1998، فقد تمّ وضع مسارٍ جديدٍ تمثّل، كما ذكرنا، بتحضير مشروع قانون تنظيم القطاع رقم 462 وهو القانون الذي أقرّ همجلس النواب بتاريخ 2002/9/2، وذلك بالتوازي مع مسارٍ اصلاحي مماثل عمل عليه الرئيس الحريري في قطاع الاتصالات، والذي كان يعاني بدوره تدميراً منهجياً في تلك المرحلة، والذي تمثّل بإقرار القانون رقم 431 بتاريخ 2002/7/22. ولو قيض لهذين القانونين أن يسلكا طريق التنفيذ، وهو الأمر الذي لم يحصل كما تبين فيما بعد، لمثلاً مهماً لتحقيق ففزة نوعية هامة في هذين القطاعين.

لقد واجه الرئيس الحريري مقاومة شرسة حيال إشراك القطاع الخاص في قطاع الكهرباء، تمثّلت بتأخير إقرار القانون رقم 462 حتى العام 2002. لكن ورغم ذلك، فقد تمكّن الرئيس الحريري في محصلة الامر من تجاوز كل العقبات، مطلقاً اجراءات التحضير لخصخصة مؤسسة كهرباء لبنان فور صدور القانون. ولقد لاقت عملية طرح خصخصة نشاطي الإنتاج والتوزيع اهتماماً واسعاً من القطاع الخاص، إذ أعربت 20 شركة عالمية عن اهتمامها بالمشاركة آنذاك، وحيث أنجز المجلس الأعلى للخصخصة كافة التحضيرات الآيلة الى تنفيذ هذه العملية. إلا أن تلك المحاولة الثانية اصطدمت مجدداً بعرض الحائط وذلك بضغط من الرئيس اميل لحود الذي كان يعارض ويعرقل أي مشاركة للقطاع الخاص في هذا القطاع. وبناءً على ذلك، وإثر التغيير الحكومي الذي حصل في نيسان 2003، فقد اتُخذ القرار السياسي من قبل الرئيس لحود ومن هم خلفه ومعه بعدم السير في مشروع إشراك القطاع الخاص في قطاعي الإنتاج والتوزيع لقطاع الكهرباء. وهذه كانت المحاولة الاخيرة لإشراك القطاع الخاص، والتي حصلت خلال الحكومة الخامسة والأخيرة للرئيس الحريري، التي تألفت في 2003/4/17 واستقالت في 2004/10/26 على اثر قرار التمديد للرئيس لحود ثلاث سنوات اضافية.

5. على صعيد الانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لانتاج الطاقة الكهربائية

بعد تشغيل مشروعه في بناء محطة للغاز المسال بالاتفاق مع دولة قطر في العام 1996، تابع الرئيس الحريري سعيه لاستطلاع كافة السبل لاسترجار مادة الغاز الطبيعي إلى لبنان. وبناءً على ذلك، عمد الى اجراء مباحثات مع المسؤولين في جمهورية مصر العربية أفضت الى التوصل الى اتفاق ثنائي من اجل تزويد لبنان بالغاز الطبيعي، عبر إنشاء خط بحري يمتد من مصر الى منطقة الزهراني جنوب لبنان، ومنها شمالاً وتحت مسار الخط الحديدي نحو المعمل الثاني لإنتاج الكهرباء في منطقة دير عمار، ولتمتد بعدها إلى الداخل السوري ومن ثم إلى تركيا بما يسمح بنقل الغاز المصري إلى تركيا ومنها الى اوروبا وبالعكس. لكن هذا المشروع الطموح سرعان ما تحوّل تحت وطأة الضغوطات الاقليمية من اتفاق ثنائي الى اتفاق رباعي يضمّ، الى جانب لبنان ومصر، كلاً من الاردن وسوريا وهو ما كان يعني المزيد من التعقيدات والضغوط التي لا قدرة للبنان على مواجهتها أو الوقوف في وجهها، فضلاً عن اضاعة المزيد من الوقت وهو ما حصل.

لم تتوقف العراقيل المزروعة في موضوع استيراد الغاز الطبيعي عند هذا الحد، بل تفاقمت الى درجة اصبح فيها لبنان آخر الدول انتفاعاً من خط الغاز بفعل تعديل مسار الخط البحري من مصر الى الزهراني ليصبح الخط بعد ذلك برياً حيث ينطلق من مصر إلى الأردن ومن ثم شمالاً إلى الداخل السوري ليغذي لبنان عند منطقة الزهراني وبعدها إلى محطة دير عمار ثم يعود ويدخل الى سوريا من شمال لبنان وحتى هذا المشروع لم يسلك طريقه نحو التنفيذ حيث عمد وزير الطاقة آنذاك أيوب حميد الى اقتراح تعديل مسار هذا الخط بحيث اصبحت تغذية لبنان من الغاز تأتي من الخط المصري - الاردني - السوري المتجه نحو الشمال السوري وبالتالي عبر تفرعةٍ مقابل حمص في شمالي سوريا يصبح ممكناً تغذية معمل دير عمار فقط. هذا التعديل حقق للنظام السوري إحكام السيطرة على لبنان واقتصاده بحيث لا يمكن للبنان الحصول على الغاز الطبيعي المصري الذي يحتاجه كلقيم لمعامل انتاج الكهرباء إلا عبر الاعتماد الكامل على سوريا. هذا عدا الانتظار لإنجاز بناء كامل خطوط النقل داخل سوريا، وهي

استعدادات لم تكن جاهزة بعد لدى الجانب السوري، الأمر الذي أسهم في محصلة الأمر في تأخير حصول لبنان على الغاز المصري لسنوات إضافية. وكان ذلك كله جزءاً من تنفيذ خطة تفشيل كل الجهود التي بذلها الرئيس الحريري لإصلاح قطاع الكهرباء وزيادة الطاقة الإنتاجية وخفض كلفة انتاجها.

V. مرحلة وضع الخطط الجديدة - بين جهود الإحياء والاستنهاض ومحاولات الإجهاض (2004-2008)

تميّزت هذه المرحلة بارتباك وتخبّط شديدين كونها شهدت تعددية الخطط التي وضعها الوزراء المتعاقبون على وزارة الطاقة والمياه لإصلاح قطاع الكهرباء. فبدلاً من متابعة التقدم على المسارات الأساسية التي وضعها الرئيس الشهيد، سادت حالة من الارتباك والضياع تمثلت بمحاولة كل من تولى حقيبة الطاقة تباعاً، اعتبار نفسه وكأنه هو المسؤول المولج وغير المسبوق بوضع خارطة وخطة العمل لسلك طريق الإصلاح في هذا القطاع، وانه المعني الأول والوحيد بوضع الخطة اللازمة والناجحة التي لم يستطع غيره أو من سبقه أن يضعها.

بدأ ذلك مع الوزير موريس صحنوي في العام 2004 في حكومة الرئيس عمر كرامي، مروراً بالوزير بسام يمّين في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في العام 2005، وصولاً الى الوزير محمد فنيش في العام 2006 في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة. وبالرغم من بعض أوجه الاختلاف بين هذه الخطط الموضوعة لاسيما خطة الوزير موريس صحنوي التي انفردت بتصوّر مختلف لجهة طريقة إشراك القطاع الخاص عبر منحه عقد الادارة بدل تملكه لمعامل الإنتاج الجديدة التي ينشئها. ولم تختلف هذه الخطط في جوهرها عن رؤية الرئيس رفيق الحريري ، لجهة العمل على اولوية زيادة القدرة الإنتاجية ، واستكمال مد وتوسيع شبكة النقل ، وإصلاح قطاع التوزيع ، والعمل على تقليص الهدر غير الفني ، وإشراك القطاع الخاص ، والانتقال الى استعمال الغاز الطبيعي كلقيم اساسي لتوليد الطاقة. لكنهم جميعاً في مبادراتهم هذه اضاعوا فرصاً ثمينة وهدروا فترات طويلة من الوقت حتى اهدتوا الى الطريق الصحيح والتي كان يمكن أن تكون تلك الفترة الضائعة فترة ذهبية للمباشرة فوراً في التنفيذ. وهم امضوا لذلك وقتاً طويلاً للتوصل مرة جديدة إلى ما كان قد وضعه الرئيس الشهيد من خطة لتنفيذ برنامجه الاصلاحى لقطاع الكهرباء على شتى مساراته.

حكومة الرئيس السنيورة الأولى (2005-2008)

ان اهم ما اتسمت به هذه المرحلة أنها أتت بعد اغتيال الرئيس الحريري وما رافقها من تطورات دراماتيكية كبيرة. شهدت هذه المرحلة خروج الجيش السوري من لبنان، وانتشار موجة التفجيرات والاعتقالات لعدد من السياسيين والمواطنين اللبنانيين الأبرياء، وحيث شن العدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان في العام 2006 وما سببه ذلك العدوان من خسائر بشرية ومادية هائلة وحصار على لبنان، وما تلى ذلك من أزمة سياسية أدت إلى الاغلاق القسري لمجلس النواب على مدى ثمانية عشر شهراً تخللتها أزمة مخيم نهر البارد التي افتعلها وأرادها النظام السوري وسيلة لإشعال نار الفتنة في لبنان وزعزعة استقراره . كل ذلك أدى إلى تعطيل الجهود الكبيرة الرامية الى إطلاق العمل في تطوير هذا القطاع الحيوي.

إلا انه وعلى الرغم من ذلك فإنه وخلال حكومة الرئيس السنيورة الاولى، حصلت الخطة التي تمّ التوافق عليها مع الوزير محمد فنيش، وهي خطة مستندة إلى بيان الحكومة التي حصلت بموجبه على الثقة في 2005/7/30 و المرتكزة على تطبيق قانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم 2002/462، على إجماع كافة الجهات المعنية ب هذا القطاع. وبالتالي فقد وافق عليها مجلس الوزراء في حزيران من العام 2006 اي قبل الاعتداء الاسرائيلي في تموز 2006 بأسابيع قليلة وحيث شكّلت تلك الخطة خارطة الطريق لقطاع الكهرباء في حكومة الرئيس السنيورة الاولى. هذه الخطة، والتي لم يتسن المباشرة بتنفيذها بسبب العدوان الإسرائيلي وتداعياته السياسية بعد ذلك، شكلت الركيزة الاساسية لورقة الحكومة الاصلاحية المقدمة في المؤتمر الدولي لدعم لبنان ، "باريس 3"، الذي عقد في كانون الثاني 2007 في العاصمة الفرنسية.

لقد حاولت حكومة الرئيس السنيورة المباشرة بتنفيذ بنود هذه الخطة ، وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً في بعض جوانبها، لكن العدوان الاسرائيلي الذي وقع في تموز العام 2006، ثم احتدام التوتر السياسي في البلاد إثر انسحاب وزراء "حزب الله" وحركة "أمل" من الحكومة في 12 تشرين الثاني من العام 2006 للحؤول دون تمكن مجلس الوزراء من النظر في مسألة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان المعروضة عليه، واعتبار المعارضة ان الحكومة بسبب ذلك باتت غير ميثاقية، والاقفال القسري لمجلس النواب الذي جرى تبريره بسبب هذا الانسحاب، كل ذلك أدى الى إعاقة إقرار القوانين اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والتشغيلية في قطاع الكهرباء مدة سنتين

متتاليتين، وكذلك إعاقة إقرار عدد من الاجراءات الضرورية التي كان يفترض اقرارها في هذا القطاع.

لكن وعلى الرغم من كل المعوقات الأساسية التي تراكمت آنذاك ، فقد تمّ التقدم في عهد حكومة الرئيس السنيورة الاولى على المسارات المختلفة على الشكل التالي:

1. على صعيد تنويع وزيادة الإنتاج وإشراك القطاع الخاص

تمثلت الانجازات على صعيد الإنتاج بالتقدم على مسار اعتماد نهج اشراك القطاع الخاص لزيادة القدرة الإنتاجية. وفي هذا الصدد، انجز المجلس الاعلى للخصخصة كافة الدراسات والتحضيرات المتعلقة بمشروع بناء معمل جديد لإنتاج الكهرباء، بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، في منطقة دير عمار بقدرة 450 ميغاوات يعمل على اساس نظام الدارة المختلطة. كما وقّعت وزارة الطاقة والمياه في العام 2007 مذكرات تفاهم أولية مع القطاع الخاص اللبناني، وتحديدًا مع شركة كهرباء زحلة وشركة طاقة الرياح اللبنانية وشركة كهرباء جبيل وشركة كهرباء عاليه، تقضي بأن تبدأ كل منها بإنتاج 60 ميغاوات في العام 2010.

من جهة اخرى، ونقادياً لهدر الوقت و بانتظار إنشاء الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء، صدر القانون رقم 2006/775 الذي أجاز لمجلس الوزراء منح ادونات وتراخيص الإنتاج بصورة مؤقتة ولمدة سنة واحدة و ذلك لحين تعيين اعضاء الهيئة واضطلاعها بمهامها. كذلك فقد حققت الحكومة آنذاك تقدماً ملحوظاً على مسار إنشاء هذه الهيئة، تطبيقاً لقانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم 2002/462، حيث تمّ التوصل الى تحديد لائحة مختصرة للمرشحين المؤهلين³ لعضوية الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء في عملية تنافسية وشفافة.

³ التزمت الحكومة فيما خصّ هذا التأهيل للمرشحين بألية تعتمد قواعد ديمقراطية الجدارة عند اختيار العناصر القيادية في مراتب الفئة الاولى في ادارات الدولة ومؤسساتها، حيث تمّ الاستناد الى الاعلان عن المواقع الشاغرة في الصحافة المحلية والدولية وعلى أن يتم تقديم الطلبات على الموقع الالكتروني الذي يشرف عليه وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وعلى ان يتم من ثم اختيار لوائح مصغرة (Short List) بطريقة موضوعية وتنافسية ثبت بها لجان متخصصة من كبار الاختصاصيين في القطاعين العام والخاص وعضوية رئيس مجلس الخدمة

وقد تعدّى التقدّم المحقّق على مسار تطبيق القانون رقم 2002/462 موضوع المباشرة بتعيين هذه الهيئة، إذ باشر المجلس الأعلى للخصخصة العمل على تشركة مؤسسة كهرباء لبنان (أي إعادة هيكلتها لتصبح نشاطاتها موزعة في شركات مغلقة منفصلة خاضعة لقانون التجارة)، كما وافق في أيار 2008 على هيكلية جديدة قضت بإنشاء ثلاث شركات للإنتاج وشركتين للتوزيع وشركة للنقل.

2. على صعيد شبكات التوزيع

حققت الحكومة آنذاك تقدماً ملحوظاً في مشروع العمل على الحدّ من الخسائر التقنية وغير التقنية في التوزيع، إذ تمّ اطلاق مشروع تركيب عدادات القراءة عن بعد من اجل تحقيق إدارة عصرية وفعالة للفترة والجباية على كافة الأراضي اللبنانية لمدة 10 سنوات. وقد تقدّمت خمس شركات بعروضها في هذا المجال، كما تمّ العمل على إطلاق مشروع خصخصة إدارة الفوترة والجباية عن طريق مقدمي الخدمات، (Service providers أو SP)، حيث تمّ تقسيم لبنان الى منطقتين جغرافيتين بهدف التعاقد مع مقدمي الخدمات لتشغيل وصيانة شبكة التوزيع، وذلك بناءً على عقود إدارة لمدة ستة سنوات. لكنّ كل ذلك كان بحاجة إلى إقرار قوانين خاصة بذلك، وهو الأمر الذي أعاق كثيراً التقدم في هذا الخصوص نظراً للإقفال القسري لمجلس النواب لأكثر من 18 شهراً متتالية.

أما في ما خص موضوع تعديل التعرفة، فلم يتمّ اتخاذ اي خطوة باتجاه تعديلها بسبب احتدام وتصاعد احتقان الأوضاع السياسية بعد حرب تموز 2006.

3. على صعيد تحديد مصادر جديدة لاستيراد مادتي الفيول والغاز أويل

بغية ضمان استمرارية الامداد النفطي للبنان لحاجات مؤسسة كهرباء لبنان، فقد نجحت حكومة الرئيس السنيورة في التوصل الى عقد اتفاقيتين جديدتين لاستيراد مادة الفيول- من دولة الى دولة- مع كل من الكويت والجزائر، لضمان استمرار تدفق المنتجات النفطية تلبيةً لحاجات مؤسسة كهرباء لبنان، وبناءً على جدول زمني محدد. وقد اتسمت

المدنية وعلى اساس أن يكون هناك ثلاث خيارات لكل منصب، وعلى أن يتخذ مجلس الوزراء في المحصلة القرار المناسب فيما خصّ التعيين.

هاتان الاتفاقيتان بالشفافية كونهما نجحتا في تحقيق وفر مالي بالمقارنة مع ما كان معتمداً سابقاً لجهة شراء مادتي الغاز أويل والفيول من عدة مستوردين، فضلاً عن كونهما تتضمنان تقديم تسهيلات مالية (تسهيلات صندوق لتسديد قيمة المشتريات) في الوقت الذي كان لبنان بأمس الحاجة إليها. من جهة أخرى، لم يتم التقدم على مسارات مشروع انشاء منصة لتغويز الغاز المسال، كما لم تلتزم سوريا بتصدير الغاز الطبيعي إلى لبنان بعدما تبين عدم كفاية الغاز لديها، بالرغم من انه قد جرى وصل معمل دير عمار بشبكة انابيب الغاز السوري. هذا الأمر حدا بالحكومة اللبنانية إلى القيام بجهود حثيثة أثمرت توقيعاً لاتفاق ثلاثي بين مصر وسوريا ولبنان قضى بأن يقوم لبنان بشراء الغاز المصري عبر عملية استبدال الغاز المصري مع سوريا.

VI. حكومة الرئيس السنيورة الثانية: الحكومة المقيدة (2008-2009)

في تموز 2008، تم تشكيل حكومة الإرادة الوطنية الجامعة برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة التي تضمنت الثلث المعطل كنتيجة لاتفاق الدوحة. وأبرز ما طبع هذه الحكومة انها كانت حكومة مقيدة غير قادرة عملياً على اتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة نظراً للخلافات التي كانت تعصف بها منذ ولادتها. ولا شك في أن قطاع الكهرباء لم يسلم من مفاعيل هذا الوضع الجديد، فوزير الطاقة والمياه آنذاك، ألان طابوريان، رفض السير بخطة سلفه الوزير محمد فنيش من أجل استكمال المشاريع التي كان قد بُدئ بتنفيذها. و شهدت ولاية الوزير طابوريان ممارسات غير مسبوقة وغير مسؤولة تميزت بهدر الوقت و اتسمت بالتخبط والارتباك والضياع والرفض. ولقد امتنع الوزير طابوريان عن السير في إعادة تأهيل معلمي الذوق والجية واصر على مبدأ الاعتماد على الفحم الحجري لتقليم اساسي للطاقة، وان لم يتحقق أي تقدم من قبله، ولو حتى نظري، في هذا الخصوص. كما امتنع الوزير طابوريان عن التواصل مع الصناديق العربية من اجل الحصول على التمويل اللازم لزيادة القدرة الإنتاجية لمعامل الكهرباء وهو في المبدأ لم يكن مؤمناً بدور القطاع الخاص في بناء معامل انتاج، وتراجع عن فكرة تعديل التعرفة، ولو حتى بالتدرج

ومع الاجراءات التي تمكن الفئات غير القادرة من المواطنين من تحمل هذا العبء الاضافي، بعد ان صرف قرابة الخمسة أشهر في دراستها.

1. على صعيد زيادة الإنتاج

أ - رفض التعاون مع الصناديق العربية والدولية لتمويل الخطة

في مطلع كانون الثاني من العام 2009، وإثر زيارة قام بها وفد من الصندوق العربي الى لبنان برئاسة معالي الأستاذ عبد اللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي، وذلك بدعوة من رئيس الحكومة، أبدى معاليه خلال زيارته لرئيس الجمهورية ميشال سليمان ، وبحضور الرئيس السنيورة، وباسم الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية- وباسم جميع الصناديق العربية والدولية - استعداداً كاملاً لتمويل زيادة القدرة الإنتاجية في قطاع الكهرباء من خلال التقدم على مسارين: الأول عبر بناء معمل انتاج جديد بطاقة 450 ميغاوات في الشمال، و الثاني يتمثل ب تمويل عملية تركيب مولدات تبادلية (Reciprocating Engines) بقدرة 300 ميغاوات. والحقيقة المرة انه لو كُتبت النجاح لمشروع إنشاء هذه المعامل الجديدة لكان لدى لبنان الآن طاقة إنتاج إضافية تقدر بـ 750 ميغاوات، ولانتفت الحاجة بالتالي الى البواخر المكلفة، والمولدات التبادلية التي يصير الوزير جبران باسيل اليوم على إنجازها مع انجاز معمل دير عمار-2 وذلك على أساس الاصرار على الحصول على تمويل تلك المعامل من خلال التمويل المصرفي التجاري، بدلاً من الاستناد إلى التمويل الميسر عبر الصناديق العربية والدولية. والحقيقة أن الوزير طابوريان رفض آنذاك السير في الاقتراح المقدم من قبل الصناديق بالنسبة لمعامل الانتاج وللتتمويل الميسر مصرّاً أن يكون مشروع المولدات التبادلية بقدرة تساوي 1000 ميغاوات وأن يتم الاعتماد على الفحم الحجري ك لقيم رئيسي للطاقة في معمل انتاج بطاقة 1000 ميغاوات وعدم التعاون مع الصناديق العربية لجهة التمويل ، وهو بقي مصرّاً على موقفه هذا حتى استقالة الحكومة في حزيران من العام 2009.

ولم تتوقف العراقيل عند هذا الحد، بل عارض الوزير طابوريان مشروع إعادة تأهيل معمل الذوق والحجية، ولم يغيّر موقفه حيال ذلك إلا في ربع الساعة الأخير، أي خلال

الشهر الأخير من عمر الحكومة بعد أن اضاع كل الوقت في المناكفات ووضع العراقيل في وجه الحكومة وفي وجه برامج الإصلاح الحقيقية لهذا القطاع.

2. على صعيد شبكات التوزيع

أما على صعيد قطاع التوزيع، فقد أوقف الوزير مشروع عدادات التحكم عن بعد ومشروع مقدمي الخدمات، ورفض تعديل تعرفه ببيع الطاقة متذرعاً بالقول انه ليس من مصلحة فريقه السياسي الدخول في مجال اقتراح تعديل التعرفة بأي شكل من الاشكال، وذلك بعد ان اضاع اشهرًا عدة صرفها في دراسة هذا الموضوع وبعد أن كان متحمساً للسير في تعديل التعرفة.

3. على صعيد إشراك القطاع الخاص

رفض الوزير طابوريان ان يكون للقطاع الخاص أي دور في انتاج الكهرباء، فعمد الى توقيف مشروع بناء معمل جديد لانتاج الكهرباء بالشراكة مع القطاع الخاص في دير عمار بعد أن كان المجلس الأعلى للخصخصة على وشك إطلاق تلك العملية. كما رفض تمديد العمل بالقانون رقم 2006/775 الذي كان قد أجاز لمجلس الوزراء منح اذونات وتراخيص الإنتاج للقطاع الخاص بصورة مؤقتة ولمدة سنة واحدة ولحين تعيين الهيئة المنظمة.

أما على صعيد تنظيم القطاع، فقد رفض السير بتطبيق القانون 2002/462، معارضاً شركة مؤسسة كهرباء لبنان بحسب الهيكلية التي كان قد وافق عليها المجلس الأعلى للخصخصة في العام 2008 والمبنية على فصل نشاطات الإنتاج والنقل والتوزيع تنفيذاً للقانون 2002/462. كما رفض استكمال عملية تعيين أعضاء الهيئة المنظمة للقطاع بعد أن كانت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الاولى قد حققت تقدماً ملحوظاً على هذا المسار حيث تمّ التوصل الى لائحة مختصرة للمرشحين المؤهلين عبر آلية تنافسية وشفافة جرى اعتمادها لهذا الهدف. وتجدر الاشارة الى ان الوزير طابوريان عارض ايضاً تعيين مجلس ادارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان.

4. على صعيد الانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لانتاج الطاقة الكهربائية

بالرغم من دقة الظروف وصعوبتها، فقد تمكنت تلك الحكومة المقيدة من تحقيق بعض الانجازات في قطاع الكهرباء، وذلك بهمة الرئيس السنيورة وعلى الرغم من معارضة الوزير طابوربان ناهيك عن العراقيل التي كانت توضع لهذا الغرض، وإن كانت هذه الانجازات اتت استكمالاً لما قامت به حكومة الرئيس السنيورة الاولى. ففي نيسان 2009، تمّ الهدء في استرجار الطاقة الكهربائية من مصر تنفيذاً للعقد الموقع في شباط من العام ذاته، وأفضت الجهود الحثيثة التي قام بها رئيس الحكومة الى توقيع الاتفاق الثلاثي بين مصر وسوريا ولبنان ، والذي سمح بتجاوز مسألة تراجع فائض الغاز السوري، بعدما تبين عدم قدرة سوريا على تزويد لبنان بالغاز الطبيعي واتضح زيف المكابرة التي عانى منها الرئيس رفيق الحريري في وقت سابق. ويفضل هذا الاتفاق، تمكن لبنان من البدء بشراء الغاز المصري عبر عملية استبدال أو Swap مع سوريا، ووضع الاتفاق موضع التنفيذ في العام 2009 وبدأ العمل في استرجار الغاز المصري وتشغيل إحدى المجموعات الغازية في معمل دير عمار على الغاز الطبيعي ، ومجدداً فقد تمّ ذلك بالرغم من مناكفات الوزير طابوربان وتصرفاته غير اللائقة تجاه الجانب المصري. وبذلك، يكون حلم الرئيس رفيق الحريري قد تحقق بالبدء في الاعتماد على الغاز الطبيعي لانتاج الطاقة الكهربائية.

VII. مرحلة حكومة الرئيس سعد الحريري (2009-2011) وحكومة الرئيس نجيب

ميقاتي (2011-2013): تعطيل المسار الاصلاحى وهدر الوقت

في نهاية العام 2009، وفي عهد حكومة الوحدة الوطنية التي ترأسها الرئيس سعد الحريري وعهد حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي تلتها، تولّى الوزير جبران باسيل حقيبة وزارة الطاقة والمياه وتقدّم بخطة لإصلاح قطاع الكهرباء أقرّها مجلس الوزراء في حزيران 2010، وهي خطة اعتبرها الوزير إنجازاً مميّزاً يحققه، وكان فضائل العلم والمعرفة والأمانة بدأت معه. والحقيقة أن تلك الخطة لم تكن سوى عملية جمعٍ ملتبسٍ ومرتكٍ لخطط ومشاريع سبق أن طرح بعضها في عهد الرئيس رفيق الحريري وبعدها في الحكومات اللاحقة ولاسيما حكومة الرئيس فؤاد السنيورة. وقد

أقر مجلس الوزراء هذه الخطة شرط ان يعمد الوزير باسيل الى تنفيذها بالشكل السليم، أي شرط التقيد بتنفيذ القوانين السارية ومن ضمنها إنشاء الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء ، والتعاون مع الصناديق العربية والدولية، وهو الأمر الذي لم يلتزم به الوزير، إذ تميزت حقبة وجوده في الوزارة بالكثير من المشاكل التي شابت المناقصات التي أجراها نتيجة تهوره وسوء رؤيته وإصراره على استبعاد رقابة الصناديق العربية والدولية لغايات في نفسه، إضافة إلى وعود جوفاء بتغذية المناطق اللبنانية بالكهرباء على مدار الساعة أطلقها في مؤتمرات صحافية. وكانت النتيجة تحميل مؤسسة كهرباء لبنان، وبالتالي الخزينة اللبنانية هدراً وخسائر كبيرة في عهده بلغت مع 7.7 مليار دولار أميركي وهو مجموع المبالغ المحوَّلة من الخزينة الى مؤسسة كهرباء لبنان منذ تشرين الثاني 2009 حتى شباط 2014 كما هو مبين في الملحق رقم 2.

1. على صعيد الإنتاج

في ما يتعلق بموضوع الإنتاج، فقد أطاحت خطة الوزير باسيل بفكرة سلفه الوزير طابوريان، إن كان لجهة حجم الطاقة المطلوب إنتاجها عبر المولدات التبادلية أو لجهة اعتماد الفحم الحجري كلقيم أساسي لإنتاج الطاقة في معمل إنتاج بطاقة 1000 ميغاوات. وحسناً فعل ، فعلى صعيد توليد 1000 ميغاوات عن طريق شراء المولدات التبادلية، وهو الموضوع الذي أضع فيه الوزير طابوريان الكثير من الوقت والجهد ، عاد الوزير باسيل لاعتماد رؤية الرئيس فؤاد السنيورة لجهة تحديد القدرة الإنتاجية لهذه المولدات بحوالي 300 ميغاوات فقط. كما عاد ومضى بالعمل على إنشاء معمل جديد بقدرة 450 ميغاوات بمحاذاة المعمل القائم في دير عمار استكمالاً للمشروع الذي أطلقه كلٌّ من الرئيس السنيورة والوزير محمد فنيش. ولكن الوزير باسيل أصرّ على أن يكون ذلك بتمويل من موازنة الدولة اللبنانية وعبر الاقتراض من المصارف التجارية، بينما كان من المفترض أن يكون اما بتمويل من القطاع الخاص عبر اعتماد نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بناء على ما كان المجلس الأعلى للخصخصة قد أنجزه لجهة اعداد كافة التحضيرات لتلزييم هفي العام 2008، أو أن يُصار الى بناء هذا المعمل الجديد بتمويل من القروض الميسرة من الصناديق العربية والدولية، وذلك كما كان معروضاً على لبنان منذ مطلع العام 2009. لكن الوزير باسيل أضع هذه الفرص

ورفض اعتمادها، وخلافاً لما تعهدت به الحكومة امام المجلس النيابي ونص عليه القانون 181 تاريخ 2011/11/13 فقد رفض الوزير التمويل المعروض من الصناديق العربية والدولية وقرر الاعتماد على التمويل من الخزينة اللبنانية بما يعني ذلك في حقيقة الامر التهرب من الالتزام بالمعايير الدولية للشفافية والافصاح والعلانية لعمليات التلزم التي تتسم بها عمليات التمويل المتاحة من الصناديق العربية والدولية.

أ - رفض التعاون مع الصناديق العربية والدولية لتمويل خطة الطوارئ

كان اصرار الوزير باسيل على رفض التعاون مع الصناديق العربية والدولية وطلب التمويل منها، لأسباب لا يمكن تفسيرها أو فهمها إلا لكونه كان يصّر على التفرد بعملية التلزم بعيداً عن المعايير الدولية الشفافة والتنافسية التي تعتمدها الصناديق العربية والدولية. والذريعة التي كان يرددها الوزير باسيل دائماً ان ذلك التعاون مع الصناديق كان سيتطلب وقتاً طويلاً وهو ما لا يتحملة لبنان. والحقيقة المرة، مرة أخرى، ان هذه الذريعة الواهية ليست صحيحة ولا مقبولة لاسيما وان هذه الصناديق الدولية كانت قد أتاحت للبنان سابقاً فرص الاستفادة من نافذة التمويل بمفعول رجعي (Retroactive Financing) التي تمكنه من الاستفادة من تمويل تلك الصناديق استديراكاً لاي تأخير غير طبيعي في إقرار التمويل، طالما كان هناك تفيد في عملية وضع دفاتر الشروط، بالمعايير الدولية والتنافسية لعمليات التلزم. تجدر الإشارة أن الصناديق كانت قد ابلغت الوزير باسيل رسمياً بانها على استعداد لمنح لبنان فرصة الاستفادة من التمويل بمفعول رجعي ولكنه أصّر على الرفض.

تقرّر الوزير باسيل باتخاذ القرار لجهة تنفيذ مشروع المولدات التبادلية والمعمل الجديد في دير عمار بتمويل من الموازنة عبر ما أسماه "خطة الطوارئ 700 ميغاوات" وهو الأمر الذي أدّى لاحقاً الى إفقاد عملية التلزم الشفافية والصدقية اللازمة وبالتالي الى اعتماد معايير واساليب غير شفافة وغير مقنعة لإجراء تلك المناقصات.

وللتذكير، فقد قضت "خطة الطوارئ 700 ميغاوات" هذه، بإنشاء معامل جديدة بقدرة 700 ميغاوات بتمويل من موازنة الدولة اللبنانية أو اللجوء الى التمويل المستتر من

المصارف التجارية بشروط مالية مجحفة للبنان. وهي تقوم على اساس تركيب مولدات تبادلية موزعة على معلمي الذوق والجية ، اضافة الى إنشاء معمل في دير عمار بقدرة 450 ميغاوات. لكن القانون 181 الذي صدر في 2011/10/13 بهدف تمويل خطة الطوارئ هذه ، اشترط على الوزير باسيل بشكل واضح لا يقبل اللبس تعيين الهيئة المنظمة خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره، وتعيين مجلس ادارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان خلال مهلة شهرين. كما تضمن هذا القانون أيضاً الطلب من رئيس الحكومة التأكد من أن الوزارة سوف تستعين بالتمويل المتاح من الصناديق العربية والدولية وتستفيد مجالات اللجوء الى هذا الباب قبل أن تلجأ إلى تمويل هذه الخطة من موازنة الدولة وعبر المصارف التجارية.

لكن الوزير باسيل أطاح بهذه البنود الثلاثة من القانون، ولم يلتزم بأي منها بل خالفها جهاراً نهاراً ولجأ إلى التمويل من الموازنة، وبالتالي من المصارف التجارية حيث لا التزام بالقواعد الدولية لإعداد دفاتر الشروط ولم يكن ذلك إلا خير دليل على نهج إضاعة الفرص وهدر المال والوقت، وهدم الانجازات السابقة وتغطية عملية التفريط بالمعايير من جهة أولى، وبالمال العام من جهة ثانية، بدعاوى الإصلاح المزيفة، وهو الاسلوب الذي برع الوزير في انتهاجه.

ب مناقصتا المحركات التبادلية ودير عمار-2

في قراءة سريعة لمجريات اعداد دفاتر الشروط والاعلان عن المناقصات وترسيتها، يتبين مقدار غياب عنصر الشفافية وطغيان المحسوبية في اجراء هذه المناقصات والاصرار على الاستمرار في سلوك هذا الطريق وعدم التراجع عن الخطأ.

ففي 12 آذار 2012، أطلق الوزير جبران باسيل مناقصة لشراء محركات تبادلية بقدرة 257 ميغاوات، كما أطلق في 21 آذار من العام ذاته مناقصة لإنشاء معمل بقدرة 450 ميغاوات في منطقة دير عمار.

لقد اعترضت هاتين المناقصتين مشاكل عدة وقعت بين الوزارة والشركات المتقدمة بسبب افتقاد دفاتر الشروط الموضوعة من قبل الوزير للوضوح وعدم احترامها للمعايير الدولية

في عمليات التلزم وهي اخطاء كان من الممكن تفاديها والحيلولة دون وقوعها في ما لو جرت الاستعانة بالصناديق العربية والدولية، وهو الامر الذي كان سيجنب الإدارة الوقوع في فخ عدم الشفافية والمحسوبية كما كان سيسهم عملياً في تجنب القطاع والبلاد ضياع المزيد من الوقت، كما وتجنب تكبيد الخزينة اللبنانية المزيد من الخسائر الباهظة.

وهذا ما حصل في مناقصة المحركات التبادلية حيث استحصل الوزير باسيل في 19 أيلول 2012 على قرار من مجلس الوزراء لترسية المناقصة على شركة BWSC الدانمركية، مستبعداً شركة CATERPILLAR ذات العرض الأدنى بفارق 48 مليون دولار أميركي، وذلك حتى قبل مفاوضاتها لتخفيض أسعارها، هذا مع العلم بأن شركة CATERPILLAR كانت صاحبة شروط التنفيذ وفق الجدول الزمني الأفضل. إلا أن الوزير اصر على ترسية المناقصة على شركة BWSC وعلى ما يبدو بسبب العلاقات المميزة التي تربط ممثلها في لبنان مع حلفائه.

أما في ما خص مناقصة معمل دير عمار -2، فقد أعلن عنها في مرحلتها الأولى بتاريخ 21 آذار 2012 في الجريدة الرسمية، وتبين أن العرض الأفضل حسب تقرير الوزير إلى مجلس الوزراء رقم 6369/و تاريخ 2012/11/9 كان لتجمع شركتي ABENER/BUTEC الاسبانية. وحيث ان العلاقة التي كانت تجمع ممثلها بالوزير ساءت لاحقاً، فقد لجأ الوزير باسيل الى مجلس الوزراء مدعياً عن غير وجه حق أن المبلغ المتبقي في الاعتماد المرصود غير كافٍ لاتمام الصفقة. ذلك ما دفع مجلس الوزراء الى اتخاذ قرار، وبناء على مطالعة الوزير، بتكليفه التفاوض مع الشركة الاسبانية لتخفيض حجم الأعمال وبالتالي تخفيض سعرها بما يعادل 160 مليون دولار أميركي وإلا اعادة المناقصة. تجدر الإشارة الى ان الوزير بنى تقريره الى مجلس الوزراء على وجود بعض الأعمال غير الضرورية في دفتر المناقصة والتي أشار اليها "بالرفاهيات - Luxuries". وهنا يجدر السؤال لماذا إذاً ضمّن الوزير باسيل تلك الأعمال غير الضرورية في دفتر الشروط في المقام الاول. ألم يكن من الاجدر عدم لحظها. وعلى أي حال، فقد أفضى تفاوض الوزير مع الشركة الى تخفيض السعر بقيمة 97 مليون دولار أميركي نتيجة تخفيض حجم الأعمال، وهو مبلغ بقي قاصراً عن المبلغ المطلوب

تخفيضه والبالغ 160 مليون دولار أميركي. وكانت النتيجة إعادة المناقصة وبالتالي الوقوع في فخ التأخير الإضافي وهو الأمر الذي كان يمكن تجنبه.

وعند اطلاق المناقصة الجديدة، حدّد الوزير شهراً واحداً لاستلام العروض في مهلة تنتهي في 2013/2/2، وهذه مهلة غير منطقية كانت نتيجتها مشاركة أربع شركات فقط، ثلاث منها كانت قد تقدمت للمناقصة الاولى ولم تشارك الشركة الاسبانية التي كانت قد فازت في المناقصة الاولى. وفي المحصلة تمّ قبول عرضين لشركتين تقدمتا في المناقصة الاولى. وتعود هذه المشاركة الخجولة في المناقصة الجديدة وعلى ما يبدو الى انعدام الثقة بالطريقة التي اعتمدها الوزير ومن هم وراءه وذلك نتيجة التركيبات وانعدام الشفافية في وضع دفتر الشروط . هذا عدا عن ضيق المهلة التي منحت للمشاركين، والتي كانت عملياً لا تتعدى الأسبوعين، وهي الفترة الى فصلت بين جلسة المعلومات وتاريخ تقديم العروض مما جعل المناقصة مناقصة محصورة عملياً وبالتالي تغيّبت عنها عروض الشركات العالمية مما أفقدها عنصر المنافسة المطلوب.

في ضوء ما تقدم، وفي المحصلة، فقد تمت ترسية المناقصة الثانية على شركة J&P AVAX القبرصية اليونانية التي يُطرح الكثير من علامات الاستفهام حول قدرتها وجديتها خصوصاً وان العديد من وسائل الاعلام تحدثت عن تزوير الشركة لمستندات الخبرة المطلوبة في دفتر الشروط، ومرة جديدة يُطرح السؤال عن حقيقة المعايير التي تم اعتمادها لترسية المناقصة عليها في ظل غياب الرقابة التي تفرضها عادة الصناديق العربية والدولية على عمليات المناقصة برمتها. و لقد تمّ كل ذلك تحت شعارات طنانة ورنانة ولكنّها جوفاء بشأن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وادعاءات التوفير على الخزينة العامة للتغطية على سوء التخطيط واجراء الصفقات ونسج التركيبات المصطنعة والزائفة.

أج - استقدام البواخر التركية لانتاج الكهرباء

إن غياب الرؤية الصحيحة لدى العديد من الوزراء المتعاقبين على وزارة الطاقة والمياه، وخاصة لدى وزيرتي التيار العوني آلان طابوريان وجبران باسيل ولاسيما في رفضهما

المستمر ومنذ مطلع العام 2009 اللجوء الى اعتماد التمويل من الصناديق العربية والدولية لإنشاء معامل انتاج جديدة مما أدى إلى تراجع خطير في مستوى التغذية بالتيار الكهربائي. فكان أن لجأ الوزير باسيل إلى الحلول المكلفة مقارنة مع ما كان بالإمكان فعله لو توفرت لديه هو ومن سبقه في الوزارة من فريقه السياسي وحلفائه حسّ المسؤولية والحرص على المال العام. ولذلك فهو قد انبرى في أواخر الـ 2010 إلى الترويج لحل استقدام بواخر لإنتاج حوالي 270MW، وهو حل مؤقت ومرحلي. وهكذا فقد تقدّم الوزير من مجلس الوزراء في 25/10/2010 للموافقة على عرض من شركة واحدة فقط، متجاوزاً كافة معايير الشفافية والمنافسة في إجراء المناقصات. وبعد أخذ ورد، تمت ترسية المشروع على شركة KARADENIZ التركية بتأخير حوالي السنتين.

ونشير هنا إلى أن كلفة استتجار البواخر لمدة ثلاث سنوات وتشغيل وصيانة وحدات الإنتاج المركّبة عليها تبلغ حوالي 390 مليون دولار أميركي! والسؤال الذي يُطرح: ألم يكن من الأجدي إنشاء معمل إنتاج، بنفس القدرة في حده الأدنى، وكانت كلفته لتكون أقل من ذلك المبلغ بكثير؟ وكل ذلك كان ممكناً لو بادر هو وسلفه الوزير طابوريان الى عدم عرقلة الاتفاق على التعاون مع الصناديق العربية والدولية لتمويل تشييد معمل جديد لإنتاج الكهرباء في العام 2009. على الرغم من كل ذلك، فلا يزال اللبنانيون ينتظرون تطورات عمل الباخرتين بعد أن توقفت الباخرة الأولى عن الإنتاج لأكثر من شهر بسبب أعطال أصابت المولدات وعلى حد ما يقال نتيجة مواصفات الوقود المستعمل، ومرة جديدة بسبب التخبط والتناقض في دفتر الشروط والرغبة في اللجوء الى الحلول المجتزأة وغير الدائمة.

د - إعادة تأهيل معامل الذوق والجية وصيانة معمل دبر عمار والزهراني

نصّت خطة الوزير باسيل على مشروع إعادة تأهيل معمل الذوق والجية، والذي كانت حكومة الرئيس الشهيد في العام 2001 قد اتخذت قراراً بالمضي في تنفيذه وجرت عرقلته - كما ذكر آنفاً - في أكثر من مرحلة على مدى كل السنوات الماضية من قبل بعض الوزراء الذين تولوا حقيبة وزارة الطاقة والمياه، وكان آخرهم الوزير طابوريان في العام

2008 مما أضعاف فرصاً ذهبية على لبنان واقتصاده وماليته العامة ، وانعكس سلباً على الخزينة وعلى المكلفين.

وفي 2012/6/12، وافق مجلس الوزراء على مشروع اتفاقية قرض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لإعادة تأهيل معمل الذوق والجية، وأطلقت المناقصة في تموز 2012 وقدرت كلفتها بحوالي 270 مليون دولار أميركي. وتم الانتهاء من تقييم العرض الفني للشركتين المشتركين في مناقصة تأهيل وحدات معمل الذوق الأربعة، ويعكف مجلس الإنماء والاعمار حالياً على تقييم العرض الفني للشركتين المشتركين في مناقصة تأهيل المجموعات 3، 4 و 5 في معمل الجية بعد أن تخلف اي عارض عن التقدم لمجموعتي توشيبا 1 و 2 و اللتان من المنتظر أن يأخذ مجلس الوزراء قراراً بالاستغناء عنهما، حيث يعود له قرار ترسية مناقصة تأهيل المعملين بعد فتح العروض المالية الخاصة بهما.

أما في ما يتعلق بصيانة معمل دير عمار والزهراني، فلقد لزم الوزير باسيل وبطريقة ملتوية في شباط 2011 صيانة المعملين إلى شركة YTL الماليزية لمدة 5 سنوات بكلفة تتعدى 250 مليون دولاراً أميركياً وتتجاوز 3 أضعاف عقد الصيانة السابق مبرراً هذه الزيادة بإدخال بنود على العقد تلزم الشركة المتعهدة استعمال قطع غيار أصلية وزيادة الإنتاج بحوالي 55 ميغاوات.

والنتيجة كانت غير ذلك والتي تمثلت بعدم التزام الشركة بكامل البنود الواردة في دفتر الشروط وتوالت الاعطال وتراجع مستوى الإنتاج بسبب سوء الصيانة إلى ما دون الـ60% من القدرة الاسمية للمعملين في الكثير من الأوقات. إلا أن العقد لم يُفسخ عملاً بما هو منصوص عليه في دفتر الشروط والغريب انه لم يصدر عن أجهزة الرقابة أي قرار يضع حداً لهذه المخالفات الجسيمة . ولقد حدث ذلك وبنفس الاسلوب الذي تعاطى فيه الوزير مع فضيحة المازوت الأحمر مانعاً القضاء المختص من ملاحقة المرتكبين، ومجبراً المواطن على سداد ثمن العتمة، هذا فضلاً عن الخسائر التي كانت تلحق بالخزينة وبالاقتصاد الوطني.

2. على صعيد شبكة النقل

لم يتم حتى تاريخه انهاء ربط شبكة التوتر العالي 220 كيلوفولت في منطقة المنصورية بسبب الاعتراض المستمر للأهالي ولرفض الوزير باسيل اعتماد الاقتراح الذي كان قد قدم من الرئيس رفيق الحريري في العام 2003 والقاضي بمدّ خطوط جوفية لحلّ مسألة وصلة المنصورية ولاسيما بعد ما وصل إليه مستوى معارضة الاهالي للمشروع الهوائي بسبب سوء ادارة الملف برمته . والنتيجة تمثلت بخسائر تقنية مرتفعة على شبكة النقل يدفع ثمنها كل من المواطن عبر التقنين المتزايد ومؤسسة كهرباء لبنان وبالتالي الخزينة العامة عبر الطاقة المنتجة التي لا يمكن تصريفها بالكامل.

اما في ما خص المركز الوطني للتحكم، فقد تمّ أخيراً إنجازهُ بتأخير حوالي 12 عاماً حيث استلمته مؤسسة كهرباء لبنان في تشرين الثاني 2011. ولكن للأسف، وتسترأ على أحوال الصيانة المتردية في معامل الإنتاج، ولعدم تمكين أحد من معرفة واقع الشبكة وحقيقتها، لا يتم استثمار المركز بكافة امكاناته وقدراته، ولا تتم صيانتته بالشكل التقني والهندسي المطلوب، مما يجعل الآن أكثر من 30% من الشبكة غير مرئية معلوماتياً، ولا يمكن التحكم الكامل بها كما كان مأمولاً ومتوقّعاً.

3. على صعيد شبكات التوزيع

أعاد الوزير باسيل إطلاق مشروع عدادات التحكم عن بعد (Collection Metering and Management – CMM)، بعد دمجهُ بمشروع مقدمي الخدمات (Service Providers – SP)، بكلفة قدرها الوزير في خطته بمبلغ 300 مليون دولار أميركي تموّل على حساب الخزينة العامة، بدلاً من القطاع الخاص كما كان مطروحاً سابقاً، وفي مخالفة واضحة للقوانين، والأنظمة.

وبناءً عليه، وبتاريخ 2011/10/28، وافق مجلس ادارة مؤسسة كهرباء لبنان، وبتوجيه من الوزير، على عقد ثلاث صفقات لتلزييم الأشغال المتعلقة بخدمات التوزيع مع ثلاث شركات تقدمت بعروضها، وبطريقة أوحّت بأن الصفقة " مركّبة". وبالفعل لقد اتسمت عملية استدراج العروض بالعديد من الشوائب والمخالفات الواضحة لقرارات مجلس

الوزراء ذات الصلة، ولقانون انشاء مؤسسة كهرباء لبنان، وللقانون 2002/462 المتعلق بتنظيم قطاع الكهرباء. والحقيقة كانت بالفعل أكثر من ذلك، فقد ألزم الوزير باسيل مؤسسة كهرباء لبنان بالتنازل عن حقها الحصري بالتوزيع، دون العودة إلى مجلس النواب كما يقضي القانون، وعمل على فتح اعتماد بقيمة 780 مليون دولار أميركي في موازنة مؤسسة كهرباء لبنان على أن يصار إلى تغطية ذلك الاعتماد بتمويل من الخزينة العامة، لاسيما وان مؤسسة كهرباء لبنان تعتمد اعتماداً شبه كامل على التمويل الذي تؤمنه الخزينة العامة. بعبارة أخرى، فقد خالف الوزير أحكام الدستور حيث أجاز لنفسه حق اتخاذ القرار بالموافقة على الاستدانة باسم مؤسسة من مؤسسات الدولة اللبنانية وذلك بطريقة ملتوية، وذلك على حساب الخزينة العامة ولصالح مؤسسة كهرباء لبنان من دون الاستحصال من مجلس النواب على قانون يجيز له ذلك، كون المشروع يرتب أعباء والتزامات مالية في محصلة الامر على الخزينة العامة للدولة اللبنانية، وهو ما يشكل مخالفة صريحة لنص القانون رقم 5 تاريخ 1989/1/5 ولنص المادة 88 من الدستور. وأبعد من ذلك فقد خالف الوزير باسيل البنود الواردة في خطة اصلاح قطاع الكهرباء التي أقرها مجلس الوزراء في حزيران 2010، فحوّل مدة التلزم من 3 سنوات إلى أربعة، وقسم المناطق من 5 كحد أدنى إلى 3، وبلغت كلفة المشروع 780 مليون دولار أميركي تتحملها الدولة عوضاً عن القطاع الخاص، كما كان مقرراً سابقاً، متجاوزاً بذلك الكلفة المقدرة أساساً للمشروع والبالغة 300 مليون دولار أميركي بحسب خطة الوزير التي كان قد وافق عليها مجلس الوزراء.

من جهة أخرى، وبعد الانطلاقة المتعثرة لهذا المشروع نتيجة الخلافات مع العمال المياومين وجباة الاكراء في مؤسسة كهرباء لبنان، حفلت الفترة التي تلت انطلاق ذلك المشروع في 2012/8/8 بالكثير من المشاكل والاندازات والتنبيهات الموجهة من المؤسسة إلى الشركات الملتزمة نتيجة عدم التزام هذه الأخيرة بالأسس التعاقدية عدا عن توقفها عن العمل ومطالبتها بسداد مستحقاتها.

4. على صعيد التعرفة

وفيما خصّ تعديل التعرفة، فلقد بقيت ما روج لها الوزير باسيل من خطة لديه لإعادة هيكلة التعرفة وزيادتها تدريجياً مع زيادة التغذية، حبراً على ورق.

5. على صعيد إشراك القطاع الخاص

رفض الوزير باسيل السير في عملية تشركة مؤسسة كهرباء لبنان وفقاً للهيكلية التي كان قد اقترحها الاستشاري MERCADOS والتي وافق عليها المجلس الأعلى للخصخصة في ايار 2008، والتي كانت مبنية على تطبيق القانون 462 لجهة فصل نشاطات الإنتاج والنقل والتوزيع عن بعضها بعضاً، وذلك في شركات مختلفة. في هذا الصدد، جرى التعاقد مع استشاري جديد هو BOOZ & CO لإعادة إجراء الدراسة ذاتها، واقتراح هيكلية جديدة لتشركة مؤسسة كهرباء لبنان، مع اصرار الوزير باسيل على أن تتم هذه التشركة ضمن شركة واحدة، وهو الأمر الذي يخالف القانون 2002/462 كما ذكرنا آنفاً. تجدر الإشارة من جهة ثانية، إلى أن الوزير باسيل، مثله مثل سلفه الوزير طابوريان، حيث رفض العمل على اصدار التراخيص اللازمة لإنتاج الكهرباء للشركات اللبنانية الخاصة الاربع، وهي شركات كانت قد وقعت مذكرات تفاهم مع وزارة الطاقة والمياه في العام 2007 على اساس البدء بإنتاج الكهرباء في العام 2010.

بالإضافة إلى ذلك، مضى الوزير في مخالفة قانون تنظيم قطاع الكهرباء أيضاً لجهة رفضه تعيين اعضاء الهيئة المنظمة، واصراره على الاستمرار في تهميشها. وبالفعل، فللتعديلات التي اقترحها على القانون 2002/462 في كانون الثاني العام 2012، والتي لم ترسلها حكومة الرئيس ميقاتي الى المجلس النيابي، تركز على تجريد الهيئة من صلاحياتها وتقليص دورها الى مجرد دور استشاري في وزارة الطاقة والمياه.

وبناءً على ذلك، وفي مخالفة فاضحة، ما يزال الوزير باسيل يرفض تطبيق القانون 2002/462 الذي يُعتبر في الواقع ركيزة الحل الطويل الأمد لقطاع الكهرباء الذي كان يصبو لتحقيقه كل من الرئيس رفيق الحريري والرئيسان فؤاد السنيورة وسعد الحريري.

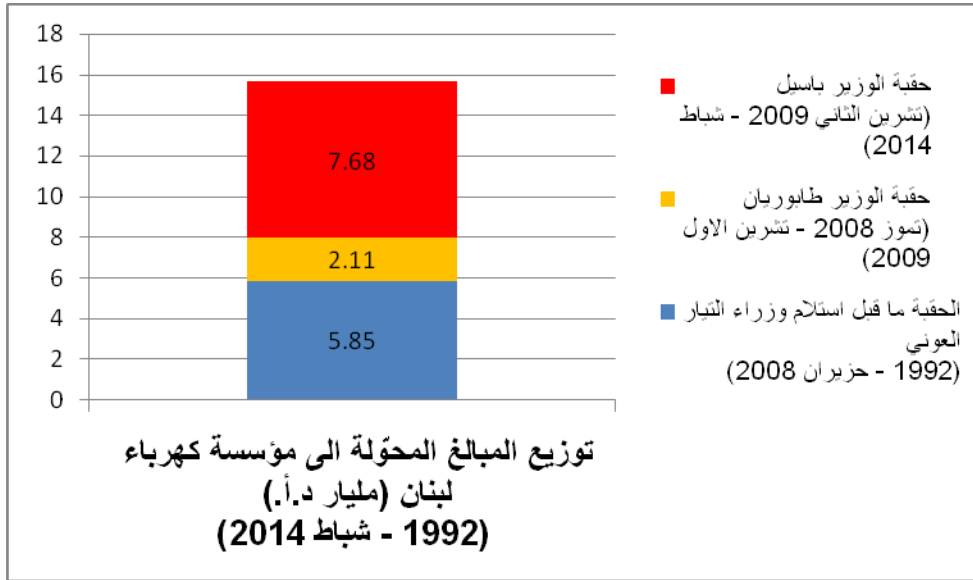
يبين الجدول رقم 1 قيمة المبالغ المحوِّلة من الخزينة الى مؤسسة كهرباء لبنان على مدى السنوات الاثنتي وعشرين الماضية موزعة على ثلاث حقبة، والتي تخطى مجموعها 15 مليار دولار اميركي، وذلك من دون احتساب كلفة الفوائد، سيما وانه كان يجري تأمين تلك المبالغ وكلفة خدماتها عن طريق الاقتراض الذي كانت تتولاه الخزينة العامة . ويتبين من هذا الجدول رقم 1 ان المبالغ ترتفع لتتخطى 29 مليار دولار أميركي في حال تمَّ أخذ كلفة التمويل (أي الفوائد) بعين الاعتبار . وتجدر الإشارة هنا الى انه ومن أجل مقارنة موضوعية بين الحقبة، تمَّ اخضاع المبالغ المتراكمة في نهاية كل حقبة الى نسب الفوائد لغاية شباط 2014 وبالتالي يعكس هذا الجدول المساهمة الصحيحة لكل حقبة في مجموع الفوائد المتراكمة.

الجدول رقم 1: المبالغ المحوِّلة الى مؤسسة كهرباء لبنان

توزيع المبالغ المحوِّلة (مع كلفة الفوائد) الى مؤسسة كهرباء لبنان (مليار د.أ.) (1992 - شباط 2014)		توزيع المبالغ المحوِّلة الى مؤسسة كهرباء لبنان (مليار د.أ.) دون كلفة الفائدة (1992 - شباط 2014)		
58.65%	17.15	37.42%	5.85	الحقبة ما قبل استلام وزراء التيار العوني (1992 - حزيران 2008)
10.50%	3.07	13.51%	2.11	حقبة الوزير طابوريان (تموز 2008 - تشرين الاول 2009)
30.85%	9.02	49.07%	7.68	حقبة الوزير باسيل (تشرين الثاني 2009 - شباط 2014)
100%	29.24	100%	15.64	المجموع

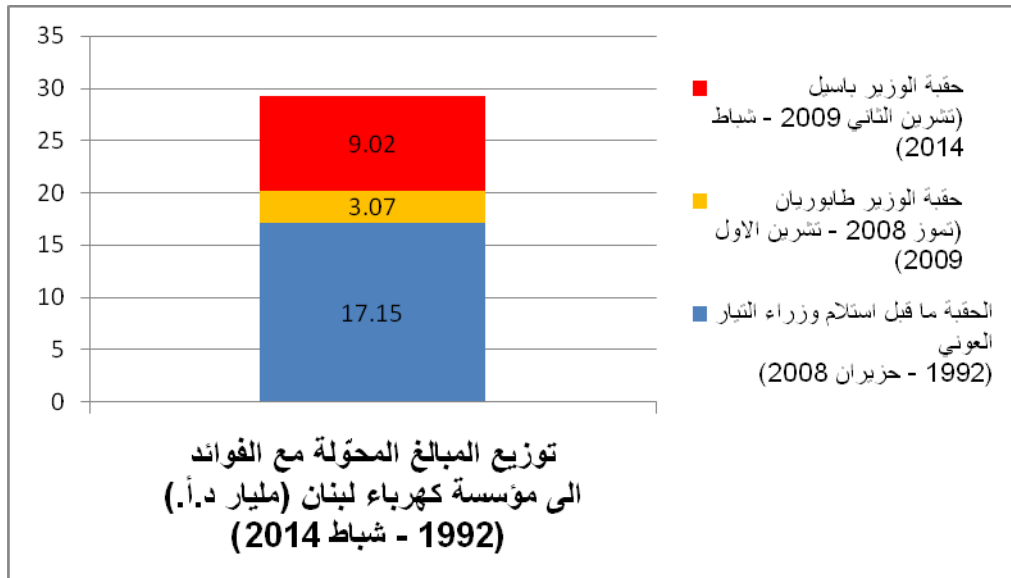
إن التفحص في توزيع هذه المبالغ المحوِّلة من قبل الخزينة اللبنانية الى مؤسسة كهرباء لبنان يبيّن في الجدول رقم 2 أن الحصة التي أسهم فيها وزراء التيار العوني منذ توليهم مسؤولية وزارة الطاقة تتعدى 9.7 مليار دولار اميركي وذلك منذ تموز 2008 ولغاية شباط 2014.

الجدول رقم 2: توزيع المبالغ المحوِّلة الى مؤسسة كهرباء لبنان (مليار د.أ.)



أما إذا تمَّ أخذ كلفة الفوائد بعين الاعتبار في الجدول رقم 3، فلهذا وعندها يتبيّن ان المبالغ المحوِّلة من الخزينة الى مؤسسة كهرباء لبنان خلال فترة ولاية وزير التيار العوني لوزارة الطاقة بالاضافة الى الفوائد تتخطى 12 مليار دولار أميركي.

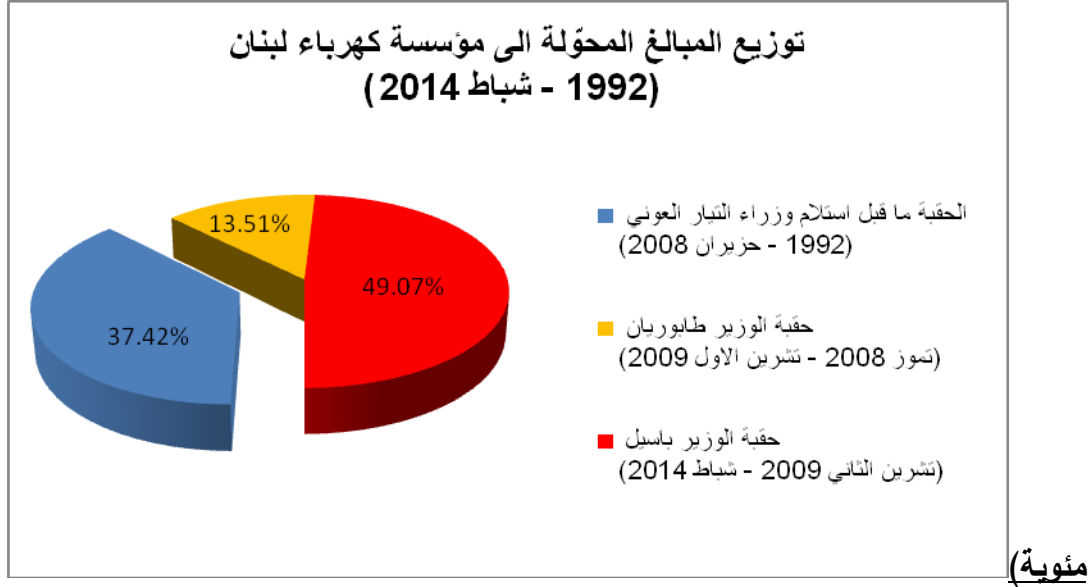
الجدول رقم 3: توزيع المبالغ المحوِّلة مع الفوائد الى مؤسسة كهرباء لبنان (مليار د.أ.)



تشكّل المبالغ المحوِّلة من الخزينة الى مؤسسة كهرباء لبنان خلال حقبة وزراء التيار العوني نسبة 62.58% من مجموع المبالغ المحوِّلة على مدى 20 عاماً، مع الاشارة

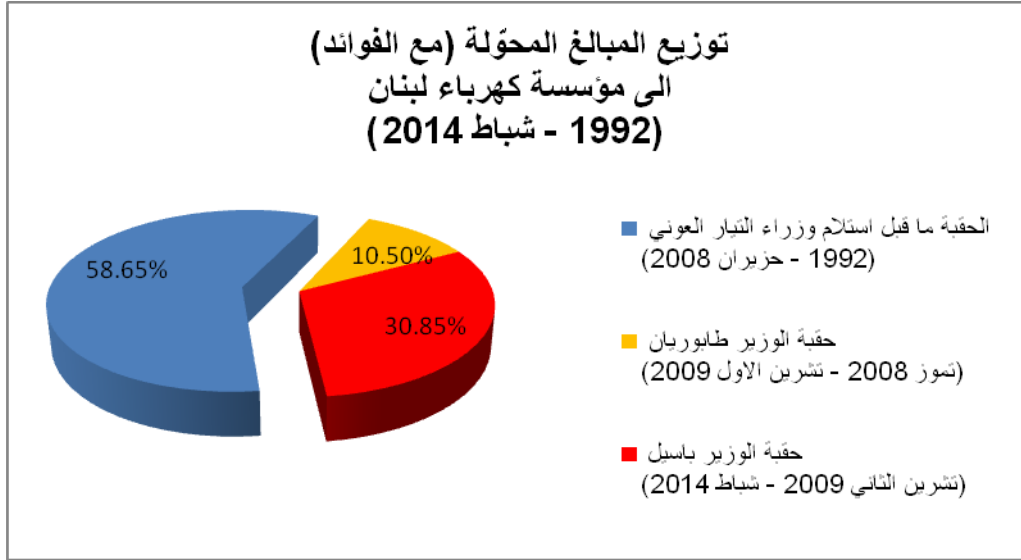
الى أن هذه الحقبة تمتد على ما يقارب 5 سنوات ونصف، بالمقارنة مع حقبة الوزراء ما قبل تولي وزراء التيار العوني مسؤولية الوزارة، وهي الحقبة التي امتدت على مدى 15 عام ونصف، والتي بلغت حصتها 37.42% من مجموع المبالغ المحوَّلة إلى المؤسسة كما هو مبين في الجدول رقم 4.

الجدول رقم 4: توزيع المبالغ المحوَّلة الى مؤسسة كهرباء لبنان (نسب)



وفي حال تمَّ أخذ كلفة التمويل بعين الاعتبار في الجدول رقم 5، فإنه تصبح مسؤولية التيار العوني تستحوذ على 41.35% من المبالغ الاجمالية بالمقارنة مع 58.65% خلال حقبة ما قبل استلامهم الوزارة، مع الاشارة الى ان نسب الفوائد انخفضت بصورة ملحوظة خلال فترة العشرين عاماً الماضية كما هو مبين بالتفصيل في الملحق رقم 2.

الجدول رقم 5: توزيع المبالغ المحوِّلة مع الفوائد الى مؤسسة كهرباء لبنان (نسب مئوية)



إن هذه الاحصاءات ليست إلا خير دليل على الحال الذي وصل إليه وضع قطاع الكهرباء والذي تقاوم بشكل متسارع خلال حقبة وزراء التيار العوني، من دون أن يحرك ذلك أي مبادرات أو محاولات لدى أولئك الوزراء من أجل معالجة هذه الأزمة المتفاقمة. وعا عن هذه الخسائر التي تزرع تحت وطأتها الخزينة اللبنانية، ها هو الاقتصاد ايضاً يدفع كلفة باهظة تقدر بحوالي 5 مليار دولار أميركي سنوياً أو ما يقارب 10% من الدخل القومي المحلي ثمن سياسات التقلب والتردد التي تميّزت بها حقبة التيار العوني، وهي خسائر يتكبدها الاقتصاد الوطني نتيجة لانقطاع الكهرباء وساعات التقنين وتدهور حال وإدارة هذا القطاع الحيوي.

يتبين مما تقدّم انه وعلى مدى عشرين سنة مضت، فإن الفترة الهامة عملياً التي شهد فيها قطاع الكهرباء تنفيذ برامج اصلاحية ملحوظة هي الفترة الممتدة بين العام 1993 والعام 1998 حيث تميّزت هذه السنوات بوحدة الموقف والقرار والتوجّه، فتّمّت إعادة تأهيل القطاع، وتمّ بناء المعامل وجرّت توسعة شبكة النقل. كما أن العام 2002 كان مفصلياً لجهة اصلاح قطاع الكهرباء حين

صدر قانون تنظيم القطاع رقم 462 الذي وضع الاطار الرئيسي لتنظيم هذا القطاع واشراك القطاع الخاص فيه. أما السنوات اللاحقة، فقد اتسمت بغياب التوجّه الموّحد حيث اختطفت السياسات الكيدية هذا القطاع عبر الامعان والاستمرار في وضع العراقيل وهدر المال والوقت والفرص وتعطيل المسارات الاصلاحية التي وضعها الرئيس الحريري ومن بعده الرئيس فؤاد السنيورة وسعد الحريري. وعلى ذلك، تستمر ولتاريخه عملية انتهاك القانون 462، ويستمر معها النهج التعطيلي وتبديد المال العام، فمهمة إعادة تأهيل المعامل القائمة وتعزيز قدرتها الانتاجية لم يبدأ تنفيذها، كما أن زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال المعامل الجديدة تأخر جداً لتزيمها، والنتيجة هي أن المواطن يستمر رغماً عن انفه بدفع ثمن هذا التخبط العشوائي عبر رزوحه تحت أعباء التقنين المتزايد وعبر ارتفاع فواتير استهلاك الطاقة الكهربائية من اصحاب المولدات الخاصة.

من جهة اخرى فإنه يتبين مما تقدم ايضاً أنه لا بد من تحييد قطاع الكهرباء عن التجاذبات السياسية والانطلاق به من خلال جعل عملية النهوض به محط إجماع وطني لدى كافة التيارات السياسية، فبعد ان وقع هذا القطاع رهينة المناكفات السياسية التي عرّضت مسار اصلاحه للتعطيل على مدى 16 عام، فإنه قد اصبح واضحاً انه لا خيار امام اللبنانيين وتحديداً المسؤولين عن ادارة الشأن العام سوى المضي قدماً في تنفيذ المشاريع التي تمّ التوافق عليها ووضعها في اعلى سلم الاولويات كونه تشكل الوكيزة الاساسية للنهوض بالاقتصاد اللبناني ككل فضلاً عن كونها حق اساسي لكل مواطن ولكل لبنان.

الفصل الأول: مرحلة إعادة التأهيل والتجهيز (1993 – 1998)

ارتسمت شكوك كثيرة حيال الوعد الذي قطعتة حكومة الرئيس رفيق الحريري الأولى للمواطنين بتحقيق التغذية بالتيار الكهربائي على مدار الساعة مع حلول العام 1996 وذلك بسبب الانهيار شبه الكامل الذي كان يعاني منه قطاع الكهرباء عشية انتهاء الحرب اللبنانية،. لهذا السبب، وخلال السنوات الخمس الأولى (1993-1998)، تقدم مشروع الرئيس الحريري الآيل إلى تحويل قطاع الكهرباء إلى عامل مساعد ومحفز للتنمية الاقتصادية ، حيث تم وضع تصور واضح لمشروع إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، بما فيه مشروع خدمات التوزيع، والذي تمت مناقشته محلياً ومع الصناديق الدولية، وفي مقدمها البنك الدولي، وذلك بناءً لقرارات اتخذها مجلس الوزراء في هذا الصدد.

ولقد ارتكزت رؤية الرئيس رفيق الحريري في تطوير قطاع الكهرباء وتنظيمه على التقدم على عدة مسارات وأهمها تطوير معامل الإنتاج وزيادة طاقاتها وإعادة تأهيل وتوسعة شبكات النقل والتوزيع وإعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان، إضافة إلى تطوير القوانين التي ترعى قطاع الكهرباء بهدف تعزيز استقلاليته وتأمين عنصر المنافسة فيه. وبناءً على ذلك، تم وضع برامج تنفيذية للمشاريع المزمع اقامتها حتى العام 2002 لتأمين ادارة أفضل وصيانة سليمة لمعامل إنتاج الطاقة الكهربائية وادارة فضلى لشبكة النقل عبر انشاء مركز تحكم وطني، إضافة إلى الاستفادة من الخبرات العالمية التي تراكمت لدى مؤسسات الكهرباء المشابهة في دول أخرى وذلك كما هو معمول به لدى شركة كهرباء فرنسا، بهدف تنفيذ تلك المشاريع والمساعدة على القيام بالأعمال اللازمة لحماية البيئة وتخفيف اضرار التلوث الناتجة عن الاحتراق في معامل الإنتاج. وانطلاقاً من أسس هذه التوجهات قامت حينها حكومة الرئيس الحريري بالتقدم على المسارات التالية:

1. الإنتاج

شكّلت زيادة القدرة الإنتاجية أحد الركائز الأساسية لخطة الرئيس الشهيد رفيق الحريري للنهوض بقطاع الكهرباء. فقد بنى رؤيته للنهوض بهذا القطاع وتنفيذها على مرحلتين: الأولى عبر إعادة

تأهيل المعامل القائمة والثانية عبر انشاء المعامل الجديدة على أن يشمل ذلك التعاون مع القطاع الخاص، وذلك بهدف بلوغ نمو قطاع الإنتاج مرحلة مستقرة وثابتة يمكنه من تأمين التغذية بالتيار الكهربائي على مدار الساعة، وذلك بعد أن أصبح التقنين اليومي واقعاً تعايش معه اللبنانيون منذ أواخر الثمانينيات وتمكنه أيضاً من المواكبة المستمرة لزيادة الطلب . وتحقيقاً لهذا الهدف في زيادة الإنتاج، ارتكزت رؤية الرئيس رفيق الحريري على إنشاء معامل حديثة في دير عمار والزهراني وصور وبعبك ، فضلاً عن العمل على استبدال الوحدات الإنتاجية في معمل الذوق والحبية، لسدّ الحاجة على المدى القريب وكذلك الاعداد للاعتماد على القطاع الخاص لإنتاج الكهرباء ترقباً للزيادة المتوقعة في حجم الطلب الناتج عن النمو السكاني والاقتصادي وما ينتج عن ذلك من طلب متزايد على الطاقة بعد العام 2000، وذلك بما يرفع عن كاهل القطاع العام والادارة اللبنانية والخزينة العامة تفاقم عبء التمويل وزيادة مشاكل الادارة والتشغيل.

عندما أطلق الرئيس الشهيد رفيق الحريري مشروعه لتأهيل قطاع الكهرباء في العام 1993، كانت القدرة الإنتاجية الاسمية لمعامل الإنتاج تبلغ حوالي 1460 ميغاوات، لكن القدرة الفعلية لم تكن تتجاوز 600 ميغاوات، وذلك بسبب التآكل الطبيعي الناتج عن التقادم ومرور الزمن عليها وعدم تأمين الصيانة الدورية الضرورية خلال سنوات الحرب.

ارتكز مشروع الرئيس الحريري لتأهيل هذا القطاع على مرحلتين متلازمتين، أولهما اعادة تأهيل المعامل الموجودة من ثمّ إنشاء معامل جديدة في مرحلة لاحقة. وقد شهدت مرحلة التأهيل صيانة للمعامل القائمة وهي أعمال ضرورية كانت منعدمة خلال سنوات الحرب مما سمح بزيادة القدرة الإنتاجية بنحو 50% لتصبح حوالي 1100 ميغاوات، إضافةً إلى إعادة تأهيل وحدتي الإنتاج في معمل انتاج الطاقة المائية والكهربائية في مركبا حيث بلغت قدرة انتاج كل منها 17 ميغاوات (وبكلفة 5.3 مليون دولار أميركي).

أما مرحلة التجهيز الهادفة الى اضافة طاقة انتاجية جديدة تقارب 1040 ميغاوات بحلول العام 2000، فكانت عبر إنشاء معملين للانتاج بنظام الدارة المختلطة في كل من دير عمار والزهراني وتركيب وحدتي انتاج غازيتين جديدتين في صور وبعبك ، وُضعتا في الخدمة في منتصف العام 1996. وعلى أساس ذلك ، تمكنت مؤسسة كهرباء لبنان من تأمين التغذية على

مدار الساعة في أوائل العام 1998. ولم تخلُ عملية إنشاء هذه المعامل من العقبات والصعوبات التي سيتم استعراضها في الفقرات التالية ضمن تفاصيل هذه المشاريع.

1 معملا دير عمار والزهراني

بتاريخ 1995/1/12، صدر القانون رقم 403 الذي اجاز للحكومة عقد الصفقات لتجهيز معملين لإنتاج الطاقة الكهربائية بنظام الدارة المختلطة أو المدمجة (Combined Cycle) تبلغ قدرة انتاج كل منهما 450 ميغاوات على أن يكون احدهما في الشمال وتحديداً في منطقة دير عمار والآخر في منطقة الزهراني في الجنوب. وكان الهدف من انشاء هذين المعملين تغطية حاجة لبنان للسنوات العشر القادمة. وقد رست المناقصة التي أجراها مجلس الانماء والاعمار على ائتلاف انسالدو- سيمنز (ANSALDO-SIEMENS) وتم توقيع العقد في كانون الثاني 1995 على اساس تمويل متعدد الأطراف بلغت قيمته 536 مليون دولار أميركي. يضم كل معمل وحدتي إنتاج غازيتين ووحدة تعمل على البخار المنبعث من الوحدتين الغازيتين، أي من دون استعمال أي وقود اضافي.

وكان التاريخ المحدد لإنجاز المعامل بشكل جزئي (أي عمل المجموعات الغازية فقط - أو ما يسمى Simple Cycle) هو نيسان 1997 لمعمل الزهراني وحزيران 1997 لمعمل دير عمار. أما الجدول الزمني للعمل بالطاقة الكاملة (أي تشغيل المجموعة البخارية وبالتالي العمل على اساس نظام الدارة المختلطة - Combined Cycle)، فحدّد في نيسان 1998 لمعمل الزهراني وحزيران 1998 لمعمل دير عمار. لكن التاريخ الفعلي لتشغيل هذين المعملين تجاوز الجدول الزمني ما يقارب الثلاث السنوات، وتمّ التشغيل بالطاقة الكاملة لمعمل الزهراني في آذار 2002، ولمعمل دير عمار في حزيران من العام ذاته. وجاء هذا التأخير من جهة أولى نتيجة التأخر في تنفيذ شبكة النقل التي لم يقر التمويل العائد لها والذي عملت الحكومة على الحصول عليه من البنك الاسلامي للتنمية بسبب انه جرى حفظه في ادراج المجلس النيابي لقرابة السنتين دون عرض أو إقرار، ومن جهة ثانية نتيجة للخلاف الذي وقع بين الشركة المصنعة والدولة اللبنانية على خلفية مناقصة اطلقتها الأخيرة لتأجير عقود لتشغيل وصيانة المعملين، حيث اعتبرت شركة ANSALDO ان لها أحقية الفوز بهذه

العقود كونها الشركة المصنعة وإن لم تتقدم بأفضل سعر . ولقد أدى هذا الخلاف الى توقّف الشركة عن العمل كلياً.

كان بالإمكان تفادي العقبات المتصلة بتشغيل وصيانة معلمي دير عمار والزهراني لو تمّ السير بخطة إشراك القطاع الخاص، ذلك أن حكومة الرئيس رفيق الحريري كانت قد اتخذت قراراً في 18/9/1996، أي خلال فترة تشييد المعلمين، قضى بإجراء عقد تضمين للمعلمين المذكورين الى القطاع الخاص لمدة خمس سنوات وذلك بهدف تأمين التشغيل والصيانة بالطريقة السليمة، وعلى أن يبدأ عقد التضمين هذا عند انتهاء الفترة الانتقالية التي تقوم خلالها الشركة المصنعة بتشغيل المعلمين وصيانتهم، وعلى أن تتم ترسية عقد التضمين عبر مناقصة دولية تجريها مؤسسة كهرباء لبنان. لكن هذا المشروع لم يبصر النور بسبب الرفض الذي واجهه الرئيس الحريري ل مبدأ اشراك القطاع الخاص، هذا اضافة الى عدم اكتمال شبكة النقل بكل اجزائها بحسب البرامج المقررة، والتي كانت تشكّل احدى الشروط الرئيسية لتضمين المعلمين.

شكّل إنشاء معلمي دير عمار والزهراني النواة الصلبة لخطة زيادة الإنتاج عبر تأمينهما لما يقارب 50% من القدرة الإنتاجية الاضافية، وخطة التجهيز هذه لم تقتصر على انشاء هذين المعلمين فقط، بل جرى العمل على إنشاء معلمين آخرين في كل من صور وبعلبك.

2 معمللا صور وبعلبك

تمّ انشاء معلمين جديدين في صور وبعلبك على اساس مجموعتين غازيتين تعملان على الغاز أويل وفقاً لنظام الدارة المفتوحة (Open Cycle) بقدرة انتاج تبلغ 70 ميغاوات لكل معمل لتلبية الاحتياجات المنطقية . وقد تمّت ترسية العقد على ائتلاف GE-ALSTHOM بتمويل فرنسي لبناني بقيمة 60 مليون دولار أميركي، على أن يتم استلام المعلمين في حزيران 1996.

تمّ احترام الجدول الزمني الموضوع لناحية انجاز الأعمال واستلام المعلمين، وتولت إحدى الشركات العالمية تشغيلهما وصيانتهم منذ وضعهما في الخدمة في منتصف العام 1996 حتى تاريخ 16/8/1999 ومن ثمّ تولّت مؤسسة كهرباء لبنان أعمال التشغيل والصيانة

بحجة توفير الأموال مما ألحق أضراراً تقنية بهذه المعامل كما هو مبين في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

3 معملا الذوق والجية

أما في ما يتعلق بمعملي الذوق والجية، الشهيرين بالانبعاثات السامة المضرّة بالبيئة وبصحة المواطنين، فقد لحظت خطة الرئيس الشهيد رفيق الحريري إنشاء وحدات لمعالجة وتخفيض هذه الانبعاثات في هذه المعامل للمحافظة على البيئة. وكان من المفترض انجاز انشاء هذه الوحدات الانتاجية في معمل الذوق في حزيران 1998، أما في ما خصّ معمل الجية والحريشة، فكان من المفترض انجاز وحدات مماثلة في حزيران 1999. ولكن هذه المشاريع بقيت حبراً على ورق و من دون تنفيذ لأسباب وذرائع شتى، أهمها الانتقال المرتقب الى الاعتماد على الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء في المعامل الواقعة على الشاطئ اللبناني، وإن كان تأمين تلك المصادر لم يكن جاهزاً بعد.

وبعد 14 عاماً، وتحديداً في تموز 2012، أطلق وزير الطاقة والمياه جبران باسيل مشروعاً مماثلاً يهدف الى خفض الانبعاثات الغازية السامة من معمل الذوق عبر تجهيز مجموعات الإنتاج بوحدات نضخ مواد كيميائية لمعالجة الفيول اويل وذلك بناءً على عقد تمّ توقيعه مع شركة "EPIQ". ولكن هذا المشروع اقتصر على معمل الذوق ولم يأت بتاتاً على ذكر معمل الجية، حيث تُرسل خمس مجموعات انبعاثاتها السامة في سماء إقليم الخروب على مدار الساعة. ولم يُؤت على ذكر معمل الحريشة (قاديشا) الذي لا يتمتع بوضع بيئي أفضل.

4 المعامل الجديدة ودور القطاع الخاص

ترقباً للزيادة في النمو السكاني وما قد ينتج عن ذلك من طلب متزايد على الطاقة بعد العام 2000، لحظ مشروع الرئيس رفيق الحريري إضافة طاقة انتاجية جديدة بقدرة تفوق 1150 ميغاوات بحلول العام 2004، على أن يقوم القطاع الخاص بانتاجها وبيعها من مؤسسة كهرباء لبنان. وجرى البدء بالاعداد لذلك انطلاقاً من إيمانه بقدرة القطاع الخاص ودوره في النهوض بقطاع الكهرباء والحاجة الماسة لهذا الدور. و كانت أول محاولة للرئيس رفيق الحريري لإشراك القطاع الخاص في انتاج الكهرباء في العام 1996، عندما اتخذ مجلس

الوزراء قراراً بتضمين معلمي دير عمار والزهراني الى القطاع الخاص، ولكن هذا المشروع لم يبصر النور بسبب العراقيل التي وضعت في وجهه حيث جرى رفض مبدأ اشراك القطاع الخاص.

كانت خطة رفيق الحريري تهدف الى تحويل مؤسسة كهرياء لبنان من مؤسسة مهترئة الى مؤسسة تحقق الاكتفاء المالي، على أن يلي هذه المرحلة- بدءاً من العام 1998 - الانطلاق الى خصخصة نشاطي الإنتاج والتوزيع مع إبقاء نشاط النقل تحت إدارة المؤسسة وإشرافها ، والانطلاق بعد ذلك الى اشراك القطاع الخاص في انتاج الطاقة الكهربائية وبيعها من مؤسسة كهرياء لبنان ابتداءً من العام 2002 وعلى أن يترافق ذلك في وقت لاحق مع اعادة النظر بالتعرفة التي كان ينبغي دراستها لكي تتلاءم مع التعديلات الطارئة على اسعار المواد البترولية والغازية المستعملة من دون إغفال للأبعاد والتداعيات على الأوضاع المعيشية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود ومن هم دون ذلك.

II. النقل

شهد قطاع النقل خلال مرحلة إعادة التأهيل نقلة مميزة، فقد تمّ تأهيل شبكات نقل هوائية كما جرى استبدال واستحداث شبكات نقل ومحطات تحويل بتوتر 66 كيلوفولت إضافة الى بناء شبكة اتصالات لمراقبة بعض أجزاء الشبكة من محطات تحويل ومعامل انتاج.

وفي التفاصيل، فقد تمّ إنجاز الآتي⁴:

- تأهيل 21 شبكة نقل هوائية بطول 400 كلم
- استبدال شبكة نقل ذات توتر 66 كيلوفولت بطول 900 كلم
- استحداث شبكتي نقل بتوتر 66 كيلوفولت بطول 14 و 20 كلم
- إصلاح 12 كابل جوفي بتوتر 66 كيلوفولت
- إعادة بناء 53 محطة تحويل بتوتر 66 كيلوفولت بشكل جزئي أو كلي
- بناء شبكة اتصالات لمراقبة بعض أجزاء الشبكة ومحطات تحويل ومعامل انتاج عقب إعادة تأهيل الشبكة.

⁴د. محمد عكاوي، المشروع الاقتصادي للرئيس الشهيد رفيق الحريري – قطاع الكهرباء: الطموحات، العقبات والانجازات (2012).

ولقد ارتكزت خطة التجهيز فيما خصّ قطاع النقل على انجاز ثلاثة مشاريع أساسية وهي:

1- إنشاء شبكة خطوط نقل جديدة بتوتر 220 كيلوفولت

2- إنشاء خط ربط كهربائي بتوتر 400 كيلوفولت

3- إنشاء المركز الوطني للتحكم

1 - شبكة النقل بتوتر 220 كيلوفولت

أ - الهدف من المشروع

بالتزامن مع بناء المعامل الحديثة في كل من دير عمار والزهراني وبعلمك وصور، كان لا بد من إنشاء شبكة نقل بتوتر عالٍ 220 كيلوفولت نظراً لبعده تلك المعامل عن محطات التحويل في بيروت وباقي المناطق اللبنانية وكذلك للتخفيف والى حد كبير من الخسائر الفنية الحاصلة على شبكة النقل.

ب - المشاكل التي اعترضت التنفيذ وأسباب عدم التقيد بالجدول الزمني

يشمل هذا المشروع مدّ شبكة نقل هوائية بتوتر 220 كيلوفولت بطول 350 كلم (موزّعة على ثلاثة مجموعات) وكابلات جوفية بتوتر 220 كيلوفولت بطول 50 كلم (موزّعة على مجموعتين). كما تضمّن أيضاً انشاء 12 محطة تحويل (موزّعة على أربعة مجموعات). وقد وُضع جدول زمني في العام 1995 لتنفيذ هذا المشروع، وكان من المفترض أن يتم إنجاز شبكة النقل الهوائية كاملةً مع نهاية العام 1999 وكذلك انجاز مد الكابلات الجوفية في نهاية العام 1998 وتركيب محطات التحويل بكافة مجموعاتها بمنتصف العام 1999. لكن أياً من هذه الأعمال لم ينجز وفق المواعيد المحددة لها. فبينما اقتصر التأخير فيما خص الكابلات الجوفية على سنتين أو ثلاث سنوات، فقد عانت محطات التحويل من تأخير اختلفت مدته بحسب مجموعاتها، و تراوحت مدة التأخير بين السنة والتسع سنوات لمحطة التحويل في بصاليم، مع الإشارة الى أن المجموعة

الثالثة المكوّنة من محطتي التحويل في صيدا وبعلي بك لم تتفدّ بعد. أما التأخير الأهم، فكان على صعيد شبكة النقل الهوائية، إذ وصلت حدود التأخير الى خمس سنوات من دون الأخذ بالاعتبار وصلة عرمون- بصاليم حيث لا يزال التنفيذ مجمّداً لتاريخه.

وكان لتأخّر انجاز شبكة النقل بتوتر 220 كيلوفولت (وهو تأخير ناتج عن عرقلة قانون الاستملاكات وقوانين القروض كما هو مفصّل ادناه) تأثيراً مهماً على الجدول الزمني المتعلّق بإنجاز تنفيذ وتشغيل المعامل في دير عمار والزهراني بشكل كامل مما كان يحول عملياً دون التمكن من تصريف الطاقة المنتجة ونقلها الى العاصمة بيروت.

ج الإنجازات

اكتمل تمديد الخط الهوائي باستثناء وصلة عرمون - بصاليم ، وتمّ تمديد جميع الكابلات المطمورة في مدينتي بيروت وطرابلس ، كما تمّ إنشاء 10 محطات تحويل متطورة (Gas Insulated Substations) بتوتر 220 كيلوفولت، والذي نفذ مجلس الانماء والاعمار 8 منها ، في حين نفذت شركة سوليدير محطة تحويل في وسط بيروت التجاري، ونفذت مؤسسة كهرباء لبنان محطة في بصاليم. وبناء على ذلك فقد اصبح مشروع شبكة النقل 220 كيلوفولت على وشك الاكتمال⁵.

د العقبات

تعددت أسباب تأخّر انجاز شبكة النقل وفق الجدول الزمني المحدد لها ، وكان معظمها يعود السبب فيه الى الأوضاع السياسية السائدة آنذاك. ومع ذلك فقد برزت بعض العقبات التي يجدر إلقاء الضوء عليها.

⁵د. محمد عكاوي، المشروع الاقتصادي للرئيس الشهيد رفيق الحريري - قطاع الكهرباء: الطموحات، العقبات والإنجازات (2012)

د-1 تأخر صدور قوانين القروض

تأخر اصدار قوانين القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية في مجلس النواب مدة قاربت السنتين من تاريخ موافقة الحكومة عليها وتحويلها الى مجلس النواب وتاريخ اقرارها هناك. وهذه القروض كانت تهدف الى تمويل أجزاء مهمة من هذه الشبكة التي كانت تنفذها شركة الكابلات السعودية، متعهد هذا المشروع. وفي التفاصيل، فقد وافق مجلس الوزراء في 1997/10/2 على مشروع قانونين يجيزان للحكومة ابرام اتفاقية مع صندوق البنك الاسلامي للتنمية التي توكله، بصفته مديراً لمحفظه البنوك الاسلامية، تمويل شراء معدات واستجارها لاستخدامها في مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية بتوتر 220 كيلوفولت (وهي الطريقة المعتاد اتباعها في التعامل مع البنك الاسلامي للتنمية وغيرها من البنوك التي تعتمد أسلوب التمويل الاسلامي). وجاءت موافقة مجلس الوزراء هذه بموجب المرسومين رقم 11108 ورقم 11109. وبنتيجة التعقيبات والعراقيل التي كانت توضع في وجه الحكومة آنذاك، لم يبصر هذان القانونان النور إلا بعد قرابة العامين، حيث تم اقرار وصدور القانون رقم 17 والقانون رقم 18 بتاريخ 1999/2/23 وتم نشرهما في الجريدة الرسمية بتاريخ 1999/3/1، أي بعد شهرين من خروج الرئيس الشهيد من الحكم. ويندرج ذلك ضمن المخطط الذي اعتمد لتفصيل خطة الرئيس الحريري الانمائية.

د-2 إجراءات الاستملاك

أما العقبة الأبرز التي سببت التأخير في تنفيذ مشروع شبكة النقل بتوتر 220 كيلوفولت وحالت دون اكتمال هذه الشبكة بحسب الجدول الزمني، فهي التعثر والتأخير في اجراءات الاستملاك. إذ لم يتم وبالحد الأدنى القيام

باستثمارات⁶ مؤقتة لإنشاء الحق في مرور خطوط النقل الهوائية خلال فترة تأخير إقرار قوانين القروض المذكورة أعلاه، وشكّل فقدان التنسيق بين وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان أحد الأسباب التي أدت الى هذا التأخير علماً أن القانون كان يجيز للوزارة القيام باستملاك مؤقت لتمير هذه الخطوط.

2 - شبكة 400 كيلوفولت

لحظت رؤية الرئيس رفيق الحريري إنشاء خط الربط الكهربائي الثماني الذي يربط بين ثماني دول وهي: مصر، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، ليبيا وفلسطين. ويشمل المشروع تمديد خطوط نقل مشتركة بقدرة 400 كيلوفولت في لبنان للربط مع شبكة الربط الثماني وذلك بين كسارة والحدود السورية بكلفة 5,9 مليون دولار أميركي، وإنشاء محطة تحويل في كسارة 220/400 كيلوفولت لربطها مع شبكة النقل الوطنية بكلفة 7,3 مليون دولار أميركي. ويهدف هذا المشروع أيضاً الى تبادل الطاقة الكهربائية بقدرة 300 ميغاوات على المدى القصير و 600 ميغاوات على المدى المتوسط والطويل.⁷

⁶ بهدف تأمين انتاج ونقل الكهرباء بأقصى سرعة ممكنة، ويهدف كسب الوقت نظراً إلى الاجراءات المطوّلة التي كان يتطلبها استملاك الاراضي اللازمة لمد الشبكة، فقد اقترحت حكومة الرئيس رفيق الحريري تخطي الروتين الاداري عبر تطبيق مبدأ وضع اليد المؤقت المبني على اذن استثنائي يتم استحصاله من مجلس الوزراء إلى حين انتهاء اجراءات الاستملاك والتعويض على المالكين.

من جهة أخرى يذكر موضوع عرقلة الاستملاك في ما خصّ الكهرباء- والى حدّ ما- بما حصل في العام 2002 في وجه الرئيس الحريري والذي أدى الى عرقلة مشاريع القوانين التي تجيز استملاك الأراضي لإنشاء المدارس، والتي جرى العمل على رفضها وبشكل قاطع في العام 2002 بحجة انها مخالفة لمبدأ الانماء المتوازن بسبب أنها تحابي بيروت على حساب باقي المحافظات وانه جرى التقدم للقيام بها لأغراض انتخابية . ولقد تبين بعد التدقيق في الارقام، أن حصة بيروت من هذه الاستثمارات لم تكن لتتجاوز 20% من اجمالي قيمتها (60 من أصل 300 مليون دولار أميركي)، إلا أن السبب الحقيقي لرفضها كان واضحاً، وهو منع الرئيس الحريري من بناء مدارس في العاصمة بيروت ظلماً من معارضيها ان تشييد هذه المدارس الضرورية قد يعود على الرئيس الحريري بالمنافع الانتخابية.

⁷د. محمد عكاوي، المشروع الاقتصادي للرئيس الشهيد رفيق الحريري - قطاع الكهرباء: الطموحات، العقبات والانجازات (2012)

عانى هذا المشروع من بعض العقبات، إذ كان من المفترض تنفيذه بالكامل (شبكة الربط ومحطة التحويل) في كانون الأول 1999، لكن الانتهاء من تمديد شبكة الربط لم يتم إلا في تشرين الأول 2005. وكان التأخير الملحوظ على مستوى محطة التحويل في كسارة حيث أنجزت الأعمال في آذار 2009 أي بتأخير يقارب 10 سنوات عن الجدول الزمني الذي كان محدداً لذلك. وقد أدى هذا التأخير الى إرجاء استرجار الطاقة من مصر الى النصف الثاني من العام 2009، مع كل ما يعنيه ذلك من كلفة اضافية تكبدتها الخزينة العامة، وكان بالإمكان تجنبها فيما لو كانت الشبكة جاهزة قبل ذلك التاريخ.

3 - إنشاء المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

أ - الهدف من المشروع

انطلاقاً من رؤيته المبنية على تجهيز معامل حديثة لإنتاج الطاقة ومحطات تحويل وشبكات نقل بتقنيات متطورة، ارتأى الرئيس رفيق الحريري ضرورة اجراء التنسيق بين جهود الإنتاج والنقل والتوزيع لتأمين التوازن والتلاؤم بين انتاج الطاقة والطلب عليها بما يسهم أيضاً في خفض الهدر. وبناءً على ذلك، فقد تضمنت خطته إنشاء مركز يقوم بالمراقبة والتحكم بحركة الطاقة على الشبكة بشكل آني أو فوري، ويعمل بناءً لبرامج متطورة تبيّن حركة الطاقة ممّا يساعد على تفادي المشاكل التقنية وحالات قطع التيار المفاجئة وتبيان اسبابها وكذلك للعمل على اصلاح الاعطال منعاً لتكرارها. وتساعد هذه البرامج على الاستفادة القصوى من قدرة معامل الإنتاج وتأمين التيار الى المستهلك بشكل مستمر وبأفضل الطرق، كما تتميز هذه البرامج بالسرعة الفائقة لعملية إعادة وصل التيار الى المستهلك في حال الأعطال.

ويحقق انشاء هذا المركز منفعة اقتصادية تتمثل بالوفر في استهلاك المحروقات عبر تخفيض الحمولات على مجموعات الإنتاج خارج أوقات الذروة وأوقات الانخفاض الحاد. كما يهدف هذا المركز الى تسهيل التنسيق مع مراكز التحكم

في الدول المجاورة المشاركة في عملية الربط الكهربائي وكذلك لتأمين سلامة الموظفين اثناء القيام بأعمال الصيانة.

ب الجدول الزمني

تخطى التأخير في تنفيذ مشروع المركز الوطني للتحكم مدة 12 سنة وشكل بذلك الرقم القياسي لجهة عدد سنوات التأخير التي طرأت على الجدول الزمني المحدد لكافة المشاريع والبرامج المنفذة في قطاع الكهرباء. فقد استلمت مؤسسة كهرباء لبنان هذا المركز في تشرين الثاني 2011، فيما كان من المفترض ان يتم الانتهاء من تجهيزه في آذار 1999 بما في ذلك تجهيز مركز رديف في محطة الحرش في بيروت لاستعماله في حال تعرض المركز الرئيسي في مؤسسة كهرباء لبنان الى عطل أو إلى أي نوع من الاعتداءات التي تحول دون قيامه بمهامه. ويعود هذا التأخير الى عقبات عدة اعترضت مساره، أهمها فشل مؤسسة كهرباء لبنان في استكمال عملية التلزم، كما هو مفصل في المراحل اللاحقة بحسب التسلسل التاريخي للأحداث.

ج الخطوات المتخذة

في العام 1993، تم وضع دفتر شروط لإجراء مناقصة عالمية لتلزم مشروع المركز الوطني للتحكم وذلك بهدف تحقيق تزامن بين تاريخ انتهائه مع إنشاء معامل الإنتاج الجديدة ومحطات التحويل المتطورة. وبعد تأخير دام 5 سنوات، قامت مؤسسة كهرباء لبنان في آذار 1998 باستدراج عروض لتلزم هذا المشروع بناءً على مناقصة عالمية ويتمويل من البنك الدولي. إلا أن هذا المشروع لم يتم استلامه كما ذكر آنفاً، إلا في تشرين الثاني من العام 2011.

III. التوزيع

مع تولي الرئيس رفيق الحريري رئاسة الحكومة في العام 1992، كان قطاع التوزيع- كما هو حال قطاع الكهرباء ككل- يعاني من الاهتراء جزاء سنوات الحرب الطويلة، حيث طال الدمار الشبكات الهوائية والكابلات الجوفية ومحطات التحويل والمحولات، كما أدى الفلتان السائد خلال هذه السنوات الى انتشار واتساع رقعة مخالفات التعليق والتلاعب بعدادات المستهلكين على خطوط التوتر المتوسط منه والمنخفض، وحيث بلغت الخسائر أو الهدر غير الفني مستويات خيالية تقارب 60% من الطاقة المنتجة، مما تسبب بوقوع خسائر مالية كبيرة تحملتها مؤسسة كهرباء لبنان وبالتالي خزينة الدولة.

إزاء هذا الوضع المزري، ارتكزت خطة الرئيس رفيق الحريري بشأن قطاع التوزيع بالتقدم على مسارين، الاول يهدف الى تأهيل الشبكات نظراً للدمار الذي طال مختلف اجزائها، والمسار الثاني كان يهدف الى ضبط المخالفات عبر مكننة الشبكة وتطويرها والعمل على تعديل التعرفة. فيما خصّ المسار الأول، تمّ تأهيل شبكات التوزيع في كل من بيروت وضواحيها، وجبل لبنان، والبقاع، والجنوب، وقد شملت عملية التأهيل أكثر من 1600 كلم من شبكة التوتر المتوسط و1500 كلم من شبكة التوتر المنخفض و 4400 من محطات تحويل 15 كيلوفولت/ 380 فولت و 11 كيلوفولت / 380 فولت، كما تمّ تأهيل 250 ألف وصلة من شبكة التوتر المتوسط والمنخفض.

أما المسار الثاني، وهو ضبط الشبكة بهدف تقليص مستوى الهدر غير الفني، فارتكز على ثلاثة محاور أساسية هي: إشراك القطاع الخاص في قطاع التوزيع ومكننة الفوترة والجباية وتعديل تعرفة مبيع الطاقة من المستهلكين.

1 إشراك القطاع الخاص

بعد فشل محاولته الاولى بإشراك القطاع الخاص في العام 1996 عن طريق اجراء عقود تضمين (Affermage) لمعامل الإنتاج في البداوي والزهراني بحلول كانون الأول 1998، وكذلك فشل محاولاته في اجراء عقود تشغيل وصيانة (Operation and Maintenance) لمعامل الإنتاج في الجية، الذوق، بعلبك وصور بحلول حزيران 1997 وأيضاً في إطلاق مشروع خدمات التوزيع بحلول تشرين الاول 1998، لجأ الرئيس رفيق الحريري الى

التحضير لإصدار قانون جديد ينظّم قطاع الكهرباء ويهدف إلى إشراك القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء وتوزيع الطاقة، ولم يتمكن من ذلك إلا في العام 2002 أي مع صدور القانون 462 وهو القانون الذي لم يطبق حتى تاريخه كما سيتبين لاحقاً بسبب تمنع وزراء الطاقة المتعاقبين عن تنفيذه والتقيده باحكامه.

2 تحديث الفوترة والجباية ومكنتها⁸

في ما خص الفوترة والجباية، انطلق الرئيس رفيق الحريري من أهمية البرنامج الشامل الذي اعتمده لعصرنة هذا القطاع الحيوي ، والذي كان يقضي ان تواكب عملية الفوترة والجباية جهود بناء المعامل الجديدة للإنتاج التي تعتمد تقنيات متطورة، ومحطات التحويل وشبكات النقل الجديدة التي كلف إنشاؤها أموالاً طائلة وكانت تستوجب إعادة النظر في موضوع الجباية غير الكفوءة والتي تسببت بعجز كبير في مالية مؤسسة كهرباء لبنان وفي الخزينة العامة. لهذا كله، كان ينبغي العمل على تحسين جباية فواتير استمداد الطاقة باعتماد الطرق الحديثة، والتي يسهم النجاح فيها في تخفيض اعتماد المؤسسة على خزينة الدولة وخفض لجوئها الى السلفات المالية الطائلة التي كانت ولا تزال تشكل عبئاً هائلاً على خزينة الدولة اللبنانية.

بناءً عليه، أولى الرئيس رفيق الحريري أهمية قصوى لموضوع تحسين اعمال الجباية والفوترة ومنع التعديات على الشبكة انطلاقاً من العلاقة الوثيقة التي تربط مستويات الهدر غير الفني بتفاقم العجز المالي الذي يضغط على كاهل موازنة المؤسسة وبالتالي على الخزينة العامة. أمام هذا الواقع المتهترء، كان لا بد من إيجاد منهجية جديدة متكاملة لضبط كل من الطاقة المستهلكة والطاقة الموزعة والطاقة المنتجة عبر استعمال التكنولوجيا الحديثة في قراءة العدادات والفوترة السليمة، حيث تتم المقارنة بين الطاقة الموزعة والمفوترة باستعمال برامج متطورة لإدارة الجباية (Collection Management Program) فتمت قراءة العدادات عن بعد (Automatic Meter Reading) أو ما يُعرف بـAMR. وكان يفترض ان يترافق ذلك

⁸د. محمد عكاوي، المشروع الاقتصادي للرئيس الشهيد رفيق الحريري – قطاع الكهرباء: الطموحات، العقبات والانجازات (2012)

مع برامج هندسية وتقنية تتيح عملية القراءة من مخارج محطات التوزيع الى المستهلك على ان يتم تركيب عدادات على مداخل الأبنية لضبط السرقات والاستهلاك غير الشرعي وبالتالي قطع الخدمة عن المتخلفين عن الدفع من المركز الرئيس لمؤسسة كهرباء لبنان.

بناءً عليه، وبتوجيهات من الرئيس رفيق الحريري، أطلقت مؤسسة كهرباء لبنان في 1998/3/16 مناقصة عالمية لدراسة النواحي التقنية لتنفيذ هذا المشروع والتحقق من جدواه الاقتصادية، ومن ضمن الاقتراحات المقدمة من الشركات كان العمل على تركيب عدادات تتيح القراءة عن بعد بحيث يتم وقف العداد في حال تبين وجود تعدي على الشبكة لتععيد الادارة المركزية وصله بعد إزالة التعدي. وقد اعتمدت مؤسسة كهرباء لبنان هذا الاقتراح وقامت في أواخر العام 1998 بعقد صفقة - بناءً لاستدراج عروض - لشراء 1200 عداد الكتروني ذات الثلاثة أطوار بتوتر منخفض و 200 عداد الكتروني ذات الثلاثة أطوار بتوتر متوسط، كمقدمة لتنفيذ مشروع متكامل يغطي جميع عدادات التوتر المتوسط والمنخفض في كل الاراضي اللبنانية، غير ان هذه العدادات لم توضع في الخدمة وجمد المشروع، مما أبقى على وضع المؤسسة في حالة الاهتراء التدريجي والمتزايد وأدى بالتالي الى الاسهام السلبي في تراكم العجز في موازنة المؤسسة وبالتالي في الموازنة العامة ومن ثم إلى تفاقم مشكلة الدين العام.

3 تعديل التعرفة

تماشياً مع عملية التأهيل، وبهدف تحسين الوضع المالي لمؤسسة كهرباء لبنان، لحظ مشروع الرئيس رفيق الحريري أن يتم تعديل التعرفة على مرحلتين. فقام مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان في تموز 1994 بتحديد تعرفة مبيع الطاقة وفقاً لشطور الاستهلاك للمنازل السكنية والمتاجر، واعتمدت تعرفات مختلفة للإنارة العامة والادارات العامة والجيش والمستشفيات والمدارس والصناعات الكبرى والحرف والزراعة. وقد شكّل ذلك الخطوة الاولى في ما خص تعديل التعرفة، على أن يتم استكمال هذا التعديل بخطوة ثانية بحلول العام 2000 وتتمثل بربط تعرفة مبيع الطاقة مع أسعار المحروقات لتكون متحركة تتماشى وتتناغم مع التقلبات والزيادات الحاصلة على اسعارها، وهي المشكلة التي تشكل أحد الأسباب الأساسية في حصول العجز الكبير الذي تعاني منه موازنة مؤسسة كهرباء لبنان، وبالتالي إلى تراكم الدين

العام وذلك على ان يصار مع التعديل الثاني الى الاخذ بعين الاعتبار الاوضاع العائدة لذوي الدخل المحدود ومن هم من دون ذلك.

IV. الانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية

ارتكز مشروع الرئيس رفيق الحريري بالانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية على حيثيات ودراسات برهنت فوائد الاعتماد على هذا اللقيم انطلاقاً من خصائصه الكيميائية والفيزيائية والبيئية. فالغاز الطبيعي يتمتع بقدرة احتراق عالية، مما يؤمن وفراً بكمية المحروقات وبالتالي بكلفة الإنتاج عند مقارنته بالوقود المستعمل حالياً لإنتاج كمية محددة من الطاقة الكهربائية. كما أن استعمال الغاز الطبيعي يساعد في خفض الخسائر الفنية والأعطال نظراً لدوره في زيادة فعالية المعامل مما يطيل عمر التجهيزات. والميزة الأخيرة للغاز الطبيعي، والتي قد تكون من أشهر مميزات، تتمثل في نظافته على صعيد البيئة، فاستعماله لإنتاج الطاقة من شأنه ان يحافظ على البيئة وعلى صحة المواطنين عبر خفض كمية الانبعاثات الملوثة من معامل الإنتاج التي تعمل على مادتي الفيول والغاز أويل والتي جاوزت في لبنان عشرة أضعاف الكمية المقبولة وفقاً للمقاييس الأوروبية.

بناءً عليه، ومن ضمن برنامج العمل المرفق بمشروع سياسة التطوير القطاعي (Lebanese Sector Development Policy) الموضوعة بمشاركة البنك الدولي، اتخذت حكومة الرئيس رفيق الحريري في 18/9/1996 قراراً وافقت بموجبه على استعمال الغاز الطبيعي للإنتاج الكهربائي، على أن يتم استيراد الغاز واستعماله في أقرب فرصة ممكنة، وخصوصاً في تشغيل معامل الإنتاج الواقعة على الشاطئ اللبناني أي دير عمار، الزهراني، الذوق، الجية والحريشة.

وتجدر الإشارة الى انه كان من المفترض أن يعمل معملا دير عمار والزهراني اساساً على الغاز الطبيعي، ولقد تمّ تشييدهما على هذا الأساس. والدلالة على ذلك تتمثل في القانون رقم 403 تاريخ 12/1/1995 المتعلق بتخصيص اعتمادات لتنفيذ مشاريع الكهرباء والذي نص صراحةً على "تجهيز محطتي توليد جديدة في موقعي البداوي والزهراني بقوة 900 ميغاواط تقريباً بنظام الدارة المختلطة Combined Cycle بما في ذلك إنشاء منشآت تخزين غاز الوقود"، كما ان

اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمتعلقة بالتمويل المقدم من الصندوق العربي لإنشاء معمل الزهراني قد تضمنت تعهداً من قبل الحكومة اللبنانية بـ "أن تشيّد في موقع المشروع (معمل الزهراني) المنشآت اللازمة، لاستقبال وتفريغ وتخزين الغاز المسال، الذي يستخدم في وحدات التوليد المشمولة في المشروع لرفع كفاءتها الحرارية وتحسين مردودها الاقتصادي، وذلك في موعد أقصاه 3 سنوات من بدء تشغيل المشروع".

1 مشروع إنشاء منصة للغاز المسال

أ - الخطوات التحضيرية

تمثلت أولى المحاولات لاستيراد الغاز المسال بمفاوضات تمت مع دولة قطر في العام 1996. كما عقدت وزارة الطاقة والمياه في العام ذاته اتفاقيات ابداء نوايا مع شركات TOTAL، ELF AQUITAINE (اندمجت لاحقاً)، SHELL، BRITISH GAS، KELLOGG لتأمين مادة الغاز أو إعداد دراسات عن جدوى استخدام الغاز كطاقة بديلة من الفيول أويل في معامل توليد الكهرباء. وفي آب 1997، عبرت بعض الشركات المتعهدة عن اهتمامها بمشروع إنشاء محطة تغويز للغاز المسال، على أن يتم انشاؤها على اساس عقد تشييد - تشغيل - تحويل (BOT) لمدة 25 عام وبكلفة تتراوح بين 400 و 500 مليون دولار أميركي، وحيث تأخذ الدولة على عاتقها إنشاء خط انابيب غاز يربط بين المعامل.

بناءً عليه، وقعت وزارة الطاقة والمياه مذكرة تفاهم في أواخر العام 1997 مع شركة ELF AQUITAINE التي أجرت دراسة جدوى واقترحت مشروعاً على الدولة اللبنانية يقضي بتحويل معامل الإنتاج القائمة الى استعمال الغاز الطبيعي وهو مما يتطلب كميات من الغاز تقارب 3 مليون متراً مكعباً يومياً وذلك بحلول العام 2004. ويعتمد هذا المشروع على مصدرين للغاز، الأول وهو من سوريا وبكمية مليون متراً مكعباً يومياً عن طريق خط غاز يصل من حمص الى معمل دير عمار في شمال لبنان، والمصدر الثاني وهو من قطر عن طريق استيراد الغاز المسال على اساس عقد بيع وشراء (Sale and Purchase)

(Agreement) لمدة 25 عاماً وبكميات لا تقل عن 1.5 مليون طن سنوياً. ويعتمد مشروع استيراد الغاز القطري على بناء سفينتين لنقل الغاز المسال ومنصة للغاز المسال يتم انشاؤها في منطقة صناعية قرب سلعاتا في منطقة البترون، على ان تتضمن رصيف ميناء يستقبل سفن نقل الغاز المسال وسفينتين لتخزين الغاز المُسال وأجهزة تغويز الغاز المسال. كما يتضمّن المشروع المقترح من شركة ELF AQUITAINE بناء خط انابيب غاز ساحلي - والذي يمكن ان يكون خطاً بحرياً أو برياً - يربط معمل دير عمار بمعمل الزهراني عبر منصة الغاز المسال في سلعاتا. وفي أواخر العام 1997، تقدّمت 6 شركات استشارية⁹ بملفاتها للتأهيل المسبق بهدف القيام بأعمال التصميم وإدارة العقد فيما خصّ مشروع منصة الغاز المسال وخط انابيب الغاز الداخلي. وفي حزيران 1998، وضعت وزارة الطاقة والمياه تقريراً تقييمياً بهدف تحويل كافة معامل انتاج الطاقة الكهربائية الموجودة على الشاطئ اللبناني (أي دير عمار، الزهراني، الذوق، الجية، الحريشة) لتعمل على الغاز الطبيعي بدلاً من الفيول والغاز أويل. ولكن كل هذه الجهود توقّفت في مراحل لاحقة لأسباب سياسية وأخرى مادية في معظمها ومنها ما يعود لتدخلات ما كان يُسمّى بمافيات الفيول التي لم تكن لها مصلحة في ان يتحول لبنان الى استعمال الغاز الطبيعي.

ب العقبات

كانت الذرائع في تجميد مشروع إنشاء المحطة البحرية للغاز المسال تتلخص في أنها تستوجب تجهيزات معقدة ومكلفة واستثمارات ضخمة وأن للبنان مصلحة في الاستفادة من خيار أقل كلفة وهو استيراد الغاز الطبيعي من سوريا

⁹ Bechtel, ABB Lummus Global, The Parsons Corporation, Brown & Roots, GasTech Engineering Corporation, Duke Engineering & Services

نظراً للاستعداد المبدئي التي عبّرت عنه الحكومة السورية في العام 1997 لتزويد لبنان بـ3 ملايين متر مكعب يومياً.

2 مشروع استيراد الغاز الطبيعي

أ- الغاز السوري

في العام 1997، وبالتزامن مع إعداد دراسات الجدوى لمنصة الغاز المسال، عبر المسؤولون السوريون آنذاك عن استعداد سوريا المبدئي لتزويد لبنان بالغاز الطبيعي حيث صرّح وزير النفط السوري محمد ماهر جمال في 1997/12/24 خلال مقابلة مع صحيفة الحياة أن سوريا تدرس امكانية تصدير الغاز الطبيعي الى لبنان. وفي 1998/5/5، اجتمع وزير الموارد المائية والكهربائية إيلي حبيقة مع وزير النفط السوري لمناقشة موضوع تزويد لبنان بالغاز السوري. وقدّرت الكميات آنذاك بثلاثة ملايين متر مكعب يومياً من الغاز الطبيعي وهي كمية تكفي لتشغيل معمل دير عمار والزهراني نحو 6000 ساعة سنوياً أي ما يمثل 68% من الطاقة السنوية القصوى لهذين المعملين. وكان التوجّه أن يتم ضخ الغاز الطبيعي من حمص الى معمل دير عمار والزهراني في مرحلة اولى، والى معمل الزوق والجبه في مرحلة لاحقة. ولكن لم يجر الحاق ذلك الوعد بالعمل على إجراء دراسات جدوى على المديين المتوسط والبعيد لجهة مدى توافر الكميات اللازمة من الغاز السوري للتصدير إلى لبنان وتطور مستويات الطلب الداخلي عليه في داخل سوريا وتأثيرات ذلك على الكميات القابلة للتصدير.

ب خط أنابيب الغاز الساحلي

نظراً لإمكانية الحصول على الغاز الطبيعي اما من الشمال (عبر دير عمار) أو من الجنوب (عبر الزهراني)، ارتأى الرئيس رفيق الحريري أن يصار إلى النظر في مد خط انابيب ساحلي يمتد من الشمال الى الجنوب أو العكس

بهدف ربط كافة المعامل الواقعة على الشاطئ اللبناني وتزويدها بالتالي بللغاز الطبيعي.

في أواخر العام 1998، وبعد ان كان لبنان قد توصل في ايار 1998 الى اتفاق مبدئي مع سوريا لاستيراد 3 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، وبناءً لاستدراج عروض قامت به مؤسسة كهرباء لبنان، تقدّمت خمس شركات استشارية¹⁰ بعروضها للقيام بدراسة جدوى مشروع مدّ خط انابيب غاز لنقل الغاز السوري الى معلمي دير عمار والزهراني. وقد طُلب من الاستشاريين آنذاك ان يتقدّموا بعروضهم على اساس حلّين فيما خص خط الغاز الذي يربط بين معلمي دير عمار والزهراني: الأول، خط بحري والثاني بري. وكانت وكالة التجارة والتنمية الاميركية (USTDA) قد أبدت استعدادها لتمويل دراسة الجدوى لهذا المشروع.

كان يفترض عند تنفيذ هذا المشروع الحيوي أن تتغير اقتصاديات إنتاج الكهرباء في لبنان الذي كانت تتعاضد كلفته مع تزايد اسعار المحروقات وأيضاً بسبب عدم متابعة برامج التطوير الضرورية في مؤسسة كهرباء لبنان. لكنه وبسبب عدم اتخاذ اي خطوات عملية باتجاه تعديل التعرفة، فقد تفاقم وتعاضد العجز الناتج عن ارتفاع كلفة إنتاج الكهرباء وسوء إدارتها بحيث اصبح ذلك العجز المتراكم مع كلفة خدمة الدين العام الناتج عنه يعادل ثلث مجموع الدين العام.

وبعد قرابة 14 عاماً، اقتنعت حكومة الرئيس ميقاتي بجدوى مشروع خط الغاز الساحلي هذا وأعدت لهذا الغرض مشروع قانون لذلك وان كان مشروعها ما يزال يفتقر إلى اجراء الدراسات اللازمة التقنية منها والاقتصادية والمالية، فضلاً عن أن وزير الطاقة والمياه جبران باسيل ما يزال مصمماً كما كان الحال بالنسبة لمشروع قانون "خطة الطوارئ 700 ميغاوات"، على تجنب الاستعانة بالصناديق العربية والدولية للحصول على التمويل اللازم.

¹⁰ The Parsons Corporation, Brown & Root, Sofregaz, Tractebel, Pipeline Engineering

وكان هذا المشروع التطويري والتجهيزي لمؤسسة كهرباء لبنان أحد ضحايا الهجوم السياسي والأمني والإعلامي المستمر على الرئيس الحريري. ذلك الهجوم الذي لم يكن هدفه سوى عرقلة مشروع هـالاقتصادي، والذي استعر في نهاية العام 1998 الى حد انه نجح في محصلة الأمر في إقصاء الرئيس الحريري عن رئاسة الحكومة في شهر تشرين الثاني 1998.

الفصل الثاني: مرحلة التراجع واحكام الخناق من أجل استكمال عرقله مشروع رفيق

الحريي (1999 – 2000)

تميّزت هذه المرحلة باعتماد سياسة الكيد والتجريح والتهويل والصاق التهم جزافاً بالرئيس رفيق الحريي وفريق عمله حيث انصبت جهود الفريق السياسي الذي تولى الحكم مباشرة بعد انتخاب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية على محاربة كل ما يمت بصلة للرئيس الحريي من أفكار وخطط ومشاريع تنموية وتطويرية . وتمّ توظيف كافة الوسائل الممكنة لتشويه سمعة الرئيس الحريي وبرنامجه الاقتصادي لاعمار لبنان . وبناءً على ذلك ، جُمّدت معظم المشاريع التي كان قد بادر الرئيس الحريي إلى إطلاقها خلال مرحلة إعادة التأهيل والتجهيز ومن ضمنها مشاريع تطوير وتجهيز قطاع الكهرباء . كل ذلك أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي من حدود 5.5% سنوياً ساد على مدى السنوات السابقة (1993 – 1998)، إلى صفر وما دون خلال السنتين 1999 و 2000، وكذلك إلى تراجع كبير في كل المؤشرات الاقتصادية والمالية ، وكذلك إلى تراجع في المؤشرات المتعلقة بتطوير وإعادة تأهيل قطاع الكهرباء .

1. الإنتاج

1 صيانة معمل دير عمار والزهراني

ساهم الخلاف الذي وقع بين مجلس الانماء والاعمار وائتلاف - ANSALDO SIEMENS في العام 2000 في تأخير وضع معمل دير عمار والزهراني في الخدمة على اساس نظام الدارة المختلطة. وقد نتج هذا الخلاف من جهة اولى عن تأخر الشركة في انجاز بعض الاعمال مما بات يرتّب عليها بعض الالتزامات المالية تجاه الدولة. ومن جهة اخرى، تأخر الدولة اللبنانية في سداد بعض المستحقات المالية الناجمة عن عقد الانشاءات وبعض الاعمال الاضافية التي كُفّت الشركة بتنفيذها في العام 1998، اضافة الى عدم سداد الدولة اللبنانية في حينه لبعض الفواتير المتأخرة العائدة لأعمال الصيانة والتشغيل المتوجبة لصالح ائتلاف Ansaldo Siemens. هذا الى جانب التأخير الحاصل في استكمال شبكة

النقل بسبب التأخر في اقرار القوانين التمويلية التي ارسلتها الحكومة الى مجلس النواب.

2 - معمل صور وبعليك

كان سوء الادارة واضحا في ما خص هذين المعملين، حيث لم تقم مؤسسة كهرباء بتلزييم الصيانة والتشغيل لهذين المعملين بعد انتهاء عقد التشغيل والصيانة المبرم مع شركة عالمية في 16/8/1999، بل تولّت المؤسسة هذه المهام بحجة عدم توقّر الأموال مما ألحق الضرر المباشر بتجهيزات المعملين . وبالفعل، فقد شهد معمل بعليك في العام 1999 ومعمل صور في العام 2000 تعطلّ المجموعات فيهما وتوقفهما عن العمل نتيجة أضرار كبيرة طالت ريش توربينات المجموعات الغازية بسبب استعمال غاز أويل ذي النوعية غير الملائمة. وقدرت تكاليف إصلاح معمل صور وبعليك بأكثر من خمسة ملايين دولار أميركي. ونتج ذلك كله عن عدم كفاءة مؤسسة كهرباء لبنان في تشغيل وصيانة هذين المعملين، لا بل والاصرار المستمر على عدم الاستعانة بالقطاع الخاص لتشغيلهما أو صيانتتهما.

II. النقل

1 شبكة 220 كيلوفولت

أ - صدور قوانين القروض

كانت حكومة الرئيس رفيق الحريري قد وافقت على مشروع قانونين يتعلقان بالحصول على قروض لمشروع شبكة النقل 220 كيلوفولت، الأول بموجب المرسوم رقم 11108 تاريخ 2/10/1997، والثاني بموجب المرسوم رقم 11109 تاريخ 2/10/1997. ويجيز هذان القانونان للحكومة الاقتراض من البنك الاسلامي للتنمية، لتمويل شراء معدات واستئجارها لاستخدامها في مشروع نقل الطاقة الكهربائية بتوتر 220 كيلوفولت.

ونتيجة للتعقيدات والعراقيل التي كانت توضع في وجه حكومة الرئيس الحريري آنذاك، لم يرَ هذان القانونان النور إلا بعد عامين، حيث صدر ويسحر ساحر

القانون رقم 17 والقانون رقم 18 بتاريخ 1999/2/23، وتمّ نشرهما في الجريدة الرسمية بتاريخ 1999/3/1، أي بعد شهرين من خروج الرئيس رفيق الحريري من الحكم ، مثلهما مثل عدد آخر من القوانين التي جرى تعطيل اقرارها في مجلس النواب كوسيلة من وسائل افشال مشروع الرئيس الحريري للنهوض والتنمية.

ب إجراءات الاستملاك

بسبب التأخير الحاصل في اجراءات الاستملاكات، فقد جرى على مرور السنين إصدار رخص لتشييد الأبنية والمنازل في المناطق التي تمر عبرها شبكة الـ 220 كيلوفولت التي كان مخططاً لها أو بما يعرف بحق المرور (Right of Way) مما اصبح يعيق ويعرقل عملية الاستملاك وصولاً إلى حدود الاستحالة. ومما زاد المشكلة تعقيداً إقدام بعض المواطنين - من سكان هذه الأبنية - على تقديم دعاوى ضد تحديد مسار خطوط شبكة النقل قرب ممتلكاتهم، فشجّع ذلك آخرين الى تقديم دعاوى مماثلة لخوفهم من أن تسبب الحقول المغناطيسية الناتجة عن خطوط التوتر العالي أمراضاً خطيرة لهم. ولقد شكلت هذه المسألة السبب الرئيسي لعدم اكتمال شبكة النقل بتوتر 220 كيلوفولت فيما خصّ شبكة النقل الهوائية. وفي هذا الإطار تبرز مسألة منطقة المنصورية، حيث شهدت هذه المنطقة ازدياداً في الكثافة السكانية على مر السنين مع تأخر اجراءات الاستملاك، ونتيجة لعدم التناغم بين مشاريع الاستملاك وحرمات الأبنية، فقد أصبحت الابنية قريبة من خطوط أعمدة التوتر العالي. هذا الواقع أدى الى إثارة غضب الأهالي واعتراضهم، وهم ما يزالون لتاريخه يعارضون تركيب الأعمدة المتبقية وعددها سبعة لإكمال وصلة بطول 5 كلم، والتي من دونها لا يكتمل الربط من محطة التحويل الرئيسية في بصاليم الى محطة التحويل في عرمون، ولا يكتمل بالتالي إنجاز شبكة الـ 220 كيلوفولت، مع كل انعكاسات ذلك على كفاءة معامل الإنتاج وجهوزية وتصريف الطاقة الكهربائية المنتجة.

2 المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

في آذار 1998، قامت مؤسسة كهرباء لبنان باستدراج عروض لتلزييم هذا المشروع بناءً على مناقصة عالمية ويتمويل من البنك الدولي.

وفي شباط 2000، أصدر مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان (الذي عينته حكومة الرئيس رفيق الحريري في العام 1997) قراراً قضى بتلزييم المشروع الى إحدى الشركات العالمية. ولكن هذا القرار لم يتم تنفيذه بسبب سياسة "مطاردة الاشباح" الناتجة عن سياسة الكيد التي اتبعتها الحكومة اللبنانية مع تولي الرئيس لحود رئاسة الجمهورية، حيث قامت المديرية العامة لمؤسسة كهرباء لبنان بإحالة مجلس ادارة مؤسسة كهرباء لبنان الى التحقيق بحجة ارتكاب مخالفات في التلزييم. وبالرغم من إصدار هيئة التفتيش المركزي قراراً بعدم مخالفة التلزييم للأصول القانونية المتبعة، فقد فشلت المؤسسة باستكمال عملية التلزييم، وتمّ تجميد هذا المشروع، وسحب البنك الدولي كافة القروض التي كانت مخصصة لتمويل عدد من المشاريع في قطاع الكهرباء والتي تقدر بمئة مليون دولار أميركي.

III. التوزيع

شهدت هذه المرحلة محاولات دؤوية كانت تهدف الى عرقلة مشروع اساسي لإصلاح قطاع التوزيع. فبعد ان عملت مؤسسة كهرباء لبنان في أواخر العام 1998 على شراء العدادات الالكترونية اللازمة كمقدمة لتنفيذ مشروع متكامل يهدف إلى تفعيل وتطوير الجباية والحدّ من التعديلات على الشبكة، على ان يغطي جميع عدادات التوتر المتوسط منه والمنخفض في كل الاراضي اللبنانية في مرحلة لاحقة. ولقد جُمّد هذا المشروع ولم تستعمل عدادات التحكم عن بُعد، مما أبقى وضع المؤسسة على حال الاهتراء المتفاقم لسنوات عديدة، وأدى ذلك إلى المزيد من تردي مستويات الكفاءة فيها، ومن ثم ازدياد العجز السنوي، وبالتالي تفاقم تراكم الدين العام.

لكن المسألة الأخرى الأساسية التي جرت عرقلتها تمثلت بإيقاف مشروع تعديل التعرفة بمرحلته الثانية، وهي التي كان من المتوقع تنفيذه بحلول العام 2000، والتي تقضي كما سبق وشرنا إلى ربط تعرفة مبيع الطاقة الكهربائية مع أسعار المحروقات لتتماشى مع التغييرات الجارية عليها، مما يزيل جزءاً هاماً من العراقيل التي تعيق تطوير المؤسسة ويحفز على الدفع باتجاه ترشيد استعمال الطاقة من جهة و تسهم بالتالي في خفض العجز لدى المؤسسة وفي الموازنة العامة وكذلك في حجم الدين العام.

وخلال هذه الفترة، تمّ أيضاً إفشال خطة الرئيس رفيق الحريري الهادفة إلى إشراك القطاع الخاص في عملية إنتاج الكهرباء، فضلاً عن عرقلة عملية تضمين تشغيل معمل دير عمار والزهراني وصيانتهما مع ما يعني ذلك من تداعيات على أكثر من صعيد.

IV. الانتقال التدريجي إلى استعمال الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية

1 مشروع محطة الغاز المسال

في العام 1999، تمّ تجميد مشروع محطة الغاز المسال وذلك عقب استقالة حكومة الرئيس رفيق الحريري، فلم يتم تلزيم إنشاء المحطة البحرية بالرغم من تحذير الرئيس الحريري آنذاك من الخسارة التي ستلحق بمعمل دير عمار والزهراني إذا تمّ تشغيلهما على الغاز أو قبل لأكثر من 4 سنوات، وهو الأمر الذي يؤدي حتماً إلى خفض عمرهما التشغيلي وتقلص طاقتهما الإنتاجية إلى 40% من الطاقة الإنتاجية القصوى.

وفي 1999/1/23، قام وزير الطاقة القطري عبدالله بن حمد العطية برفقه وزير المال والاقتصاد والتجارة القطري يوسف كمال بمباحثات مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، حيث أعربا له عن استعداد قطر لتزويد لبنان بالغاز المسال بكميات تتراوح بين مليون ومليون طن سنوياً، ولكن الرئيس الحص أبلغهما أن لبنان لم يتخذ قراراً لشراء الغاز القطري. ولقد أتى ذلك التأجيل على خلفية طرح المشروع المنافس، وهو مشروع استيراد الغاز الطبيعي من سوريا الذي أرخى بظلاله على

المشروع القطري، إذ ان دراسة الجدوى التي تمّ تنفيذها في حزيران 1999 بتكليف من مؤسسة كهرياء لبنان للنظر في مصادر الغاز أفضت الى رفض العرض المقدم من قطر لاستيراد الغاز المسال لصالح مشروع استيراد الغاز الطبيعي من سوريا، مع اشارة الدراسة الى أن كميات الغاز السوري هي غير كافية لتلبية طلب لبنان المتزايد على الغاز وانها ربما قد تكون فقط كافية لتغطية احتياجات معمل دير عمار.

وفي تشرين الاول 1999، وبينما كانت المفاوضات لا تزال جارية مع سوريا فيما خصّ كميات الغاز الطبيعي وكذلك السعر ومدة العقد، عادت وزارة الطاقة والمياه واستفاقت فتعاقدت مع شركة KELLOGG BROWN & ROOT، وبتمويل من وكالة التجارة والتنمية الاميركية (USTDA) للقيام بدراسة جدوى فيما خصّ متطلّبات لبنان من الغاز الطبيعي، بما في ذلك امكانية استيراد الغاز الطبيعي من سوريا والاردن ومصر والعراق والغاز المُسال من قطر.

وفي كل الأحوال، وبفعل مكابرة سياسيي ذلك العهد في تقدير مدى قدرة سوريا على تزويد لبنان بالغاز الطبيعي ولاسباب سياسية بحتة، فقد أضع لبنان فرصاً سانحة لإطلاق مشاريع تزويد لبنان بقسم أو بكل ما يحتاجه من الغاز الطبيعي. ولقد تبين لاحقاً ان سوريا لم يكن لديها على الإطلاق أية إمكانية لتزويد لبنان بأي من احتياجاته من الغاز الطبيعي. ومرة أخرى شكل ذلك مثلاً صارخاً على سياسة إضاعة الفرص التي أفضت إلى تكبيد الخزينة اللبنانية خسارات كبيرة ، ناهيك عن اصابتها بعجز هائل وتفاقم اضافي لمشكلة الدين العام.

الفصل الثالث: مرحلة عودة الرئيس الحريري الى رئاسة الحثوم - مرحلة الصمود والمثابرة في وجه العراقيل (2001 - 2004)

فور عودته الى الحكم في العام 2000، ونظراً للنتائج الكارثية التي خلقتها الممارسات الكيدية على تقدّم برنامج الرئيس رفيق الحريري لإعمار لبنان بما فيها خطة إصلاح قطاع الكهرباء، انصبّت جهود الرئيس الحريري باتجاه تنظيم وإصلاح هذا القطاع عبر إصدار قانون ينظم قطاع الكهرباء ويحدّد مبادئ إشراك القطاع الخاص في نشاطي الإنتاج والتوزيع، وكذلك باتجاه مشروع التحوّل التدريجي الى استعمال الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لإنتاج الطاقة مما يخفض كلفة الإنتاج.

1. الإنتاج

1 صيانة معمل دير عمار والزهراني

شكل موضوع الصيانة والتشغيل للمعملين سبباً رئيسياً في تفاقم الخلاف الذي كان قد وقع بين مجلس الانماء والاعمار وشركة ANSALDO في العام 2000. فعلى اثر المناقصة التي اجرتها مؤسسة كهرباء لبنان لتلزم تشغيل وصيانة المعملين لعامي 2000 و2001، وحيث أن أكثر من شركة تقدّمت للقيام بذلك العمل، اعتبرت شركة ANSALDO ان لها أحقية في الفوز بعقد الصيانة ، وإن لم يكن السعر التي تقدّمت به هو الادنى، نظراً لاعتقادها بأهمية استمرار الشركة المصنعة القيام بأعمال الصيانة وسعيها منها للبقاء حتى انتهاء فترة الكفالة على تجهيزاتها. وكانت شركة ANSALDO قد تولت تشغيل وصيانة هذين المعملين منذ انجاز المجموعات الغازية، بمرحلتها الأولى بنظام الدارة المفتوحة في شهر نيسان 1998، من دون توقيع أي عقود للصيانة ولكن على اساس تفويض من مجلس الوزراء وذلك لمدة 18 شهراً. وقد تمّ تمديد هذه المهمة أكثر من مرة. وكانت شركة ANSALDO تتقاضى مبلغ 660 ألف دولار أميركي شهرياً لصيانة وتشغيل كل معمل، من دون احتساب كلفة قطع الغيار والكشف العام، وقد خفّض هذا الأجر الشهري الى 440 ألف دولار أميركي عند مفاوضات التمديد. إلا أنه وبنتيجة

المناقصة العمومية التي قامت بها مؤسسة كهرباء لبنان، فقد تمّ تلزيم اعمال تشغيل المعملين وصيانتهم لمدة سنتين إلى شركة ENEL في شهر تشرين الثاني 2001 على اساس 330 ألف دولار أميركي شهرياً.

وقد استمر الخلاف بين الشركة المصنعة والدولة اللبنانية لما يزيد عن العامين حيث توقّف مجلس الانماء والاعمار خلالها عن سداد المستحقات للشركة، كما توقّفت الشركة كلياً عن العمل. نتج عن ذلك تأخّر تشغيل المعملين على اساس الدارة المختلطة الى العام 2002 إلى حين تمّ التوصل الى تسوية بين الفريقين ، نصت من جهة أولى على قيام شركة ANSALDO بتشغيل وصيانة المعملين لمدة شهر من دون مقابل، والتخلي عن المطالبة بالفوائد العائدة الى الدفعات غير المسددة من قيمة قطع الغيار غير الملحوظة في العقد، ناهيك عن التخلي عن المطالبة بالتعويض الناجم عن عدم فتح كتاب مستندي لفترة العقد، اضافة الى إلزام الشركة بتقديم وتركيب مصافي الهواء والالتزام بتدريب العاملين. أما من جهة مؤسسة كهرباء لبنان، فقد تخلّت المؤسسة بموجب هذه التسوية عن المطالبة بالتعويض الناتج عن النقص الحاصل في الجهاز البشري، وعن عدم احترام الشركة لتاريخ بدء التشغيل على اساس نظام الدارة المختلطة ، وتأخرها في تقديم بوالص التأمين وعدم تدريب العاملين.

واستمر التعرّف في موضوع تشغيل وصيانة معمل دير عمار والزهراني، إذ ان المناقصة التي أُجريت لهذا الهدف في العام 2004 كانت قد باءت بالفشل مع انسحاب شركة "تعميرات" الايرانية، مما حدا بمؤسسة كهرباء لبنان الى إجراء عقد خدمات مؤقت وقعته مع شركة PSM الذي تمّ تمديده أكثر من مرة.

2 - معمل الذوق والجية

سبق أن تمت الاشارة إلى أن خطة الرئيس رفيق الحريري لزيادة القدرة الإنتاجية قد ارتكزت على إنشاء معامل جديدة، كما على استبدال بعض الوحدات الإنتاجية في المعامل القديمة. وتنفيذاً لهذه الخطة الهادفة الى التوصل الى تحقيق زيادة في القدرة الإنتاجية لدى المؤسسة تفوق الـ 1150 ميغاوات بحلول العام 2004، فقد تمّ في

شهر كانون الأول 2001 اتخاذ قرار يقضي باستبدال وحدات الإنتاج البخارية رقم 1 و 2 في معمل الجية بأخرى لا تقل قدرتها عن 150 ميغاوات، واستبدال وحدات الإنتاج الغازية في معمل الذوق بوحدات لا تقل قدرتها عن 200 ميغاوات، أي بقدرة اجمالية اضافية تساوي 350 ميغاوات. وكان قد تمّ لهذه الغاية تخصيص مبلغ 122 مليون دولار أميركي لتنفيذ هذا المشروع، بدلاً من 82 مليون دولار أميركي التي كان قد تم رصدها سابقاً في خطة الرئيس الشهيد. تجدر الإشارة الى أن التمويل اللازم لاستبدال وحدات الإنتاج القديمة الصنع في معمل الجية كان متوفراً من البنك الاسلامي للتنمية (وافق على التمويل مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان في 2000/4/18).

ولكن لم يتم السير بهذا المشروع، بالرغم من ان استبدال هذه الوحدات كان ضرورياً في حينه لإبقاء العاصمة وبعض المناطق اللبنانية خارج نطاق التقنين. والحقيقة أنه لو تمّ استبدال تلك الوحدات لكان مجمل انتاج الطاقة فاق الطلب على الطاقة الكهربائية آنذاك. لكن العقبات التي اعترضت تنفيذ هذا المشروع ادت في المحصلة الى العودة الى تقنين التيار في العام 2002، ولا سيما في مدينة بيروت التي كانت تتغذى بالتيار الكهربائي مباشرةً من معمل الجية.

أما اليوم ونتيجة لمناقصة إعادة تأهيل المعملين التي أطلقها وزير الطاقة في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، فقد تبين عدم اهتمام اي شركة بتأهيل المجموعتين 1 و 2 في معمل الجية وبالتالي اضطر الوزير باسيل الى العودة الى السير بقرار حكومة الرئيس رفيق الحريري، وبتأخير 11 سنة، طالباً من مجلس الوزراء استبدال هاتين المجموعتين.

3- المعامل الجديدة ودور القطاع الخاص

تضمّن البيان الوزاري لحكومة الرئيس رفيق الحريري في تشرين الثاني 2000 اعتماد جملة من السياسات ومشاريع القوانين والاجراءات المحفزة للقطاع الخاص ولتعزيز مبادراته ومنها اعتماد مبدأ الخصخصة للمشاريع والمرافق التي يكون في اختصاصها مصلحة للاقتصاد و للمواطنين وتحسيناً في مستوى كفاءة ادارة تلك

المرافق وعلى أن يصار الى استعمال إيرادات عملية الخصخصة لتخفيض الدين العام.

أ - القانون 462 - الشركة والخصخصة

بعد إفشال المحاولات الهادفة الى إشراك القطاع الخاص، صبّ الرئيس الحريري جهوده على تنظيم قطاع الكهرباء عبر العمل على اقرار قانون يضع حلولاً طويلة الأمد لهذا القطاع بما في ذلك العمل على إشراك القطاع الخاص فيه. بناءً عليه، صدر في العام 2002 قانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم 462، الذي يؤكد على مبدأ استقلالية نشاطات الإنتاج والنقل والتوزيع، ويؤمن المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص تبعاً لأفضل الممارسات العالمية. وفيما خصّ تحويل قطاع الكهرباء الى القطاع الخاص، فقد نصّ القانون 462 على اعتماد مرحلتين، الأولى تتعلق بإنشاء الشركات المغفلة وهي عملية تُسمّى بالشركة والمرحلة الثانية تتعلق ببيع الأسهم أو الخصخصة.

في ما يتعلق بنشاطي الإنتاج والتوزيع، فقد نصّ القانون على تأسيس شركة مغفلة واحدة أو أكثر تخضع لأحكام قانون التجارة باستثناء المادة 78 منه¹¹، ويكون موضوعها القيام بكل أو ببعض نشاطات الإنتاج والتوزيع، وللحكومة أن تقوم ببيع نسبة لا تتجاوز 40% من أسهم كل شركة بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للخصخصة، عبر مزايده عالمية ووفق دفتر شروط يضعه هذا الأخير لهذه الغاية، على أن يحدد مجلس الوزراء لاحقاً المواعيد التي يمكن ان تطرح فيها الأسهم الأخرى- التي تكون لا تزال مملوكة من الدولة- على مستثمرين من

¹¹تنص المادة 78 من قانون التجارة على ما يلي:

"تخضع لقانون التجارة واعرافها كل شركة مغفلة أيًا كان موضوعها.

يجب أن يكون لجميع الشركات المغفلة المؤسسة في لبنان مركز رئيسي في الاراضي اللبنانية وتكون هذه الشركات حكما رغم كل نص مخالف، من الجنسية اللبنانية.

يجب ان يكون ثلث رأسمال الشركات المغفلة التي يكون موضوعها استثمار مصلحة عامة اسهما اسمية لمساهمين لبنانيين، ولا يصح التفرغ عن هذه الاسهم بأية صفة كانت إلا لمساهمين لبنانيين وذلك تحت طائلة البطلان."

القطاع الخاص. أما فيما يتعلق بنشاط النقل، فهو قطاع لا يقبل الخصخصة وعليه تبقى شركة النقل بحسب نص القانون مملوكة من قبل الدولة، ويقتصر إشراك القطاع الخاص في هذا القطاع على عقود إدارة أو تشغيل أو تطوير أو تجهيز.

وتطبيقاً لأحكام هذا القانون، أطلق الرئيس رفيق الحريري عجلة خصخصة قطاع الكهرباء في العام 2002، فوافق مجلس الوزراء في 2002/9/19 على اقتراح المجلس الأعلى للخصخصة الذي قضى بخصخصة مؤسسة كهرباء لبنان. وعملاً على تطبيق هذا القرار، فقد تعاقد المجلس الأعلى للخصخصة مع فريق استشاري تضمّن استشاريين اقتصاديين وتقنيين وقانونيين لإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذه، كما تعاقدت وزارة الطاقة والمياه مع مصرف BNP PARIBAS كاستشاري رئيس للعملية.

تمّ نشر اعلان طلب التعبير عن الاهتمام (Expression of Interest) في الصحف المحلية والعالمية في تشرين الثاني 2002، الاعلان الذي بيّن التصوّر الموضوع لعملية الخصخصة، تنفيذاً للقانون رقم 2002/462، عبر بيع نسبة 40% من أسهم شركة الإنتاج والتوزيع الى مستثمر من القطاع الخاص ومنح هذه الشركة ترخيصاً لإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ، على أن تقوم بلدارة وصيانة شبكة النقل المملوكة من الدولة. وقد لاقى العملية اهتماماً من القطاع الخاص إذ اعربت 20 شركة عن اهتمامها بالمشاركة في هذه العملية.

ونظراً لهذا الاهتمام اللافت، سار المجلس الأعلى للخصخصة قدماً بالتحضيرات الآيلة الى تنفيذ هذه العملية، فتمّ في العام 2003 إعداد الدراسة التقنية لفصل الأصول التابعة للإنتاج والنقل والتوزيع ، وجرى إعداد الدراسات المالية التي تفصّل التقارير المالية السنوية التابعة لكل من هذه النشاطات وذلك للفترة الممتدة بين 1998 و 2000 ضمناً ، كما تمّ إنجاز الدراسات القانونية التي تتضمن ملخصاً عن مختلف القروض والعقود المتعلقة بشراء الكهرباء والفيول. وبناءً على نتائج هذه الدراسات، أعدّ مصرف BNP PARIBAS مذكرة المعلومات

(Information Memorandum) في نيسان 2003، وهو مستند يتضمن كافة المعلومات التي تهّم المستثمرين، ويعتبر إنجاز هذا المستند بمثابة قطع شوط كبير في الإعداد لمرحلة خصخصة هذا القطاع. كما أقرّ المجلس الأعلى للخصخصة في جلسته المنعقدة بتاريخ 2003/3/14، الشروط التقنية والمالية التي كان سيصار الى اعتمادها في عملية التأهيل المسبق للشركات المتقدّمة. وتمّ إعداد مشروع مرسوم تأسيس شركة الإنتاج والتوزيع من قبل وزارة الطاقة والمياه، ورفعها الوزير محمد عبد الحميد بيضون الى رئاسة مجلس الوزراء في 2003/4/1.

إلا أن العراقيل التي كانت توضع في وجه نهج ومشاريع الرئيس الحريري الاقتصادية، طالت بدورها مشروع خصخصة قطاع الكهرباء، فتعثر هذا البرنامج بُعيد التغيير الحكومي الذي طرأ في نيسان 2003 بسبب عدم وجود قرار سياسي بالسير بالعملية. ولكن الرئيس رفيق الحريري وبالرغم من ذلك، طالب باستكمال كافة الدراسات التي لا تتطلب قرارات سياسية والتي تمهّد لإطلاق عملية الخصخصة عندما تتوفر الأجواء المواتية لذلك. ولكن وللأسف فإن هذه الأجواء السياسية لهذا المشروع لم تتوفر لتاريخه، ولم تتمكن حكومة الرئيس رفيق الحريري من استكمال هذه العملية، كذلك لم تستطع الحكومات المتعاقبة وعلى مدى السنوات العشر الماضية من التوصل الى المرحلة المتقدّمة التي كانت حكومة الرئيس رفيق الحريري قد توصلت اليها في العام 2003 وذلك بسبب استمرار العراقيل والتي كانت كلها تنتهي إلى نتيجة واحدة وهي تدهور مستويات التغذية وتردي مستويات الكفاءة الإنتاجية وتراكم الخسائر والعجزات والدين العام والمزيد من الاحباط وانسداد الآفاق من أمام اللبنانيين.

ب القانون 462- الإنتاج من قبل القطاع الخاص

بالإضافة الى سماحه بخصخصة نشاطي الإنتاج والتوزيع والتي تم تناولها في الفقرة السابقة، فقد سمح القانون 2002/462 للقطاع الخاص بانتاج الكهرباء عبر تراخيص تمنحها هيئة تنظيم قطاع الكهرباء الى شركات مغفلة لمدة أقصاها

خمسون سنة لإنشاء أو تجهيز أو تطوير أو تملك أو تشغيل أو إدارة أو تسويق أجهزة تدخل في نطاق الخدمات العامة في مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع وبقدرة تفوق 10 ميغاوات، وعبر أذونات في حال تراوحت القدرة بين 1.5 و 10 ميغاوات.

كما نصّ القانون على إنشاء هيئة منظمة لقطاع الكهرباء كان مقدراً لها ان تلعب دوراً محورياً في اشراك القطاع الخاص وفي تنظيم ورقابة شؤون الكهرباء، وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال الفني والاداري والمالي، ومن ضمن مهامها تشجيع الاستثمار وضمان جودة الخدمات وتشجيع المنافسة ومراقبة وضبط التعريفات ووضع المعايير التقنية والفنية والبيئية وإصدار التراخيص والاذونات. إلا أنه ومنذ صدور القانون 462، وبسبب ال عرقلة التي لا تزال مستمرة لمشروع الرئيس الحريري، لم تفلح الحكومات المتعاقبة في تعيين أعضاء هذه الهيئة للمضي قدماً بإشراك القطاع الخاص ، مع الاشارة الى أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة أحرزت تقدماً ملحوظاً في الاعداد لهذا المسار في العام 2008، حيث تم استدرج طلبات المتقدمين لعضوية هذه الهيئة والتوصل الى لائحة مختصرة للمرشحين المؤهلين لتبوء هذه المراكز وذلك بناء على قواعد الجدارة ولكن لم يتسن اقرار ذلك في حكومته الاولى للاسباب المعروفة باستقالة بعض الوزراء وامتناع وزير الطاقة في حكومته الثانية عن القيام باي تقدم على صعيد تطبيق القانون 462.

II. النقل

1 شبكة 220 كيلوفولت

شهدت معضلة إجراءات الاستملاك محاولات حثيثة لمعالجتها، بدأت مع الرئيس رفيق الحريري أواخر العام 2003 الذي قرر العمل جدياً على حل هذه المشكلة التي جرى التدرّج بها لعدم النهوض بقطاع الكهرباء. فقد عرض الرئيس الحريري فكرة استبدال الخط الهوائي في منطقة المنصورية بخط أرضي وذلك انطلاقاً من رغبته في تسريع العمل لإنجاز هذا المشروع الحيوي وتلبيةً لرغبات الأهالي.

وعلى هذا الأساس، أنجز المتعهد "شركة الكابلات السعودية" في حزيران 2004 التصميم اللازم لترتيب الخطوط الجوية بطول 4.5 كلم، بدلاً من الشبكة الهوائية المعترض عليها في منطقة المنصورية، وعلى أن تتم الأشغال في مدة 6 إلى 8 أشهر بتمويل من المملكة العربية السعودية عبر الصندوق السعودي للتنمية. ولكن مؤسسة كهرباء لبنان رفضت هذا الاقتراح الآيل إلى مد خط جوفي وعللت ذلك بأسباب فنية ومادية. ونتيجة لمعارضة هذا الاقتراح لم تكتمل شبكة الـ 220 كيلوفولت لتاريخه، وذلك بعد انقضاء ما يقارب العشر سنوات. ولقد تكبّدت خزينة الدولة اللبنانية نتيجة ذلك خسائر فادحة إضافة إلى زيادة في نسبة الهدر الفني بسبب زيادة الحمولة وبالتالي الاختناقات على شبكة النقل وتحديداً على شبكتي 150 و66 كيلوفولت، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن المواطنين.

2 المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

بعد فشل مؤسسة كهرباء لبنان باستكمال عملية تلزيم هذا المشروع في العام 2000، تمّ تجميد هذا المشروع وسحب البنك الدولي كافة القروض التي كانت مخصصة لتمويل المشاريع التي يمولها في قطاع الكهرباء والتي بلغت مئة مليون دولار أميركي، وقد فشلت محاولات مؤسسة كهرباء لبنان في العام 2001 في إقناع البنك بالعودة عن هذا القرار والسير في تمويل المشروع.

ولكن الرئيس رفيق الحريري نجح في العام 2002 بإعادة تأمين التمويل لهذا المشروع من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الذي اشترط أن يتمّ التلزيم عبر مجلس الإنماء والاعمار. وبناءً عليه، فقد تمّ في آذار 2002 توقيع اتفاقية قرض ميسر مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي لمدة 18 عاماً وبقيمة 23 مليون دولار أميركي بهدف تنفيذ هذا المشروع.

III. التوزيع

1 إشراك القطاع الخاص

بعد تأخير دام سنتين، صدر في العام 2002 القانون رقم 462 الذي شكل الإطار التنظيمي لقطاع الكهرباء والذي وضع حلولاً طويلة الأمد للنهوض بهذا القطاع عن طريق إشراك القطاع الخاص. ومن ضمن ما نص عليه هذا القانون فصل نشاطات الإنتاج والنقل والتوزيع وخصخصة الإنتاج والتوزيع عن طرق بيع نسبة لا تتجاوز 40% من أسهم شركات الإنتاج والتوزيع بالإضافة الى تعيين الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء التي تقوم بإصدار التراخيص والاذونات المطلوبة للإنتاج والتوزيع. وتطبيقاً لأحكام هذا القانون، أطلق الرئيس رفيق الحريري عجلة خصخصة قطاع الكهرباء في العام 2002. وكما ورد أعلاه في الفقرة المتعلقة بإشراك القطاع الخاص في الإنتاج، تضمنت تصور الخصخصة ضم نشاط التوزيع الى نشاط الإنتاج في شركة مساهمة وخصخصة 40% من أسهم هذه الشركة. وقد لاقت هذه العملية اهتماماً من 20 شركة عالمية، ولكنها تعثرت كغيرها لأسباب سياسية كما تم عرضه سابقاً.

2 تعديل التعرفة

في العام 2002، ومن ضمن جهود خصخصة قطاع الكهرباء، وبناءً على الرؤية التي وضعها الرئيس الحريري لمعالجة المشكلة المزمنة والمتفاقمة للتعرفة، تعاقد المجلس الأعلى للخصخصة مع الاستشاري NERA للقيام بدراسة لتعديل التعرفة ووضع هيكلية جديدة لها لتأمين التوازن المالي لمؤسسة كهرباء لبنان، وقد قدم الاستشاري تقاريره في العام 2003 التي درس فيها سيناريوهات عديدة واقترحت عدة بدائل.

وقد أوصى الاستشاري بتعديل التعرفة عبر رفعها بنسبة 25% في العام 2003 و10% في العام 2004 ولكنه نبه الى ضرورة إعفاء مؤسسة كهرباء لبنان من ديونها ليكون تعديل التعرفة المقترح واقعياً، إذ أن تحقيق التوازن المالي للمؤسسة مع

الابقاء على الفوائد والديون القائمة يتطلب زيادة التعرفة بنسبة 100% على مدى سنوات عدة.

كما أكد الاستشاري أن توصيته مبنية على عدة افتراضات أولها أن تحقق مؤسسة كهرباء لبنان حداً أدنى من الإيرادات على فترة 5 سنوات وثانياً أن تستمر الدولة اللبنانية في تمويلها لمدة سنتين ، وثالثاً أن توافق الدولة اللبنانية على خصصتها أي بيعها بثمن محسوم عن قيمة الموجودات الفعلية أي أن تقل عن 100% من القيمة الصافية للموجودات. أما في ما يخصّ سيناريو عدم خصصة المؤسسة، فقد أكد الاستشاري على ضرورة تخفيض الخسائر غير الفنية تدريجياً لتصل الى 10% في العام 2010 كشرط لكي ليحقق تعديل التعرفة المقترح التوازن المالي المنشود.

كما اقترح الاستشاري NERA هيكلية جديدة للتعرفة تميّز بين المستهلكين بحسب كمية الاستهلاك، بحيث تركز تعرفة كبار المستهلكين على رسوم ثابتة وتُميّز هذه التعرفة ما بين أوقات الذروة والأوقات العادية وعلى أن ترتبط بأسعار المحروقات، أما هيكلية التعرفة لصغار المستهلكين فتتكوّن من رسم على الطلب ووضع تعرفة شطر أو شطرين لكميات الكيلووات ساعة المستهلكة.

ولكن هذه الدراسة بقيت حبراً على الورق ولم يتم تطبيق أي من التوصيات الواردة فيها بعد تجميد مشروع خصصة قطاع الكهرباء في العام 2004.

أخيراً، إن عدم توفر الاجراء السياسية المؤاتية لاتخاذ القرار اللازم في موضوع تعديل التعرفة أدى الى أن تتحمل المؤسسة خسائر فادحة. وها هو الوضع مازال على حاله حيث تتحمل الخزينة اللبنانية اعباء كبيرة نتيجة العجز المتنامي لدى مؤسسة كهرباء لبنان وتقلّب أسعار المحروقات.

IV. الانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقم رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية

1 مشروع انشاء منصة للغاز المسال

لقد شهد العام 2003 خطوة اساسية فيما خص هذا المشروع. ففي 20/10/2003، صدر القانون 549 الذي أجاز للحكومة التعاقد مع شركات ذات اختصاص من اجل تصميم وتمويل بناء محطة نهائية (Terminal) لتصدير و/أو استيراد الغاز الطبيعي المسال ومن تصميم وتمويل بناء تجهيزات لتخزين الغاز الطبيعي وانشاء شبكات لبيعه وتوزيعه، وذلك على اساس التمويل الذاتي وفقاً لمبدأ DBOT وذلك لمدة اقصاها 25 سنة، وعلى ان تنتقل بعدها ملكية جميع المنشآت والتجهيزات والموجودات الى الحكومة وذلك دون أي مقابل.

2 مشروع استيراد الغاز الطبيعي

أ - الغاز السوري

في 2003/7/24، صدر القانون رقم 509 الذي أجاز للحكومة اللبنانية إبرام اتفاقية شراء الغاز من الشركة السورية للنفط عبر وزارة الطاقة والمياه. لقد تطلب مشروع نقل الغاز الطبيعي من سوريا الى معمل دير عمار القيام بعدة انشاءات لربط لبنان بسوريا ومنها إنشاء خط أنابيب ينقل الغاز من موقع الريان قرب حمص الى منطقة دير عمار. وهو خط بطول 105 كلم (75 كلم في الأراضي السورية و30 كلم في الأراضي اللبنانية) وبتكلفة حوالي 50 مليون دولار أميركي¹². كل ذلك كان يجري الاعداد له ولم يكن من المؤكد بعد وجود كميات غاز كافية لدى سوريا لبيعها من لبنان.

ب الغاز المصري

في أواخر العام 2000، ومن ضمن الجهود المبذولة للحصول على الغاز الطبيعي، كان الرئيس رفيق الحريري قد بدأ البحث مع المسؤولين المصريين

¹²د. محمد عكاري، المشروع الاقتصادي للرئيس الشهيد رفيق الحريري – قطاع الكهرباء: الطموحات، العقبات والإنجازات (2012)

بخصوص موضوع استيراد الغاز الطبيعي من مصر عبر خط بحري. ولقد أفضت تلك المباحثات الى التوصل الى اتفاق في العام 2001 قضى ببناء خط انبوب غاز بحري، تنفذه شركة مصرية - لبنانية، يمتد من مصر الى الزهراني ومن ثم الى دير عمار وخط أنبوب أرضي من دير عمار لتصدير الغاز الى كل من سوريا، تركيا وأوروبا.

إلا انه وبناء لطلب كل من الاردن وسوريا وبالتكافل بينهما، تمّ تعديل هذا المشروع لاحقاً ليشمل تمديد خط أرضي يمتدّ من مصر ويمر بكل من الاردن وسوريا ومن ثم لبنان. وبهذه الطريقة، تمّ استبدال مشروع استيراد الغاز المصري باتفاق عربي يضم لبنان وسوريا والاردن مع مصر لاسترجار الغاز المصري عن طريق خط بري يصل الى سوريا ويدخل الى لبنان نحو الزهراني ومن ثم يدخل الى سوريا من جديد عن طريق شمالي لبنان.

وبناءً عليه، وقّع الرئيس رفيق الحريري في العاصمة الاردنية على اتفاقية هذا المشروع المعدّل في 2004/1/25 الذي تضمّن مد خط أنابيب للغاز الطبيعي من العقبة الى محطة الزرقاء شمال عمان، ومن منطقة الرحاب على الحدود الاردنية السورية الى جنوب دمشق وصولاً الى معمل الزهراني في جنوب لبنان. لم يتم الاكتفاء بهذا التعديل الذي أدى إلى النكول بالاتفاق الاساسي الموقع بين مصر ولبنان، فقد جرى تعريض لبنان لتعديل اساسي آخر حيث انه وتحت وطأة الضغوطات السياسية جرى فيما بعد تعديل مسار خط انبوب الغاز العربي مجدداً. فبعد أن كان خطاً رئيسياً من دمشق الى الزهراني ومنها الى دير عمار ومنه الى بانياس، اصبح هذا الخط يأتي من مصر إلى الأردن ومنها إلى سوريا ليكمل سيره من جنوب سوريا الى شمالها وعلى ان يتم تزويد لبنان بالغاز عبر وصلة تتجه إلى منطقة دير عمار في شمالي لبنان. وبالتالي فقد اصبح لبنان آخر المستفيدين من هذا المشروع عبر تفرعة آتية إليه من سوريا.

ج خط أنابيب الغاز الساحلي

في العام 2003، وخلال ولاية وزير الطاقة والمياه محمد عبد الحميد بيضون، تمّ وضع دفتر شروط للتعاقد مع شركة للقيام بدراسة مشروع خط انابيب الغاز الساحلي. ولكن الوزير أيوب حميد الذي استلم حقيبة الطاقة والمياه خلفاً للوزير بيضون في الحكومة التي تشكلت في نيسان 2003، وضع في تشرين الاول 2003 دفتر شروط مختلف بهدف التعاقد مع شركة استشارية لوضع تصميم مسار خط الغاز بطول 120 كلم لربط معمل دير عمار بمعمل الزهراني، ولتحضير ملف تلزيم هذا الخط على اساس عقد بناء - تملك - تشغيل - تحويل (BOOT)، وعلى أن تقوم الشركة الاستشارية الفائزة بدراسة امكانية بناء منصة للغاز المسال في منطقة الزهراني. ولقد تقدّمت ثماني شركات عالمية¹³ بملفاتها الى المناقصة ورسى العقد على شركة INTERNATIONAL TRACTEBEL ENGINEERING بقيمة 6 ملايين دولار أميركي.

من جهة أخرى، ومن ضمن الجهود الآيلة الى الانتقال الى الغاز الطبيعي كلقيم، تمّ في العام 2004 توقيع عقد مع شركة SIEMENS لإجراء التجارب اللازمة لتشغيل معمل دير عمار على الغاز الطبيعي. وقامت شركة SIEMENS بتنفيذ العقد الذي نص على تأمين كل قطع الغيار والاشغال واللوازم ليصبح معمل دير عمار جاهزاً للتشغيل على الغاز الطبيعي. وفي العام ذاته، تمّ اطلاق مناقصة عالمية لاشراك القطاع الخاص واستحضار شركة متخصصة لتشغيل خط الغاز وادارته وصيانته وتقدّم ت 12 شركة محلية وعالمية بعروضها لهذه الغاية.

مرة أخرى يتبين مقدار ما كان يواجهه الرئيس من عراقيل ومصاعب تهدف إلى إفشال مشروعه النهضوي والتطويري وبالتالي إلى ثنيه عن تحقيق الهدف الذي سعى إليه وهي في هذا المضمار ما زادته تلك العراقيل الا اصراراً وعزيمة لم تكل ولم تتوقف حيث استمرت في عهده الجهود الآيلة الى اعداد

¹³ Jacobs Gibb (with Rafic El-Khoury & Partners); Tractebel Engineering International; Terasen International; Charles River Associates; Intec Engineering; K&M Engineering; Ukragaz; Sofregaz.

التحضيرات اللازمة والتي كانت تجري على قدم وساق من أجل الإعداد لاستقبال الغاز الطبيعي في معامل الكهرباء اللبنانية بالرغم من كل العراقيل التي كانت توضع بوجه الرئيس الشهيد.

الفصل الرابع: مرحلة وضع الخطط الجديدة- بين جهود الإحياء والاستنهاض

ومحاولات الإجهاض (2004-2008)

سادت حال من الضياع في الفترة ما بين تشرين الثاني 2004 عندما قرر الرئيس الحريري الخروج من رئاسة الحكومة، وذلك خلال حكومة الرئيس عمر كرامي وما تلا اغتيال الرئيس الحريري وبعدها خلال ولاية الرئيس نجيب ميقاتي ومرحلة تنظيم وإجراء الانتخابات النيابية في حزيران 2005، وحتى تموز 2005 عند استلام الرئيس فؤاد السنيورة رئاسة الحكومة بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري. ولقد تميّزت هذه الفترة بتعددية الخطط الموضوعية من قبل الوزراء المتعاقبين على وزارة الطاقة والمياه مما يعكس التبدّل والتردد والارتباك في السياسات وحالة اللاقرار واللااستمرارية والارتباك والتردد إلى حين إقرار خطة الوزير محمد فنيش في حزيران 2006 والتي شكّلت الركيزة الأساسية لعمل تلك الحكومة في هذا القطاع لمدة سنتين أساساً لورقة الحكومة الإصلاحية المقدمة في المؤتمر الدولي لدعم لبنان "باريس 3".

1. الإنتاج

1 تشغيل وصيانة معمل دير عمار والزهراني

استمر التعرّض على صعيد تشغيل وصيانة معمل دير عمار والزهراني، فبعد أن باءت مناقصة العام 2004 بالفشل مع انسحاب الشركة الإيرانية "تعميرات"، اضطرت الدولة اللبنانية إلى اللجوء إلى عقد خدمات مؤقتة مع شركة PSM اللبنانية، وهو عقد تمّ تمديده أكثر من مرة إلى حين التعاقد مع الشركة الكورية KEPCO في العام 2005. وقد اتسم تنفيذ هذا العقد مع شركة KEPCO ببعض العقبات، لا سيما لجهة تقاذف المسؤوليات بين المشغل ومؤسسة كهرباء لبنان فيما خص مسؤولية تأمين قطع الغيار.

2 معملا الذوق والجيه

في كانون الثاني من العام 2005، وبعد استقالة حكومة الرئيس رفيق الحريري ، وضع وزير الطاقة والمياه في حكومة الرئيس عمر كرامي الوزير موريس صحنوي خطة خمسية لتأمين الكهرباء المستدامة. ومن ضمن ما نصت عليه الخطة في الخطوات المستعجلة، تحديث احدى المجموعات في معمل الذوق بقدرة 150 ميغاوات لتصبح بقدرة 450 ميغاوات بناءً على اعتماد نظام الدارة المختلطة. وشكّلت هذه الخطوة أولوية على أن يتم تحديث الوحدات الباقية في المعمل لتعمل ايضاً على اساس الدارة المختلطة لاحقاً في العام 2009. كما نصت الخطة من ضمن الخطوات البعيدة المدى (أي ما بعد العام 2009) على وقف تشغيل معمل الجية، أو تحديثه للعمل على اساس نظام الدارة المختلطة بناءً على نتائج دراسة جدوى يتم تنفيذها لهذا الغرض. ولكن أياً من هذه الخطوات لم يُنفذ في ظل إسقاط حكومة الرئيس عمر كرامي في العام 2005 بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

أما الخطة التي وضعها الوزير بسام يمّين في العام 2005 كوزير للطاقة والمياه في حكومة الرئيس ميقاتي ، فقد قدرت العمر المتبقي لوحدات الإنتاج في معمل الذوق بـ 7 الى 10 سنوات. وفيما خصّ معمل الجية، أظهرت الخطة أن الوحدات الإنتاجية الثلاث العاملة فيه ينتهي عمرها بعد 6 سنوات، لذا فقد توقّعت الخطة انخفاض القدرة الإنتاجية بما يقارب 1000 ميغاوات بغضون 10 سنوات نتيجة انتهاء عمر وحدات الإنتاج وتوقفها عن العمل. وارتكزت خطة الوزير يمّين على ضرورة رصد مبلغ يتراوح بين 80 و100 مليون دولار أميركي على مدى السنوات العشر المقبلة لإعادة تأهيل المعامل القديمة والتي من شأنها إضافة 193 ميغاوات على الشبكة. لكن هذه البنود ايضاً لم تُنفذ نظراً للانتخابات النيابية التي جرت ذلك العام والتغيير الحكومي الذي تلاها.

وفي العام 2006، وفيما خص موضوع معمل الذوق والجية، تضمنت خطة الوزير محمد فنيش - التي أقرّها مجلس الوزراء في حزيران من العام ذاته - و ضمن بنود اصلاح الإنتاج، حسم الخيار في الإبقاء أو عدمه على معمل الذوق والجية لحين

انشاء معامل بديلة بفعالية أكبر، على أن يتم اتخاذ هذا القرار بناءً على مسح تقني تجريه شركات متخصصة و/أو في ضوء المخطط التوجيهي للانتاج لتحديد مدى إمكانية الاستفادة من هذين المعملين.

وبناءً عليه، فوّض مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2006/7/6 وزير الطاقة والمياه محمد فنيش بالتعاقد مع استشاري دولي لهذا الغرض؛ ولكن هذا الأمر لم يتم بسبب العدوان الذي شنته اسرائيل على لبنان في 12 تموز 2006. ولم يتم بعد ذلك بسبب كون الوزير محمد فنيش من ضمن الوزراء الذين اعتكفوا وانسحبوا من الحكومة في 11 تشرين الثاني 2006 وما تلا ذلك من إقفال قسري لمجلس النواب مما حجب عن الحكومة إمكانية الحصول على مصادر التمويل اللازمة للمشاريع اللازمة. وبناءً لطلب مؤسسة كهرباء لبنان من بعض الشركات تقديم عروض لتقييم وضع معلمي الذوق والجية، قامت شركة KEPCO في كانون الثاني 2007 بإعداد تقرير أبدأت فيه استعداداً لإطالة عمر المعملين لمدة تتراوح بين 5 و7 سنوات عبر إعادة التأهيل ومن بعدها القيام بالصيانة والتشغيل لفترة محددة، مع التركيز على عمل الذوق الحراري، ولكن كذلك الامر فإن هذا الموضوع لم يتم استكماله.

3 المعامل الجديدة ودور القطاع الخاص

أ - الشركة والخصخصة

شهد هذا المحور، خلال هذه المرحلة، تقلبات ملحوظة على صعيد السياسات المقترحة لخصخصة مؤسسة كهرباء لبنان، والتي تميزت بأنها سياسات تختلف تصوراتها ومنطلقاتها من وزير الى آخر. فبعد أن كان الرئيس رفيق الحريري قد أطلق عجلة الخصخصة بناءً على التصور المنصوص عنه في قانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم 2002/462، وضع الوزير موريس صحنوي في كانون الثاني من العام 2005 تصوراً مختلفاً كلياً للشركة وخصخصة مؤسسة كهرباء لبنان، ثم عاد الوزير يمين ليعتمد تصور الرئيس الحريري. وقد كان لهذا التبدل في السياسات وحالة اللاقرار نتائج كارثية على قطاع الكهرباء تمثل بتضييع للوقت الثمين وهدر المزيد من الاموال عبر إعادة التعاقد مع استشاريين لتنفيذ دراسات متكررة.

تضمّنت خطة الوزير موريس صحنأوي، خلافاً لما نص عليه قانون تنظيم القطاع، تشكيلة المؤسسة عبر تحويلها الى شركة واحدة لفترة مؤقتة مدتها أربعة سنوات وعلى أن يتمّ اتخاذ القرار لجهة عدد شركات الإنتاج وعدد شركات التوزيع بعد انتهاء هذه المرحلة. وفيما يتعلّق بالخصخصة، فقد طرح الوزير صحنأوي توجّهاً مختلفاً عن توجّه الرئيس الحريري المبني على تطبيق القانون رقم 2002/462 والقاضي بالخصخصة عن طريق بيع أسهم في شركات الإنتاج والتوزيع. فنصّت خطته على إشراك القطاع الخاص عبر منحه عقد ادارة لمدة أربعة سنوات خلال المرحلة المؤقتة التي تكون فيها مؤسسة كهرباء لبنان قد حُوّلت الى شركة واحدة.

أما الوزير بسام يمّين الذي تولّى الوزارة في العام 2005 وبعده الوزير محمد فنيش الذي خلفه وأقرت خطته في العام 2006، فقد عادا واعتمدا صيغة التشكيلة التي كان قد اعتمدها الرئيس الشهيد والمنصوص عليها في القانون 2002/462 والمبينة على فصل نشاطات الإنتاج والنقل والتوزيع في عدة شركات. فجاء نص الخطتين في ما خص هذا الموضوع متشابهاً، من حيث انشاء عدة شركات للانتاج وعدة شركات للتوزيع وشركة واحدة للنقل، واعتمدت الخطتان على مبدأ الشاري الرئيس للطاقة المنتجة والذي تلعب دوره مؤسسة كهرباء لبنان في مرحلة اولية حيث ان تعرفات مبيع الطاقة من الدولة تختلف باختلاف شركات الانتاج، فيسهّل اعتماد مبدأ الشاري الرئيس توحيد تعرفة المبيع من المستهلكين ويسمح بدعمها في حال ارتأت الدولة ذلك. أما بالنسبة للخصخصة، فقد تضمّنت الخطتان خصخصة المؤسسة عن طريق بيع 40% من اسهم شركات الإنتاج والتوزيع الى مستثمر من القطاع الخاص.

وفي العام 2007، بدأ المجلس الأعلى للخصخصة بالعمل على تشكيلة مؤسسة كهرباء لبنان لتصحيح نشاطاتها في شركات مغلقة منفصلة خاضعة لقانون التجارة وذلك تطبيقاً للقانون 2002/462، وتنفيذاً لخطة الوزير محمد فنيش التي أقرها مجلس الوزراء في حزيران 2006. وبناء على ذلك، فقد تمّ

التعاقد مع الاستشاري MERCADOS عبر مناقصة أجراها مجلس الانماء والإعمار وتمويل من البنك الدولي في العام 2007، وحيث قدّم الاستشاري توصيته- المبنية على التجارب العالمية الناجحة والمستندة إلى خصائص قطاع الكهرباء في لبنان - فيما خص الهيكلية الفضلى لمؤسسة كهرباء لبنان بعد تشركتها. ولقد وافق المجلس الأعلى للخصخصة في أيار 2008 على الهيكلية المقترحة والتي قضت بإنشاء ثلاث شركات للإنتاج وشركتين للتوزيع وشركة للنقل، تعمل كلها ضمن غطاء شركة قابضة، كما وافق المجلس على التعاقد مع الاستشاري KPMG لتقييم أصول مؤسسة كهرباء لبنان تمهيداً للبدء بعملية الشركة.

ب القانون 462 - الهيئة المنظمة

نصّت خطة الوزير موريس صحنوي في كانون الثاني من العام 2005 على إنشاء الهيئة المنظمة للقطاع ولكن أدرجتها ضمن استراتيجية وزارة الطاقة والمياه على المدى البعيد من منطلق أن إشراك القطاع الخاص على المدى القريب سوف يقتصر على عقد إدارة لمدة 4 سنوات.

أما الوزير بسام يمّين فقد أولى الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء الأهمية اللازمة، فحنّت خطته، التي وافق عليها مجلس الوزراء في أيار 2005، على إصدار المراسيم الآيلة الى تعيين أعضاء الهيئة المنظمة وتحديد موازنتها وإقرار أنظمتها المالية والادارية في اسرع وقت ممكن ، على ان يتم انشاء الهيئة وان تبدأ بعملها خلال الفصل الثالث من العام 2005. وقد ارتكزت خطة الوزير يمّين على تطبيق القانون 462 في ما يتعلّق بخصخصة القطاع، ممّا يفسّر الأهمية التي أولتها خطته لتعيين الهيئة المنظمة نظراً لدورها في اصدار التراخيص.

لم يتجاهل الوزير محمد فنيش أهمية تعيين الهيئة المنظمة بل مضى في المسار ذاته الذي اتبعه سلفه فتضمّنت خطته - التي وافق عليها مجلس الوزراء في حزيران 2006 - تعيين رئيس وأعضاء الهيئة وتحديد أنظمتها الداخلية والمالية على ان تتم هذه الخطوات خلال 180 يوماً. ولكن العدوان الاسرائيلي في تموز

2006 حال دون تحقيق هذه الخطوة، ناهيك باستقالة الوزير فنيش بعد ذلك والاقفال القسري لمجلس النواب لمدة ثمانية عشرة شهراً في ما بعد. تجدر الإشارة إلى أنه في ظل عدم تعيين الهيئة المنظمة والحاجة المتزايدة الى قدرات انتاجية جديدة واهتمام القطاع الخاص اللبناني بإنشاء معامل لانتاج الكهرباء، صدر القانون رقم 775 في 11 تشرين الثاني من العام 2006 وهو القانون الذي أجاز للحكومة إصدار أذونات وتراخيص الإنتاج بموجب قرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الطاقة والمياه وذلك بصورة مؤقتة ولمدة سنة واحدة ولحين تعيين اعضاء الهيئة المنظمة واضطلاعها بمهامها، معدّلاً بذلك المادة السابعة من القانون 2002/462.

وفي 2007/11/10، أي بعد مضي عام على صدور القانون رقم 775 وانتهاء المهلة المحددة لمنح أذونات وتراخيص الإنتاج من قبل مجلس الوزراء، وفي ظل عدم تعيين الهيئة المنظمة، تقدّمت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بمشروع قانون يمدّد العمل بالقانون 2006/775 وذلك لمدة سنة واحدة . ولكن هذا القانون لم يَرِ النور وكان من ضمن رزمة مشاريع القوانين التي أحالتها الحكومة والتي رفض رئيس مجلس النواب استلامها لاعتباره ومن طرفه منفرداً ، ومن دون العودة الى مجلس النواب، أن الحكومة غير شرعية وغير ميثاقية وذلك بعد استقالة عدد من الوزراء منها.

وكانت وزارة الطاقة والمياه قد تعاقدت مع الاستشاري DECON في أيلول 2007 لدعم قدراتها في وضع السياسات، وقد تضمّن نطاق عمل الاستشاري إصدار التوصيات فيما يتعلق بإنشاء الهيئة المنظمة للقطاع. وللحث على الاسراع في تأليف الهيئة المنظمة، تعهّد الاتحاد الاوروبي في العام 2008 تقديم منحة قدرها 1.6 مليون يورو لتسهيل إنشاء الهيئة المنظمة عبر مشروع توأمة لدعم قدراتها مدته سنتين.

وشهد مطلع العام 2008 أول إشارة جديدة لجهة إنشاء الهيئة المنظمة، حيث أحرزت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة تقدّماً ملحوظاً على هذا المسار، فتمّ فتح باب الترشيح لرئاسة وعضوية الهيئة بالاعتماد على الآلية التي كانت الحكومة

قد وضعتها وألزمت نفسها بها لتعيين موظفي الفئة الأولى الشاغرة. وبناءً على هذه الآلية التي اتسمت بمستوى عالٍ من الشفافية، وبعد استدرج لطلبات المتقدمين، فقد تمّ التوصل ومن خلال التعاون مع مجلس الخدمة المدنية ومجموعة من الخبراء والمتخصصين في الإدارة وفي القطاع الخاص الى لائحة مختصرة (Short List) للمرشحين المؤهلين الذين بلغ عددهم ثمانية عشرة مرشحاً. وفي أيار 2008، أنجز الاستشاري DECON تقريره في ما خصّ إنشاء الهيئة المنظمة وتمّ إعداد الأنظمة المالية والإدارية للهيئة ولكن هذه الأنظمة لم تُعرض على مجلس الوزراء لإقرارها. ولم تستكمل هذه الخطوة نظراً للأوضاع السياسية التي كانت تمرّ بها البلاد والذي أدى إلى احداث أيار 2008 وإلى التغيير الحكومي الذي أتى بالوزير طابوريان الى وزارة الطاقة والمياه.

اج محاولات إشراك القطاع الخاص في انتاج الكهرباء

1 معمل دير عمار 2

نظراً للوضع المتردي للمعامل الموجودة وارتقياً للنمو السكاني وما يحمله من زيادة في الطلب على الطاقة، ونظراً للديون المتراكمة على الخزينة اللبنانية وصعوبة تدبير التمويل اللازم لإنشاء معامل جديدة، وانطلاقاً من رؤية الرئيس رفيق الحريري المؤمنة بقدرات القطاع الخاص وديناميكيته وفعاليته، توجهت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في العام 2007 الى السعي الى العمل على اعتماد نهج الشراكة مع القطاع الخاص لبناء معمل جديد لانتاج الكهرباء في دير عمار تماشياً مع خطة الوزير محمد فنيش التي نصت على انشاء معمل جديد في دير عمار و/أو الزهراني بتمويل من القطاع الخاص. ولذلك، تعاقد المجلس الأعلى للخصخصة في حزيران 2007 مع المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) كاستشاري رئيس للعملية و كذلك مع فريق استشاري ضمّ استشاريين قانونيين وتقنيين وماليين. وكان مخططاً ان يتم تشييد هذا المعمل بقدرة 425 الى 465 ميغاوات بمحاذاة المعمل القائم حالياً في منطقة

دير عمار مستفيداً من بعض التجهيزات المشتركة وعلى أن يعمل هذا المعمل بقدرة مزدوجة أي على الغاز الطبيعي والغاز أويل لحين توفر الأول. ويشكّل هذا المشروع أحد أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فيقوم القطاع الخاص عندها بإنشاء المعمل وتشغيله وصيانته بناءً على عقد تحويل الطاقة (Energy Conversion Agreement) وهي صيغة تركز على تأمين الغاز أويل / الغاز الطبيعي من قبل الدولة وعلى أن يقوم القطاع الخاص بإنتاج الكهرباء وبيعها من الدولة بناءً على تعرفه تحددها المناقصة. وفي العام 2008، تمّ انجاز الدراسات التقنية والقانونية والاستراتيجية من قبل استشاريي المجلس ومستند التصنيف المسبق وتجهيز طلب التعبير عن الاهتمام لنشره في الصحف المحلية والعالمية. ولكن هذا المشروع لم يرَ النور نظراً لرفض الوزير طابوريان، والوزير باسيل من بعده، الاستعانة بالقطاع الخاص لتمويل وإنشاء المعمل الجديد.

2 مذكرات التفاهم مع القطاع الخاص

لم يقتصر الاعتماد على القطاع الخاص لإنتاج الكهرباء في عهد حكومة الرئيس فؤاد السنيورة على مشروع معمل دير عمار 2، ففي تشرين الثاني من العام 2007، تمّ توقيع 4 مذكرات تفاهم مع شركات خاصة لبنانية لإنتاج الكهرباء بقدرة 60 ميغاوات لكل منها وهي:

- شركة كهرباء زحلة على أن يتم تشييد المعمل في زحلة، بالقرب من بلدة كسارة
- شركة طاقة الرياح اللبنانية ش.م.ل. على أن يتم إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الهواء في شمال لبنان
- شركة كهرباء جبيل
- شركة كهرباء عاليه التي قامت بتحضير كل الدراسات لبناء معمل كهرباء يعمل على الفيول أويل في منطقة الجية.

وكان من المخطط أن تبدأ هذه الشركات بإنتاج الكهرباء في العام 2010، لكن كل هذه الخطط والأفكار والعروض توقفت مع تولي الوزير طابوريان حقيبة الطاقة والمياه إذ رفض الوزير رفضاً قاطعاً إشراك القطاع الخاص بإنتاج الكهرباء والذي توقفت معه عملياً الجهود الآيلة إلى التقدم على مسارات زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية أكان ذلك فيما خص إعادة التأهيل أو بناء المعامل الجديدة.

II. النقل

1 شبكة 220 كيلوفولت

حازت شبكة النقل بتوتر 220 كيلوفولت على قدر كبير من الاهتمام حيث نصت كافة الخطط الموضوعية بعد العام 2004 على ضرورة استكمالها بأسرع وقت ممكن. فحُتت خطة الوزير موريس صحنواوي في العام 2005 على ضرورة التوصل الى حلّ بالتعاون مع وزارة المالية فيما خصّ مسائل الاستثمارات وحق المرور العائدة الى شبكة النقل 220 كيلوفولت. كما نصت خطة الوزير محمد فنيش التي وافق عليها مجلس الوزراء في العام 2006 في أول بند لها من إصلاح قطاع النقل على انجاز شبكة الـ220 كيلوفولت لما لها من دور مهم في خفض الهدر التقني وتأمين وثوقية الشبكة، لكن كل هذه الخطط لم تجد طريقها إلى التنفيذ.

2 المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

بعد أن تم توقيع اتفاقية قرض ميسر مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي في آذار 2002، وبعد تحديث ملف التلزم نزولاً عند طلب هذا الممول الجديد، تم تلزم مشروع المركز الوطني للتحكم من قبل مجلس الانماء والاعمار في 2006/10/13 لشركة AREVA على أن يتم انجازه بغضون سنتين، لكن هذا الأمر لم يتم حتى العام 2012 بسبب العراقيل والتجاذبات اي بعد مرور أكثر من ست سنوات مع ما يعنيه ذلك من هدر وضياع للجهد والمال والفرص.

III. التوزيع

1 إشراك القطاع الخاص

في العام 2005، عادت الأنظار تتجه الى إشراك القطاع الخاص في قطاع التوزيع عبر إعادة إحياء مشروع الرئيس رفيق الحريري لخصخصة قطاعي الإنتاج والتوزيع، أقله على الورق، فكانت الخصخصة احدى محاور الخطة التي وضعها الوزير بسام يمّين والتي أقرّها مجلس الوزراء في أيار 2005. ولم تختلف هذه الخطة في جوهرها، كما سبق وتمّ ذكره، عن رؤية الرئيس رفيق الحريري المبنية على تطبيق القانون 2002/462، فكانت المفارقة الوحيدة في عدد شركات الإنتاج والتوزيع، حيث نصت خطة الوزير بسام يمّين على انشاء عدة شركات للإنتاج وعدة شركات للتوزيع بحسب المناطق مقارنةً مع شركة واحدة للإنتاج والتوزيع بحسب تصوّر الرئيس الشهيد. وفي العام 2006، تقدّم الوزير محمد فنيش بخطة إصلاحية للنهوض بقطاع الكهرباء جاءت مشابهة والى حدّ بعيد لخطة الوزير بسام يمّين فيما يتعلّق بموضوع خصخصة الإنتاج والتوزيع انطلاقاً من تطبيق القانون 2002/462، كما نصت الخطة على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار ولتطوير شبكات التوزيع. وبالرغم من أن خصخصة قطاع التوزيع كما هي ملحوظة في القانون 2002/462 (أي عبر بيع 40% من أسهم الشركات المساهمة)، لم ترّ النور لتاريخه، إلا أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة قامت بخطوة واثقة باتجاه إشراك القطاع الخاص في قطاع التوزيع تمثّلت بالموافقة على توقيع وزارة الطاقة والمياه عقداً مع الاستشاري CRA INTERNATIONAL في تشرين الثاني 2006 وذلك بهدف العمل على الحدّ من الخسائر التقنية وغير التقنية المتعلقة بشبكة التوتّر المنخفض وبعمليات الفوترة والجباية. كان هذا العقد يهدف الى تنفيذ مشروعين، الأوّل يتعلّق بالفوترة والجباية وهو تركيب وصيانة وتشغيل عدادات التحكم عن بعد (Collection Metering and Management – CMM) والثاني يهدف الى خصخصة إدارة الفوترة والجباية أو ما يعرف بمشروع مقدّمي الخدمات (Service Providers – SP).

ويهدف مشروع مقدّمي الخدمات (SP) الى التعاقد مع مقدّمي خدمات لتشغيل وصيانة شبكة التوزيع، بناءً على عقود إدارة لمدة 6 سنوات، على أن يتم تقسيم لبنان الى منطقتين جغرافيتين متشابهتين من حيث معدلات الجباية والتقسيم المدّني - الريفي والطبيعة الميدانية. ولكن هذا المشروع لم يلقَ اهتماماً من القطاع الخاص إذ لم ترد أي عروض الى الوزارة نتيجة استدراج العروض التي كانت قد أطلقتها في نيسان 2008. ويعود السبب في ذلك إلى تأزم الأوضاع السياسية في حينه وبعد ذلك إلى تغيير البرامج والخطط لدى الوزير الجديد.

2 تحديث ومكننة الفوترة والجبائية

تضمّنت خطة الوزير محمد فنيش التي وافق عليها مجلس الوزراء في حزيران 2006 استدراج عروض لاختيار شركات ذات كفاءة عالمية لإطلاق ورشة تجهيز 1,216,800 عداد "تحكّم عن بعد".

بناءً عليه وبالتعاون مع الاستشاري CRA، تمّت إعادة إحياء مشروع الرئيس رفيق الحريري بتحديث ومكننة الفوترة والجبائية فبدأ التحضير لإطلاق مشروع عدّادات التحكّم عن بعد (CMM) وهو مشروع يهدف الى التعاقد مع شريك خاص لتركيب وتشغيل وصيانة عدادات القراءة عن بعد وإدارة الفوترة والجبائية على كافة الاراضي اللبنانية لمدة 10 سنوات، وذلك بناءً على عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص ، على أن يتم تركيب العدادات على مراحل بدءاً من 800 عداد لمحطات التوتر المتوسط و 16,000 عداد لمحطات التوتر المتوسط/المنخفض ومن ثمّ 1,200,000 عداد على التوتر المنخفض.

وبتاريخ 2008/4/30، تقدّمت 5 شركات بعروضها الى لجنة المشروع التي كانت تضم وزير الطاقة والمياه ومدير عام مؤسسة كهرباء لبنان والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة.

تجدر الإشارة هنا الى انه بعد احتدام التوتر السياسي واستقالة الوزير محمد فنيش ضمن مجموعة وزراء "حزب الله" وحركة "أمل" الذين استقالوا في تشرين الثاني

2006 ورفضت استقالتهم، تابع وزير الطاقة والمياه بالنيابة محمد الصفدي هذا المشروع، إلا انه لم يتم تقييم عروض الشركات الخمسة التي تم استلامها في نيسان 2008 نظراً للأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي كان يمر بها لبنان حينه ولاسيما تلك التي سادت في ايار 2008 والتي أدت إلى استقالة الحكومة بعد مؤتمر الدوحة الذي عقد في ذلك الشهر وتسلم الوزير طابوريان وزارة الطاقة والمياه.

3 تعديل التعرفة

اعتبر كل من الوزيرين موريس صحنوي (كانون الثاني 2004) وبسّام يمّين (أيار 2005) في خطتهما لاصلاح قطاع الكهرباء أن تعرفة مبيع الطاقة مرتفعة بالمقارنة مع بلاد المنطقة ولا تتحمّل التعديل صعوداً، وبالتالي لم يتم اتخاذ أي خطوة باتجاه تعديل التعرفة في عهدهما. علماً أنه وفي العام 2005، أدرجت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الاولى في بيانها الوزاري مقارنة واضحة لموضوع التعرفة اعتبرتها من ضمن أهم الاصلاحات الواجب اعتمادها على المدى القصير، وهي مقارنة تعتمد على:

1 وضع سياسة جديدة للتعرفة تهدف الى تقليص الفارق الشاسع بين كلفة الإنتاج

وثنم بيعها من المستهلكين (مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع صغار

المستهلكين)

2 إجراء دراسة معمّقة للتعرفة الجديدة بالنسبة للقطاعات الصناعية

ولكن تطور الأوضاع السياسية المحتدمة آنذاك لم تعد تسمح باتخاذ أي خطوة ملموسة في هذا الاتجاه.

IV. الانتقال التدريجي الى استعمال الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية

وتحديد مصادر جديدة للمحروقات

1 مشروع إنشاء منصة للغاز المسال

نظراً لاستمرار عدم تأمين الغاز الطبيعي الى معامل الإنتاج بعد انقضاء 8 سنوات على اتخاذ حكومة الرئيس رفيق الحريري القرار باستعماله كلقيم رئيس لإنتاج الطاقة الكهربائية، ارتأى الوزراء المتعاقبون على وزارة الطاقة والمياه بدءاً من العام 2005

ضرورة إعادة إحياء مشروع إنشاء منصة الغاز المُسال، فقام كل من الوزراء موريس صحنوي (كانون الثاني 2005) وبسام يمينا (أيار 2005) ومحمد فنيش (2006) بإدراج هذا المشروع في الخطط التي وضعوها لإصلاح القطاع. ولكن للأسباب التي أصبحت معروفة لم يجرِ التقدّم باتجاه تنفيذ أي من هذه القرارات.

2 مشروع استيراد الغاز الطبيعي

أ -الغاز السوري والغاز المصري

بعد إنجاز لبنان الأعمال المطلوبة على صعيد البنية التحتية اللازمة لوصول معمل دير عمار بشبكة انابيب الغاز في الداخل السوري، تبين ان هناك طلباً متزايداً على استعمال الغاز الطبيعي في سوريا مما جعل كميات الغاز الطبيعي المستخرجة من الآبار السورية غير كافية وبالتالي فقد تبين انه لم يعد بالإمكان تصدير أي كميات من الغاز الطبيعي السوري الى لبنان.

إزاء انكشاف عدم وجود أي إمكانية لاستيراد الغاز الطبيعي من سوريا لعدم وجود إنتاج كاف لديها، وبعد ان تمّ وصل معمل دير عمار بشبكة أنابيب الغاز في سوريا التي وحتى ذلك الوقت لم تستكمل عمليات الربط لديها بين منطقتي الجنوب والشمال داخل سوريا ، فقد قامت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بجهود حثيثة لاستيراد الغاز المصري أفضت الى توقيع اتفاق ثلاثي بين مصر وسوريا ولبنان بحيث يقوم لبنان بشراء الغاز المصري عبر عملية استبدال أو Swap، أي ان تقوم مصر بضخ الكميات المطلوبة من الغاز وذلك عبر الاردن الى جنوب سوريا حيث تتركز معظم حاجات سوريا هناك وعلى ان تستبدل سوريا بدورها حصة لبنان من الغاز المصري بغاز سوري وتضخه الى لبنان من شمالي سوريا وعلى ان تحصل سوريا ايضاً على نصيبها أيضاً من صادرات الغاز المصري.

ب خط أنابيب الغاز الساحلي

شهدت التحضيرات لهذا المشروع تراجعاً في عهد حكومة الرئيس ميقاتي في العام 2005 إذ قام الوزير موريس صحنوي بإلغاء المناقصة العالمية التي تم إطلاقها في عهد الرئيس رفيق الحريري في العام 2004 والتي كانت تهدف الى اشراك القطاع الخاص واستحضار اخصائي لتشغيل خط الغاز وادارته وصيانتها، وحيث كانت 12 شركة محلية وعالمية قد تقدمت بعروضها. ولكن الوزيرين بسام يمينا (2005) ومحمد فنيش (2006) عادا وأدركا أهمية مد خط غاز من الشمال الى الجنوب لتغذية كل المعامل الموجودة على الساحل اللبناني بالغاز الطبيعي مهما كان مصدره، فأدرجا هذا المشروع الحيوي ضمن خططهما لإصلاح قطاع الكهرباء، ولكن من دون اتخاذ أي خطوة عملية للعمل على تنفيذه.

3 تحديد مصادر جديدة لاستيراد مادتي الفيول وأويل والغاز أويل

بهدف ضمان استمرارية الامداد النفطي للبنان لحاجات مؤسسة كهرباء لبنان، تمكنت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة من التوصل الى عقد اتفاقيتين جديدتين لاستيراد مادتي الفيول والغاز أويل - من دولة الى دولة - م ع كل من الكويت (Kuwait Petroleum Corporation) والجزائر (Sonatrach Petroleum Corporation). ولقد قام الرئيس السنيورة شخصياً بزيارة دولة الكويت لتوقيع هذا العقد وذلك نظراً لأهميته. ولقد تضمنت هاتان الاتفاقيتان استمرار تدفق المنتجات النفطية لهد حاجات مؤسسة كهرباء لبنان بناءً على جدول زمني محدد. وقد اتسمت هاتان الاتفاقيتان بالشفافية كونهما تتمان من دولة لدولة و نجحتا في تحقيق وفر مالي بالمقارنة مع ما كان معتمداً سابقاً لجهة شراء مادتي الغاز أويل والفيول من عدة مستوردين. هذا فضلاً عن التسهيلات المالية (تسهيلات دفع) التي قدمتها هاتان الاتفاقيتان في الوقت الذي كان لبنان بأمس الحاجة اليها.

الفصل الخامس: الحكومة المقيدة (2008-2010)

في تموز 2008، شكّل الرئيس فؤاد السنيورة حكومة الإرادة الوطنية الجامعة والتي تضمّنت إشكالية الثلث المعطل كنتيجة للاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في الدوحة، وذلك بهدف تجاوز الانعكاسات والآثار المؤسفة لأحداث السابع من أيار التي شهدتها العاصمة بيروت وبعض المناطق اللبنانية. وأبرز ما اتّسمت به هذه الحكومة انها كانت نموذجاً للحكومة المقيدة غير القادرة على اتخاذ القرارات التنفيذية. ولم يسلم قطاع الكهرباء من هذا الوضع، ذلك أن وزير الطاقة والمياه آنذاك لأن طابوريان رفض السير بخطة سلفه من أجل استكمال المشاريع التي كان قد بدئ تنفيذها، واتسمت ولايته بهدر فاضح للوقت وبالحيرة والرفض والارتباك والتردد.

1. الإنتاج

1 معملا الذوق والجيه

في العامين 2008 و 2009، كان تردّد الوزير طابوريان واضحاً وحيث اطلق مواقف متناقضة فيما خصّ مشروع إعادة تأهيل معلمي الذوق والجيه. ففي حين كان قد طلب من مجلس الانماء والاعمار في 2008/10/13 الاستفادة من قرض الصندوق العربي المخصص لمشاريع الكهرباء والبالغة قيمته 150 مليون دولار أميركي لإعادة تأهيل معلمي الذوق والجيه وأكد على ضرورة القيام بالتأهيل اللازم بالسرعة القصوى، إلا انه عاد في آذار 2009 ليدعو الى توقيف العمل في عملية إعادة تأهيل هذين المعلمين والسعي إلى الاستغناء عنهما واستبدالهما بالموادّات التبادلية. ثمّ عاد وعدل عن رأيه فوافق على تأهيل المعلمين قبل شهر واحد من اعتبار الحكومة مستقيلة اثر الانتخابات النيابية، حين وافق على محضر اجتماع عقد في 2009/4/24 في مؤسسة كهرباء لبنان بين فريق عمل وزارة الطاقة والمياه وممثلين عن رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الانماء والاعمار والمجلس الأعلى للخصخصة، حيث تمّ التوصل خلاله الى مسودة اتفاق تضمّنت المضي في اجراءات إعداد الدراسات وملفات التلزم لتأهيل معلمي الذوق والجيه.

وقد تزامنت هذه الحال من الحيرة والارتباك والتردد عند الوزير طابوريان وبالتالي هدر الوقت والمال العام مع صدور عدد كبير من التقارير عن جهات دولية واستشاريين تناولت موضوع إعادة تأهيل معلمي الذوق والجية.

وبالفعل، فقد أوصى البنك الدولي في تقريره المتعلق بالانفاق العام في قطاع الكهرباء (Electricity Sector Public Expenditure Review) والصادر في كانون الثاني 2008 بإعادة تأهيل معلمي الذوق والجية مما يسهم في إطالة عمرهما وزيادة إنتاجهما.

كما أن مسألة إعادة تأهيل معلمي الذوق والجية كانت موضوع تعديل مسودة المخطط التوجيهي للانتاج الذي أعدته مؤسسة كهرباء فرنسا (EDF) والممول بهبة مقدمة من الحكومة الفرنسية. فالمسودة الاولى للمخطط التي قدمها الاستشاري في شباط 2008، ارتكزت على إعادة تأهيل معمل الذوق و"تفكيك"

(Decommissioning) معمل الجية. وبعد اطلاق الادارات المعنية على هذا التقرير، طلبت تعديله على ان يتم عرض ثلاثة سيناريوهات تنص على إعادة تأهيل معمل الذوق أو إعادة تأهيل معمل الجية أو إعادة تأهيل معلمي الذوق والجية ، فقدّمت مؤسسة كهرباء فرنسا (EDF) المسودة الثانية من تقريرها في حزيران 2008 وأخذت بعين الاعتبار الخيارات الثلاثة المطلوبة بحيث قضى الأول بتأهيل معمل الذوق (ليصار الى تشغيله حتى العام 2022) وإقفال تدريجي لمعمل الجية، ونص الثاني على تأهيل معمل الجية (ليصار الى تشغيله حتى العام 2022) وإقفال تدريجي لمعمل الذوق، أما الثالث فقضى بتأهيل معلمي الجية والذوق بحيث يمكن تشغيلهما حتى العام 2022.

وفي تشرين الاول 2008، قدّم الاستشاري EDF نسخة جديدة منقحة من التقرير بناءً على ملاحظات أبدتها وزارة الطاقة والمياه فيما يتعلق بالخيار الثالثي تأهيل معلمي الجية والذوق وكانت هذه الملاحظات تتعلق تحديداً بمعمل الجية.

وعقب زيارة رئيس الصندوق العربي معالي عبد اللطيف الحمد الى لبنان واجتماعه مع فخامة الرئيس سليمان ودولة الرئيس السنيورة في الاسبوع الاول من كانون الثاني

2009، قامت بعثة من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة

الممتدة بين 16 و 21 شباط 2009 بزيارة الى لبنان للوقوف على أوضاع المشاريع التي يمولها الصندوق وللتداول في مقترحات جديدة. وكان تأهيل معلمي الجية والذوق من ضمن الاقتراحات التي تقدمت بها هذه البعثة، وتحديداً تأهيل الوحدات 3، 4، و5 في معمل الجية وتأهيل الوحدات الأربع في معمل الذوق بالإضافة الى تأمين نظم الحماية والتحكم وتوفير قطع الغيار للمعلمين.

وفي آذار 2009، أعد الاستشاري DECON تقريراً عن استراتيجية الوقود تضمن توصية بتأهيل معمل الذوق ضمن إطار زمني عملي كما اشار هذا التقرير الى ان الغاز الطبيعي هو الوقود الأكثر ملاءمة للبنان من حيث السعر ونظافته البيئية. وبالرغم من التوصيات الواردة في كل هذه التقارير، استمر الوزير ألان طابوريان في معارضة مشروع إعادة تأهيل معلمي الذوق والجية الى أن عاد عن ذلك، كما ذكر آنفاً، في الشهر الأخير من عمر هذه الحكومة المقيدة، حيث أن موقفه وعناده أديا الى تدنٍ كبير في كفاءة وفعالية وحدات الإنتاج في هذين المعلمين وأوصلتهما اليوم الى انتاج لا يتعدى 37% من قدرتهما الاسمية، الأمر الذي يُجْرِمُ تقنيناً قاسياً وعمته يعاني منها اللبنانيون وكلفة وعبئاً لا يقدر على الاقتصاد والمالية العامة.

2 - القانون 462

أ - تشرية مؤسسة كهرباء لبنان

شهد النصف الثاني من العام 2008 تعديلاً على صعيد عملية تشرية مؤسسة كهرباء لبنان، حيث رفض الوزير ألان طابوريان السير بالتشرية بحسب الهيكلية التي كان أوصى بها الاستشاري MERCADOS والتي وافق عليها المجلس الأعلى للخصخصة في أيار 2008. ففي كتاب موجّه الى رئيس مجلس الوزراء في 20/12/2008 عبّر الوزير طابوريان عن موقفه هذا بالقول "لا يوجد مانع من السير في تشرية مؤسسة كهرباء لبنان... على أن تتم تشرية مؤسسة كهرباء لبنان كشركة واحدة وليس عن طريق انشاء عدة شركات"، وتجدر الإشارة هنا الى أن تشرية المؤسسة ضمن شركة واحدة كما هو مقترح من الوزير طابوريان تتعارض مع القانون 462 الذي ينص على فصل نشاطات الإنتاج والنقل والتوزيع كلّ على حده وفي شركة أو أكثر.

ب الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء

بقيت عملية تعيين أعضاء الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء مجمدة في عهد الوزير ألان طابوريان الذي ربط تأليف هذه الهيئة بآلية التعيينات الادارية التي كانت لا تزال موضع بحث في مجلس الوزراء ، ولم يكن قد تمّ البت بها أو بالأسس التي ستعتمد عليها وذلك وفق ما أورده في كتاب وجهه الى رئيس مجلس الوزراء الرئيس فؤاد السنيورة في 20/12/2008. كما اعتبر الوزير طابوريان في الكتاب ذاته أن تعيين الهيئة المنظمة وعملها المستقبلي وموجباتها مرتبط عضوياً بنظرة الحكومة و خططها بالنسبة لقطاع الكهرباء، ويجب عدم البت به قبل توضيح نقاط جوهرية تتعلق بإعادة هيكلة القطاع.

3 إيفشال محاولات إشراك القطاع الخاص في انتاج الكهرباء

أ - معمل دير عمار 2

بعد أن انجز المجلس الأعلى للخصخصة في العام 2008 كافة التحضيرات الآيلة لاطلاق مناقصة انشاء معمل جديد في دير عمار من دراسات تقنية وقانونية واستراتيجية ومستند التصنيف المسبق ، ولما كان المجلس على وشك اطلاق العملية عبر نشر طلب التعبير عن الاهتمام في الصحف المحلية والعالمية، فقد رفض الوزير ألان طابوريان عند استلامه حقيبة الطاقة والمياه استكمال هذا المشروع والسير به بصيغة الشراكة مع القطاع الخاص التي تمت الاشارة اليها سابقاً. وجاء موقفه هذا من منطلق رفضه ان يكون للقطاع الخاص أي دور في انتاج الكهرباء. فوفق وجهة نظره، لا يمكن للدولة ان تلتزم بشراء الطاقة على مدة طويلة واعتبر أن القطاع الخاص يهدف الى الربحية على حساب الدولة، متناسياً أو م غفلاً حقيقةً أساسية وهي أن هذا الخيار وفي محصلة الأمر أقل كلفة من قيام مؤسسة كهرباء لبنان بإنتاج الطاقة. ولذلك فقد توقف العمل في هذا المشروع نتيجة الموقف التعطيلي الذي اعتمده الوزير طابوريان آنذاك.

ب مذكرات التفاهم مع القطاع الخاص

بعد أن كانت أربع شركات لبنانية خاصة قد وقعت مذكرات تفاهم مع وزارة الطاقة والمياه في العام 2007، وبدأت استعداداتها للبدء بإنتاج الكهرباء في العام 2010، تعرّبت هذه المشاريع في عهد الوزير طابوريان الذي رفض، كما تمّ ذكره سابقاً، أن يكون للقطاع الخاص أي دور في إنتاج الكهرباء. ولقد عبّر الوزير عن موقفه هذا في كتاب وجّهه إلى الرئيس فؤاد السنيورة في 2008/12/20 حيث اعتبر أن مذكرات التفاهم هذه لم تتطوّر إلى أكثر من إعلان نوايا ويلزمها الكثير من البحث الفني والقانوني لتأخذ مسارها الجدي. وانطلاقاً من قناعته هذه، لم يوافق الوزير طابوريان على تمديد العمل بالقانون رقم 2006/775 الذي أجاز لمجلس الوزراء منح اذونات وتراخيص الإنتاج بناءً على اقتراح وزير الطاقة والمياه وذلك بصورة مؤقتة ولمدة سنة واحدة ولحين تعيين اعضاء الهيئة المنظمة للكهرباء واضطلاعها بمهامها، وبالتالي لم تحصل هذه الشركات على التراخيص اللازمة للبدء بإنتاج الكهرباء. وقد أدى ذلك كله إلى مزيد من التأخير ومزيد من التقنين والعمتة، وبالتالي المزيد من العجز في المؤسسة وفي الخزينة وزيادة في الدين العام وعبء متزايد على الاقتصاد الوطني.

ج الحلول البديلة ومحاولات سدّ الحاجة الآنية بزيادة الإنتاج

ج-1 المولدات التبادلية

مع التدهور الحاصل على صعيد القدرة الإنتاجية للمعامل القائمة ورفض الوزير طابوريان السماح للقطاع الخاص بإنتاج الكهرباء، وبمواجهة غضب الشارع اللبناني إزاء التقنين المتفاقم، حاولت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة إيجاد الحلول البديلة لسدّ الحاجة الآنية للإنتاج من خلال مشروع تركيب مولدات تبادلية وهو قد كان يمثل حلاً مرحلياً يسهم في تحقيق الهدف المرجو. ففي كانون الثاني من العام 2009، قام رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف الحمد وبناءً على دعوة من

الرئيس فؤاد السنيورة بزيارة لبنان واجتماعا سوية مع فخامة الرئيس ميشال سليمان، وحيث أكد رئيس الصندوق العربي باسمه وباسم الصناديق العربية والدولية على استعدادها لتمويل مشروع الدولة اللبنانية لزيادة انتاج الكهرباء وتمويل مشاريع نقل الكهرباء. ولقد وعد رئيس الصندوق بعد ذلك انتداب بعثة قامت بزيارة لبنان في شباط 2009، وذلك للوقوف على أوضاع المشاريع التي يمولها الصندوق والتداول أيضاً بالمشاريع الجديدة المقترحة من الدولة اللبنانية.

ولقد كان أبرز ما توصلت اليه اجتماعات البعثة بالنسبة لإضافة قدرات انتاجية جديدة اقتراح العمل على مسارين هما:

- إنشاء معمل انتاج الطاقة الكهربائية عبر توريد وتركيب وحدات توليد بخارية تعمل على زيت الوقود الثقيل (والغاز الطبيعي في حال توفره) بنظام الدارة المختلطة بحدود 450 ميغاوات.
- و/أو وحدات ديزل كبيرة لتوليد الكهرباء تعمل على زيت الوقود الثقيل (والغاز الطبيعي في حال توفره)، وهي مولدات تُعرف بالمولدات التبادلية أو العكسية وهي متوفرة بنوعين: شوطين (2 Strokes) و 4 أشواط (4 Strokes)، وهذا حل مرحلي سبق واقترحه البنك الدولي.

وقد اقترح الصندوق العربي أن تقوم مؤسسة كهرباء لبنان بإعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية لزيادة الإنتاج بقدرة اجمالية تتراوح بين 600 و 700 ميغاوات عن طريق هذين المسارين، مع الإشارة الى ميل الصندوق بالنسبة للمولدات التبادلية الى وحدات بنوع 4 اشواط (4 Strokes) بدل تلك التي بنوع شوطين (2 Strokes) نظراً للمنافسة الموجودة بين موردي هذا النوع من المولدات مما يمكن لبنان من الحصول على شروط أفضل.

وكان رئيس الصندوق العربي قد أكد لكل من رئيس الجمهورية ولدولة رئيس مجلس الوزراء ، باسم الصندوق العربي ، وبالنيابية عن جميع الصناديق العربية والدولية ، الاستعداد للسير في تمويل زيادة الطاقة الإنتاجية من الكهرباء في لبنان.

ولكن تنفيذ هذا المشروع لم يتم بسبب رفض الوزير طابوريان السير بتمويل الصناديق وفقاً للاقتراح المقدم منها. كما أصرّ على أن تكون المولدات التبادلية بقدرة 1000 ميغاوات، بينما حثّ الرئيس السنيورة بالمقابل على السير بمشروع تركيب المولدات بقدرة محدودة تساوي 300 ميغاوات تماشياً مع حجم التمويل المقترح من الصندوق العربي، ونظراً للكلفة المرتفعة لإنتاج الكهرباء عبر هذه المولدات مقارنة مع نظام الدارة المختلطة، ذلك بالتزامن مع المباشرة فوراً في الاعداد لتنفيذ مشروع معمل جديد يعمل بنظام الدارة المختلطة بحدود 450 ميغاوات.

ومرة أخرى وقف الوزير طابوريان في وجه فرصة جديدة سنحت أمام لبنان من أجل التقدم الجدي لزيادة الإنتاج بطريقة شفافة وبتتمويل ميسر من الصناديق العربية والدولية، رافضاً اقتراح بعثة الصناديق العربية.

ج-2 اعتماد الفحم الحجري

أصرّ الوزير آلان طابوريان على اعتماد الفحم الحجري كلقم أساسي لإنتاج الطاقة الكهربائية في معمل انتاج بطاقة قدرها 1000 ميغاوات. إلا أن اعتراضات تقنية وبيئية كبيرة كانت قد واجهت اعتماد هذا الخيار، وقد عبّر عن بعضها البنك الدولي في العام 2008 ضمن تقريره المتعلق بمراجعة الانفاق العام في قطاع الكهرباء ولا سيما من الوقت الذي يستغرقه بناء معمل على الفحم الحجري (من 7 إلى 8 سنوات على الأقل) وكلفة الاستثمار المرتفعة وضرورة انشاء مرفأ لتحميل وتخزين الفحم. وبالرغم من ذلك، بقي الوزير طابوريان مصراً على موقفه هذا حتى رحيل الحكومة، ولم يبادر الى اجراء اي دراسة معقولة تؤيد وجهة نظره.

تجدد الاشارة إلى أن خلفه الوزير جبران باسيل، الذي تسلّم حقيبة الطاقة والمياه في حكومة الرئيس سعد الحريري، رفض بشكل مطلق اعتماد هذا الخيار الذي بقي الوزير طابوريان مصراً عليه، وفي نهاية المطاف لم يجن لبنان من ذلك إلا المزيد من الضياع والارباك وهدر للوقت والجهد والمال.

II. النقل

1 المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

في العام 2009، طالبت شركة AREVA، وهي الشركة المتعهدة بتنفيذ مشروع المركز الوطني للتحكم، إعادة التفاوض على قيمة العقد الموقع معها وذلك نظراً لوجوب القيام بأعمال إضافية. وقد عطّلت هذه المسألة المشروع مجدداً ليتم انجازه نهائياً في أيار 2011، بعد تأخير دام 12 عاماً.

III. التوزيع

1 مشروع الفوترة والجباية ومشروع مقدّمي الخدمات

بعد أن قام المجلس الأعلى للخصخصة وبالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه بإطلاق مشروع الفوترة والجباية (CMM) وهو المشروع الذي يهدف الى تركيب وصيانة وتشغيل عدادات التحكم عن بعد وذلك بالتزامن مع مشروع مقدّمي الخدمات (SP) الهادف الى خصخصة إدارة الفوترة والجباية، تقدّمت 5 شركات بعروضها فيما يتعلّق بالمشروع الأول. وفشل المشروع الثاني في جذب اهتمام القطاع الخاص فغابت العروض نظراً للأوضاع السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت. ولكن مشروع تركيب وتشغيل وصيانة عدادات التحكم عن بعد والذي كان قد استقطب اهتمام 5 شركات شهد تعثراً ملحوظاً عند تولي الوزير طابوريان وزارة الطاقة والمياه. فلقد رفض الوزير طابوريان فضّ العروض الخمسة الواردة من الشركات مبرراً موقفه هذا بعدم ورود أي عرض لمشروع مقدّمي خدمات التوزيع، مصراً بذلك على الربط ما بين هذين المشروعين ومتجاهلاً كل التوضيحات بأن هذين المشروعين منفصلين بالرغم من تزامن اطلاقهما وادارتها من قبل الاستشاري ذاته. وبالتالي بقي هذان المشروعان مجمدان والهدر قائماً بشأنهما وبالتالي تفاقت نتيجة لذلك خسائر المؤسسة وبالتالي الخزينة والاقتصاد.

من جهة اخرى، أقصى الوزير طابوريان المجلس الأعلى للخصخصة عن العملية معتبراً ان لا صلاحية له في مشروع مقدّمي الخدمات بالرغم من أن المجلس كان

يعمل على المشروع بكون خصخصة ادارة التوزيع مناطة به بموجب قانون تنظيم القطاع رقم 2002/462 وقانون تنظيم عمليات الخصخصة رقم 2000/228.

2 تعديل التعرفة

اتسم موقف الوزير طابوربان في ما خص هذا الموضوع بالتردد واطلاق المواقف المتناقضة.

فبعد أن كانت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الاولى قد أجمعت على ضرورة وضع سياسة جديدة لتعرفة الكهرباء وللادعم تأخذ بالإعتبار البعد الإجتماعي ، سار الوزير ألان طابوربان بهذا الاتجاه وأفاد في كتاب وجّهه الى الرئيس فؤاد السنيورة في 2008/12/20 عن ان الوزارة في طور انجاز دراسة تعرفة جديدة مع سيناريوهات متعددة، وانه سيصار الى عقد اجتماعات مع وزارة المالية ورئيس مجلس الوزراء للتباحث واقتراح التعرفة الجديدة لعرض الخيارات على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

وبعد عدة أشهر صرفها الوزير في دراسة التعرفة، عاد ووجد كما أعلن في حينه، "ان ليس من مصلحة فريقه السياسي الدخول في مجال اقتراح تعديل التعرفة صعوداً بأي شكل من الأشكال"، فتراجع عمّا تعهّد به متعللاً بالانخفاض المؤقت في أسعار النفط، حيث أفاد في كتاب موجّه الى مجلس الوزراء في 2009/6/23 ان "هبوط سعر برميل النفط الى 40 دولار اميركي ألغى فرضية زيادة التعرفة لتأمين التوازن في موازنة مؤسسة كهرباء لبنان" من دون ان يكون لديه الحد الأدنى من التبصر لجهة ارتقَاب التقلبات الحادة والزيادات الكبيرة التي يمكن ان تحصل على الاسعار العالمية للنفط. وأبدى "عدم الموافقة على اقتراح وزارة المالية برفع تعرفة مبيع الطاقة للمواطن اللبناني الذي لا يمكن تحميله مسؤولية تقصير الدولة... وبأن رفع هذه التعرفة له انعكاسات سلبية حادة على بعض القطاعات الإنتاجية".

وفي النتيجة استمر قطاع الكهرباء يحقق خسائر بمليارات الدولارات تدفعها الخزينة العامة لسدّ عجز موازنة كهرباء لبنان الناتج عن عدم تلاؤم أسعار بيع الطاقة الكهربائية مع كلفة توليدها فضلاً عن أسباب عديدة أخرى تتعلق بكفاءة إدارة

المؤسسة وكذلك بسبب عدم السير في القيام بالخطوات الضرورية لتخفيض الهدر اللاحق بها اكان فنيًا أم غير فنيّ. وكل ذلك مع الاخذ بعين الاعتبار عند اعادة النظر بالتعرفة بأهمية لحظ ما ينبغي عمله بشأن تمكين واقدار الشرائح من المواطنين غير القادرة على تحمل الزيادة.

.IV الانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لإنتاج للطاقة الكهربائية

بناءً على الاتفاق الثلاثي الذي تمّ توقيعه مع مصر وسوريا في عهد حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الاولى، والذي جاء نتيجة انكشاف حقيقة عدم وجود فائض في مادة الغاز الطبيعي لدى سوريا يمكن تصديره إلى لبنان ، بدأ لبنان في العام 2009 باسترجار الغاز المصري، وبدأ تشغيل إحدى المجموعات الغازية في معمل دير عمار على الغاز الطبيعي المستورد من مصر عبر سوريا عبر عملية الاستبدال أو Swap. وقد نجحت حكومة الرئيس السنيورة الثانية بتحقيق هذا الأمر بعد زيارات عدة قام بها رئيس الحكومة الى مصر على رأس وفود فنية لمتابعة هذا المشروع وبالرغم من المناكفات التي قام بها الوزير طابوريان ناهيك عن تصرفاته المستهجنة وغير اللائقة تجاه الجانب المصري.

الفصل السادس: تعطيل المسار الإصلاحى وهدر الوقت (2010 - 2013)

في عهد حكومة الوحدة الوطنية التي ترأسها الرئيس سعد الحريري، تولّى الوزير جبران باسيل حقيبة وزارة الطاقة والمياه وتقدّم بخطة أقرّها مجلس الوزراء في حزيران 2010، وهي عبارة عن جمعٍ لخطط ومشاريع سبق أن طُرِح بعضها في عهد الرئيس رفيق الحريري وبعدها في الحكومات اللاحقة ولاسيما في عهد حكومتى الرئيس السنيورة. وكان مجلس الوزراء قد وافق على هذه الخطة شرط ان يعمد الوزير باسيل الى تنفيذها بالشكل السليم ، أي التقيد بالقوانين المرعية الاجراء وعلى رأسها قانون تنظيم قطاع الكهرباء 2002/462، وهو الأمر الذي لم يحصل فعلياً. فقد اتسمت هذه المرحلة بالضجيج المفتعل حول إنجازات لم تتحقق أصلاً، وبالصفقات المشبوهة والمناقصات غير الشفافة وبهدر للوقت والمال بما في ذلك الإصرار على تمويل زيادة القدرة الإنتاجية من خزينة الدولة التي كانت بطبيعة الحال مضطرة إلى اللجوء إلى المصارف التجارية لتمويل حاجاتها وحاجات مؤسسة الكهرباء. وكذلك في رفض الاستعانة بالصناديق العربية والدولية لتمويل المشاريع الاستثمارية للكهرباء تهرباً من الاضطرار إلى الافصاح عن تفاصيل اجراءات المناقصات والتقيد بالمعايير الدولية. وكذلك أيضاً بتضييع فرصة الاستفادة من التمويل الميسر بمفعول رجعي (Retroactive Financing) الذي اتاحته هذه الصناديق شرط الحصول على موافقتها المسبقة على دفتر شروط المناقصات تحقيقاً للحد الأدنى من المعايير الدولية المعتمدة ذات الصفات العالية لجهة التقنية والتنافسية والشفافية. وقد بدأ الوزير باسيل عهده في الوزارة بإطلاق حملات إعلانية ودعائية وكمية كبيرة من الوعود من قبيل Lebanon - LebanOFF “ وكهرباء 24/24 لم يلمس اللبنانيون من مفاعيلها سوى ساعات تقنين أطول مما كانت عليه، وهدر للوقت، وهدم للإنجازات السابقة، ورقم قياسي للمؤتمرات الصحافية، ومجموع هدر أو خسائر في مؤسسة كهرباء لبنان تجاوزت في عهد هودعه، 7.7 مليار دولار أميركي حتى شباط 2014 كما هو مبين في الجدول رقم 1 من الملخص التنفيذي ومفصل في الملحق رقم 2.

1. الإنتاج

1 صيانة وتشغيل معمل دبر عمار والزهراني

في شباط 2011، تمّ تلزيم صيانة وتشغيل معمل دبر عمار والزهراني الى الشركة الماليزية YTL POWER SERVICES لمدة 5 سنوات بكلفة إجمالية تساوي 193 مليون يورو (حوالي 250 مليون دولار أميركي) وهو مبلغ يفوق 3 أضعاف المبلغ الذي دُفع لتشغيل وصيانة هذين المعملين في السنوات الخمس التي سبقت (أي من شباط 2006 الى شباط 2011). وقد طرحت تلك المناقصة التي آلت الى هذا التلزيم بعض التساؤلات لجهة مدى شفافتها وتنافسيتها سيما وان التبريرات التي قدمها الوزير جبران باسيل من أجل ترسية المناقصة على الشركة الماليزية لا تفسر الفروقات الكبيرة بين العروض المقدمة، هذا فضلاً عن ان ما ورد في دفتر شروط المناقصة لم يتم الالتزام الكامل به من قبل الشركة المذكورة.

وكانت مؤسسة كهرباء لبنان قد أطلقت المناقصة لصيانة المعملين وتشغيلهما في أيار 2010 وبعد تمديد فترة التقديم لمدة شهر الى آخر آب 2010 نظراً لعدم ورود أي عرض، حيث تقدّمت ثلاث شركات بملفاتها وهي شركة KEPCO التي كانت تشغل المعملين لمدة 5 سنوات بالاضافة الى شركة ايرانية وشركة روسية. ولكن في ضوء عدم تأهيل الشركتين الايرانية والروسية، تمّ تمديد المهلة للمرة الثانية فتقدّمت شركة YTL POWER SERVICES بملفها، وفازت بالمناقصة بعد انحصار المنافسة بينها وبين شركة KEPCO.

تجدر الاشارة هنا الى أن دفتر شروط هذه المناقصة تضمّن بعض التعديلات التي تلزم الشركة الفائزة ببعض الأعمال التي لم تكن مطلوبة من الشركة المشغلة سابقاً، ومن هذه الاعمال أن تكون قطع الغيار من الشركات الصانعة (ANSALDO-SIEMENS) والحصول على 55 ميغاوات اضافية عبر تحديث المجموعات الغازية في المعملين.

ولقد واجهت وزارة الطاقة والمياه مشاكل عديدة مع الشركة الماليزية، فهي لم تلتزم بكامل دفتر الشروط ولم تؤمن قطع الغيار بشكل دائم من الشركات الصانعة، ولم تلتزم دائماً أيضاً بإجراء الكشوفات العامة والجزئية بوجود ممثلين عن هذه الشركات،

كما ان خبرتها اقتصرت على تشغيل 1500 ميغاوات مقارنةً بـ 70 ألف ميغاوات للشركة المنافسة، اضافة الى انه لم يكن لها ممثل مقيم في لبنان.

عدا عن ذلك، فقد طرأت أعطال كثيرة على المعملين سببها سوء الصيانة وسوء الإدارة، ومثالاً على ذلك ، فإنه وبتاريخ 2011/12/2، وعلى خلفية فصل معمل الزهراني عن الشبكة من قبل العمال توقفت مجموعات المعمل الثلاث وانقطع التيار الكهربائي عن معظم المناطق اللبنانية. على اثر هذه الحادثة، وجّهت مؤسسة كهرباء لبنان إنذاراً إلى شركة YTL الماليزية المشغلة للمعمل حملتها فيه مسؤولية ما حصل كون العمال الذين أوقفوا المعمل يتبعون لها إدارياً، وطلبت منها اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإعادة تشغيل المعمل.

وبتاريخ 2012/6/18، انفصلت مجموعة في معمل دير عمار عن الشبكة بسبب عطل تقني، واستتبع ذلك حالة إنعدام توازن في الشبكة مما أدى الى فصل معمل الزهراني بدايةً وباقي معامل الإنتاج تبعاً، ويومها سادت العتمة الكاملة على كافة الاراضي اللبنانية.

كما أدت أخطاء في التشغيل والصيانة في 2012/8/12 الى تعطيل الباب الفاصل بين مرجل (Boiler) إحدى المجموعات في معمل دير عمار والمدخنة التابعة لها ولم يتم إصلاح هذا العطل حتى تاريخه ، مما يهدد بفصل كامل هذه المجموعة (150 ميغاوات) عن الشبكة في حال حدوث أي عطل على المجموعة البخارية أو توقيفها لأغراض الصيانة.

من جهة أخرى، لم تتحقق نتيجة تحديث المجموعات الغازية زيادة في الطاقة الإنتاجية بأكثر من 40 ميغاوات في أفضل الاحوال بدلاً من 55 ميغاوات المطلوبة في دفتر الشروط والمعلن عنها في مؤتمرات الوزير باسيل الصحافية. وهذه الطاقة الاضافية ليست متواصلة (Noncontinuous)، بينما تراجع انتاج المعملين في أغلب الاوقات إلى أقل من 60% من قدرتهما الاسمية بسبب سوء الصيانة.

وبالرغم من ذلك كله، لم يُفسخ عقد المتعهد عملاً بدفتر الشروط، ولم تتحرك أجهزة الرقابة من تفتيش مركزي وديوان محاسبة لأسباب مجهولة لا يعلمها إلا الوزير وحده والمقربون منه.

2 إعادة تأهيل معمل الذوق والجية

تضمنت خطة الوزير جبران باسيل التي وافق عليها مجلس الوزراء في حزيران 2010، إعادة تأهيل أو استبدال معمل الذوق والجية. وتم لهذه الغاية التعاقد مع الاستشاري KEMA لوضع دفتر شروط تمّ انجازه في آب 2011. واثقَ على أن تتم عملية تأهيل معمل الذوق بناءً على قرض مستقل مقدّم من الصندوق العربي بقيمة 100 مليون دولار أميركي، وذلك من ضمن البرنامج المتفق عليه مع مجلس الانماء والاعمار. أما بالنسبة لإعادة تأهيل المجموعات 3 و 4 و 5 في معمل الجية، فقد قدّم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بناءً على طلب من الدولة اللبنانية قرضاً لمدة 25 سنة بقيمة 25 مليون دينار كويتي (ما يعادل نحو 85 مليون د.أ.). تجدر الإشارة الى أن هذين القرضين ما يزالان بانتظار اقرارهما في مجلس النواب. أما في ما خص الرصيد المتبقي، فتنوي الحكومة اللبنانية الاستعانة بمبلغ 20 مليون دولار أميركي من قرض سابق كان الصندوق العربي قدّمه وأقرّه مجلس النواب في وقت سابق.

وفي تموز 2012، تمّ اطلاق مناقصة عملية التأهيل والتطوير هذه والتي تقضي بإعادة إحياء كامل المجموعات الأربع في معمل الذوق بما فيها مجموعة «ألستوم»، التي تعتبر الأحدث، بحيث تعود هذه المجموعات حسب دفتر الشروط إلى إنتاج طاقتها السابقة وكأنها مجموعات جديدة. كما جرى العمل على محاولة خفض استهلاك الفيول أويل في إنتاج الكيلوات ساعة. وتشمل عملية التأهيل أيضاً تطوير وتجهيز 3 مجموعات في معمل الجية من أصل خمس، على أن يأخذ مجلس الوزراء قراراً بالاستغناء عن مجموعتي توشيبا اليابانيتين بعد أن فشلت المناقصتين الخاصة بتأهيلهما بسبب عدم تأهيل أية شركة في المناقصة الأولى وغياب أي عرض في المناقصة الثانية ويعود ذلك الى عدم احترام المعايير العالمية نظراً لوجود

مواد مسرطنة تلحق الازى بالعاملين بصيانة هاتين المجموعتين . تجدر الاشارة إلى ان الاستغناء عن هاتين المجموعتين يعني عملياً خفض القدرة الإنتاجية لمعمل الجية عن قدراته السابقة التي كان يعمل فيها بخمس مجموعات ، ما لم يجر العمل على استبدالها بوحدات جديدة.

ولقد وافق مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت في 2013/2/6 على عرض مجلس الانماء والاعمار لنتائج المرحلة الاولى لفضّ العروض وهي مرحلة التأهيل المسبق المتعلقة بللمخبرة الفنية ومؤهلات الشركات المشاركة، كما وافق على طلب الموافقة للبدء بالمرحلة الثانية المتعلقة بدراسة الملف الفني والإداري للشركات. وكان قد تمّ استلام أربعة عروض حيث تقدّمت شركتان¹⁴ لإعادة تأهيل المجموعات الإنتاجية رقم 1 الى 4 في معمل الذوق، كما تقدّمت شركتان¹⁵ لإعادة تأهيل المجموعات الإنتاجية رقم 3، 4، و5 في معمل الجيه. ولقد أنهى مجلس الانماء والإعمار تقييم العرض الفني للشركات التي تقدمت لتأهيل معمل الذوق فتمّ استبعاد شركة CNEEC بسبب عدم استيفائها لشروط التأهيل وبقيت هناك عارض وحيد وهو شركة METKA-ANSALDO. أما بالنسبة لمعمل الجية، فقد تبين ان هناك بعض الأمور التقنية العالقة. وقد رفع مجلس الانماء والاعمار تقريراً فيما خص هذه النتائج الى مجلس الوزراء ويبقى الموضوع رهن تشكيل الحكومة وعقد جلسة لها. تأتي هذه المناقصة التي يستغرق انجازها أكثر من سنة ونصف السنة من تاريخ التلزم، بعد 11 عاماً من هدر فاضح للوقت منذ اتخاذ القرار بإعادة تأهيل المعملين واستبدال مجموعتي الجية في العام 2001 في عهد الرئيس رفيق الحريري، وهو الأمر الذي لم يلق آذاناً صاغية من وزراء الطاقة المتعاقبين إما كيداً أو لغياب في الرؤية.

3 الشركة والخصخصة

تلاقى الوزير جبران باسيل مع سلفه الوزير طابوربان فيما خصّ شركة مؤسسة كهرياء لبنان، ورفض السير بها وفقاً للهيكلية التي كان الاستشاري

¹⁴ Metka – Ansaldo, CNEEC

¹⁵ Al Khurafi, CNEEC

MERCADOS قد اقترحها، والتي وافق عليها المجلس الأعلى للخصخصة في أيار 2008، فأصرّ على أن تتم تشكّية مؤسسة كهرباء لبنان ضمن شركة واحدة. وهذا ما يتناقض في حده الأدنى مع ما أقدم عليه الوزير نفسه حين أصر من جهة أولى على تشكّية مؤسسة كهرباء لبنان ضمن شركة واحدة وأقدم من جهة ثانية على تزييم خدمات التوزيع لاحقاً إلى ثلاث شركات. وجاءت التعديلات المقترحة على القانون 2002/462 التي تقدّم بها الوزير باسيل إلى مجلس الوزراء في كانون الثاني 2012- والتي لم تجر إحالتها إلى المجلس النيابي حتى تاريخه- حيث يفترض أن يقر المجلس النيابي هذا المشروع قبل العمل على السير بهذا الاقتناع بالشركة الواحدة. ولقد أدخل الوزير باسيل مفهوم المرحلة الانتقالية إلى القانون التي تكون خلالها مؤسسة كهرباء لبنان شركة مغلقة واحدة، ووضع شروطاً صعبة المنال لانتهاء هذه الفترة الانتقالية، والانتقال من ثم إلى فصل النشاطات في عدة شركات، لتصبح هذه المرحلة الانتقالية وكأنها مرحلة مفتوحة.

المفارقة الغريبة بشأن الممارسة غير القانونية وغير الدستورية ان الوزير باسيل يتصرف وكأن اقتراحه قد أصبح قانوناً بينما هو لم يقر في مجلس الوزراء وقد كان يفترض به ان يعتمد إلى تطبيق القانون الساري المفعول.

وفي ضوء رفض الوزير باسيل لهيكلية المقدمة من الاستشاري MERCADOS، قام بالتعاقد مع استشاري جديد BOOZ & CO في كانون الثاني من العام 2012، لإعادة القيام بالدراسة ذاتها واقتراح هيكلية جديدة لتشكّية مؤسسة كهرباء لبنان. ولقد أنهى الاستشاري BOOZ & CO مهامه في حزيران 2012 وأوصى بهيكلية تقوم على فصل النشاطات وظيفياً خلال مرحلة انتقالية (تقدّر مدتها بسنتين) تكون

خلالها مؤسسة كهرباء لبنان شركة واحدة ليُصار بعدها إلى فصل النشاطات كلياً وقانونياً في شركات مغلقة: شركة للانتاج، شركة للنقل و 3 شركات للتوزيع وتكون هذه الهيكلية رهن نجاح مشروع مقدمي الخدمات في قطاع التوزيع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستشاري أصدر هذه التوصية مع التحفظ لجهة مدى تطابقها مع القوانين المرعية الاجراء نظراً لعدم موافقة الوزير باسيل على تعيين استشاري قانوني

لمواكبة عمل الاستشاري BOOZ & CO، لعلمه المسبق بعدم توافق هذه الهيكلية مع مضمون القانون 2002/462.

من جهة أخرى، وإمعاناً في عدم الالتزام بالقوانين وعرقلة تنفيذ عملية التشرية، لم يتخذ الوزير باسيل أي خطوات ملموسة لتعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان خلال مهلة شهرين بالرغم من ان القانون 2011/181 نصّ على ذلك. هذا فضلاً عن عدم تقيده بشرط تعيين الهيئة المنظمة ضمن المهلة المحددة في القانون وهي ثلاثة أشهر.

تبيّن هذه اللحة التاريخية أن الفترة التي تلت تجريد عملية الخصخصة في العام 2004 لم تشهد أي خطوات تنفيذية هامة باتجاه تشرية وخصخصة مؤسسة كهرباء لبنان، بل تميّزت هذه السنوات التسع بحالٍ من التخبّط والكيد والارتباك واللاقرار وكل ذلك كما يتضح كان على حساب المواطن وزيادة في عذاباته وعلى حساب الاقتصاد وفعاليته والمالية العامة وعبء تفاقم الدين العام.

4 القانون 462 - الهيئة المنظمة

لم تأت خطة الوزير جبران باسيل التي وافق عليها مجلس الوزراء في حزيران 2010 على ذكر الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء لجهة الاستمرار في الالتزام بها وضرورة تشكيلها وإبلائها الصلاحيات التي أولاها إياها القانون. ولكن التعديلات على القانون 2002/462 التي اقترحها الوزير على مجلس الوزراء في كانون الثاني 2012 بيّنت توجهه فيما خص هذا الموضوع. فقد جرّدت التعديلات المقترحة الهيئة من صلاحياتها، وقُلّصت دورها الى دور استشاري في وزارة الطاقة والمياه، ليصبح مقتصرًا على رفع الاقتراحات والتوصيات الى الوزير للمصادقة عليها واستقبال طلبات الترخيص واستكمالها ورفعها الى الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها. ولكن هذه الاقتراحات لم يقرّها مجلس الوزراء ولم تجرِ إحالتها إلى مجلس النواب مما يعني أيضاً ان القانون 2002/462 بنصّه لا يزال ملزماً للجميع وبالتالي يظل القانون بنصه ملزماً للوزير ولا يجوز له الامتناع عن تطبيقه.

بالمقابل، ونظراً لأهمية دور الهيئة المنظمة، أدخل مجلس النواب تأليف هذه الهيئة خلال مهلة ثلاثة أشهر كأحد الشروط لإصدار القانون رقم 181 في 2011/10/5 الخاص بإنتاج 700 ميغاوات وهو ما يعني تأكيد المجلس النيابي على الالتزام بدور الهيئة المنظمة وضرورة المسارعة الى تشكيلها. ولقد انقضت هذه المهلة ولم يعين الوزير باسيل أعضاء الهيئة المنظمة. تجدر الاشارة الى ان حكومة الرئيس فؤاد السنيورة كانت قد توصلت الى لائحة مصغرة من المرشحين لعضوية هذه الهيئة في العام 2008 وذلك على اساس قاعدة ديمقراطية الجدارة.

ويبقى موضوع إنشاء الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء معلقاً الى اليوم وتبقى معه معلقة أيضاً إمكانية الاستعانة بالقطاع الخاص لإنتاج الكهرباء، وذلك بعد مرور 11 سنة على صدور القانون 2002/462 الذي سعى عبره الرئيس رفيق الحريري الى وضع الآليات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية للكهرباء في لبنان وبالتالي إلى تفادي أي عجز في إنتاج الطاقة وتجنب اللجوء الى التقنين، وهو الأمر الذي ما زال اللبنانيون يعانون منه والى الآن وبشكل يومي. فتطبيق القانون 2002/462 كان يفترض ان يشكّل ركيزة الحل الطويل الأمد لمشاكل قطاع الكهرباء التي تنقل كاهل الاقتصاد الوطني والمتأتية عن الخسائر المباشرة الكبيرة التي تتكبدها الخزينة العامة. وتجدر الاشارة الى ان مجموع المبالغ المدفوعة من الخزينة الى مؤسسة كهرباء لبنان قد تخطت 29 مليار دولار أميركي حتى شباط 2014، وهي عبارة عن مجموع المبالغ المحوّلة إلى المؤسسة مع كلفة تمويلها أي مع فوائدها. وهذه المبالغ تُضاف إلى حوالي 5 مليار دولار أميركي سنوياً أو ما يقارب حوالي 10% من الدخل القومي المحلي كخسائر غير مباشرة يتكبدها الاقتصاد الوطني نتيجة لانقطاع الكهرباء وتزايد ساعات التقنين.

5 إفشال محاولات إشراك القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء

أ - رفض التعاون مع الصناديق العربية والدولية لتمويل خطة الطوارئ

رفض الوزير باسيل التعاون مع الصناديق العربية والدولية لتمويل خطة الطوارئ القاضية بإنشاء معامل جديدة بقدرة 700 ميغاوات، موزعة على تركيب

مولدات تبادلية بقدرة 180 ميغاوات في معمل الذوق و 80 ميغاوات في معمل الجية، وإنشاء معمل جديد بقدرة 450 ميغاوات في منطقة دير عمار. فلقد أصّر الوزير على تمويل هذه المشاريع من الخزينة العامة بذريعة أن الاستعانة بالصناديق من شأنه أن يؤخر عملية التلزم، بالرغم من أن هذه الصناديق قدّمت كل التسهيلات اللازمة لتسريع التنفيذ، واقترحت أن يتم إطلاق مناقصات المشاريع قبل إبرام اتفاقات التمويل مع التعهد بتقديم التمويل بشرط أن يلتزم الجانب اللبناني باحترام دفتر الشروط المبني على المعايير الدولية المعتمدة والقائم على الشفافية والتنافسية. وذهبت الصناديق العربية والدولية الى أبعد من هذا الحد إذ تعهدت بتقديم قروض لجهة التمويل بمفعول رجعي (Retroactive Financing)، لكن بشرط الاطلاع والموافقة على دفاتر الشروط كإجراء رقابي يعزّز شفافية العملية ويتأكد من تقيدها بالمعايير الدولية والتنافسية لعمليات التلزم، وهو الأمر الذي يبدو أنه لا يتناسب مع طريقة عمل الوزير، ويمنعه ربما من تحقيق الأهداف التي يتوخّاها من عملية التلزم. وها قد مضت قرابة الخمس سنوات على رفض عروض التمويل الميسرة من الصناديق منذ مطلع العام 2009 وذلك تحت حجج واهية وهي تجنب ضياع الوقت عبر اللجوء الى هذه الطريقة من التمويل.

ب معمل دير عمار 2

كان المجلس الأعلى للخصخصة، وبهدف إنشاء معمل ثانٍ في دير عمار بالشراكة مع القطاع الخاص، قد انجز الدراسات التقنية والقانونية والاستراتيجية بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتمويل، بما في ذلك مستند التصنيف المسبق وطلب التعبير عن الاهتمام تمهيداً لإطلاق العملية. وبعد أن كان الوزير السابق ألان طابوريان قد رفض استكمال هذا المشروع، جاء موقف الوزير جبران باسيل في العام 2010 مماثلاً لموقف سلفه، فرفض المضيّ به بصيغة الشراكة مع القطاع الخاص وقرّر تنفيذها بتمويل من خزينة الدولة. فكان هذا المشروع من ضمن "خطة الطوارئ 700 ميغاوات" التي صدر بخصوصها القانون 181 في

2011/10/13 بغرض تخصيص اعتماد من موازنة الدولة لتمويل هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية. ولكن هذا القانون اشترط أن تُستنفد - قبل اللجوء إلى تمويله من الخزينة العامة - كل المحاولات بسعي من رئيس مجلس الوزراء لتأمين التمويل من الصناديق العربية والدولية، وهو الأمر الذي لم يحصل بنتائاً. هذا مما يعني مخالفة صريحة لنص القانون الذي أقره مجلس النواب.

وفي حزيران 2011، قام الاستشاري AF CONSULT THERMAL ENERGY بإنجاز دفتر الشروط العائد لمعمل دير عمار 2، وتمّ إطلاق المناقصة في 2012/3/12. وبالنتيجة سحبت 26 شركة مؤهلة مسبقاً دفاتر الشروط، وتقدّمت 8 شركات¹⁶ منها بعروضها بتاريخ 2012/7/23. وبعد نجاح 4 شركات في التقييم الفني¹⁷، وبعد الاستعانة بالمعادلة المحددة في دفتر الشروط لمقاربة كلفة انتاج الكيلوواط ساعة، رست المناقصة على شركة

ABENER ENERGIA – BUTEC، على اساس كلفة اجمالية للمعمل بحدود 662 مليون دولار أميركي. وفي ما خص الجدول الزمني للتنفيذ، فإنه كان من المقدر أن يتم الحصول على انتاج بقدرة 354 ميغاوات على اساس نظام الدارة المفتوحة (أي من دون تشغيل التوربين البخاري) وذلك خلال 18 شهراً، بينما الإنتاج على اساس نظام الدارة المختلطة (أي بعد تشغيل التوربين البخاري الرابع) فيتمّ الحصول عليه بعد 9 أشهر من انقضاء المهلة الاولى، وتصبح القدرة الإنتاجية الاجمالية للمعمل 525 ميغاوات في حال استعمال الفيول أو 564 ميغاوات في حال الاعتماد على الغاز الطبيعي كلقيم.

لكن المشكلة التي اعترضت هذه المناقصة تمثلت في أن الرصيد المتبقي من الاعتماد المخصص لإضافة 700 ميغاوات على القدرة الإنتاجية والمحدد بموجب القانون 2011/181 كان قد اصبح بحدود 502 مليون دولار أميركي

¹⁶ MAPNA Group, J&P Avax S.A., SinoHYDRO Corporation Ltd, ABENER Energia-Butec, NORINCO Int. Corp – CSEPDI, GAMA Power Systems Engineering, SEPCO III, El-Ghanem International-Zerock Construction Lebanon.

¹⁷ JP Avax S.A., SEPCO III, ABENER Energia- Butec, GAMA Power Systems Engineering.

وذلك بزعم الوزير¹⁸ بعد أن تمّ توقيع عقد بقيمة 340 مليون دولار أميركي مع شركة BWSC الدنماركية لتركيب مولّدات تبادلية في معمل الذوق والجيه لإنتاج 257 ميغاوات موزّعة بين المعملين.

وبعد طرح الموضوع على مجلس الوزراء بتاريخ 2012/11/14، وبناءً على طلب الوزير باسيل، اتخذ المجلس قراراً بتكليف الوزير التفاوض مع الشركة الفائزة ABENER ENERGIA – BUTEC بهدف تخفيض نطاق الأعمال وبالتالي تخفيض عرضها ليصبح ضمن الاعتماد المتوفر (مما يستوجب تخفيض العرض بحوالي 160 مليون دولار أميركي)، وفي حال فشل هذا التفاوض، يُعاد إجراء المناقصة باشتراك الشركات المؤهلة مسبقاً مع اقتراح الوزير باسيل لبعض التعديلات على دفتر الشروط.

والمفارقة الغريبة انه قد تبين خلال التفاوض أن نطاق الأعمال المطلوبة بحسب دفتر الشروط قد تضمّن أعمالاً غير اساسية صنّفها الوزير باسيل بالرفاهيات وهي أعمال كان يفترض ان لا يدخلها الوزير لو كانت فعلاً كذلك، ويُقال بأنه ضمّنها لغاية في نفس يعقوب، خاصة بأنه برّر إلغائها في مجلس الوزراء بـ:

"وجود معمل كهربائي قائم بكل مكوناته ووجود منشآت النفط التي تتوافر فيها البنى التحتية بالقرب من المعمل المنوي إنشاؤه" حسبما أفاد في تقريره المرفوع إلى مجلس الوزراء بتاريخ 2012/12/14. ومن هذه "الرفاهيات" على سبيل المثال الحماية البحرية، محطة لمعالجة المحروقات، خزانات إضافية، القسطل البحري، إضافة إلى كميات كبيرة قال انها غير ضرورية من قطع الغيار. ويبدو ان الوزير سيعمد لاحقاً إلى تلزيم ما سمّاها "رفاهيات" كإضافات لاحقة على المشروع، أو بطريقة التراضي في ما بعد وبعد ان يصار إلى تأمين التمويل اللازم لها.

¹⁸ لقد ورّع القانون 2011/181 اعتمادات الدفع بما يعادل 850 مليون د.أ. للإنتاج و 247 مليون د.أ. للنقل و 38 مليون د.أ. للتوزيع و 40 مليون د.أ. للدراسات. وبعد توقيع عقد المولدات التبادلية بقيمة 340 مليون د.أ.، يكون الرصيد المتبقي المخصص للإنتاج 510 مليون د.أ. و 325 مليون د.أ. للبنود الأخرى. وبالتالي، فكان بإمكان استئجار بعض الاعمال على شبكات النقل والتوزيع والدراسات والاستعانة ببذات الانفاق المخصصة لها لتغطية النقص الحاصل نتيجة مناقصة معمل دير عمار 2- والبالغ 160 مليون د.أ.، عوضاً عن الاعلان عن فشل المناقصة وتخفيض نطاق الاعمال وإجراء مناقصة ثانية.

أفضت المفاوضات مع الشركة الفائزة ABENER ENERGIA – BUTEC الى تخفيض عرضها بقيمة 97 مليون دولار أميركي بعد تخفيض الاشغال ونطاق الأعمال (وكان دفتر الشروط قد حدد الحد الأقصى لتخفيض نطاق الأعمال بنسبة 10%). وبالتالي، جاء هذا التخفيض قاصراً عن مبلغ 160 مليون دولار أميركي المطلوب تخفيضه لتصبح قيمة العقد من ضمن الاعتماد المتبقي وبالتالي تبقى ضرورة تأمين 63 مليون دولار أميركي.

إزاء فشل هذه المفاوضات مع الشركة الفائزة، رفع الوزير باسيل تقريراً الى مجلس الوزراء طرح فيه عدة حلول بديلة قام بنسفها ليقى على خيار واحد اعتبره الأفضل والأجدي ويتمثل بتعديل دفتر الشروط وإعادة طرح المشروع للمناقصة وحصرها بالشركات الأربع¹⁹ التي كانت قد تأهلت، بذريعة أن ذلك يمكنه من انجاز المناقصة خلال شهرين بدلاً من خمسة أشهر، بالرغم من أن هذا الأمر ينافي مبدأ الشفافية والتنافسية ويجعل المناقصة حصرية.

لم يوافق مجلس الوزراء على اجراء مناقصة ثانية محصورة بالشركات الأربع فقط، ولكن اصرار الوزير على اعتماد المهل القصيرة²⁰ جعل المناقصة عملياً محصورة بالشركات التي كانت قد درست ملف المشروع خلال المناقصة الاولى، وأبعد عنها عنصر المنافسة وحال دون دخول شركات عالمية جديدة، وهي كلها أساليب ملتوية وغير شفافة، وتفقر الى احترام معايير التنافسية الحقبة والصحيحة.

تجدر الإشارة الى أن السبب المعلن وراء فشل المناقصة²¹ الأولى كان عدم توفر الرصيد المالي الكافي لمشروع دير عمار 2 بعد أن أعطى الوزير باسيل

¹⁹ ABENER ENERGIA – BUTEC, Sepco III, Gama, J&P Avax

²⁰ أعلنت إدارة المناقصات عن إطلاق المناقصة بتاريخ 2013/1/3 وتلا ذلك اجتماع استعلامي عقدته الوزارة بعد اسبوعين بتاريخ 2013/1/18، وكانت آخر مهلة لتسليم العروض في 2013/2/2.

²¹ يحكى الكثير عن أن السبب الفعلي لإلغاء المناقصة كان أن صاحب شركة Butec المتضامنة مع شركة ABENER الفائزة بالمناقصة الأولى قد ساءت علاقته مؤخراً بالوزير وان للوزير مصلحة مع الشركة اليونانية JPAVAX التي فازت بالمناقصة الثانية، والتي حُكي عن علاقات تربط ممثليها المحليين بالوزير وبعض مستشاريه.

أولوية التمويل المتوفر في القانون 2011/181 للموَلدات التبادلية التي يتطلّب تركيبها مدة تقارب المدة المطلوبة لإنشاء معامل نظام الدارة المختلطة ، والتي تتميز بكلفة تشغيل مرتفعة جداً بالمقارنة مع كلفة تشغيل معمل دير عمار 2 الذي يعمل على تقنية الدارة المختلطة.

بالفعل، فبعد إلغاء نتائج هذه المناقصة، تمّت إعادة اطلاق مناقصة جديدة بعد تعديل دفتر الشروط الاساسي²² بهدف تقليص الكلفة، فتمّ تخفيض جهوزية المعمل (Availability) وكذلك عوامل الأمان (Redundancy) وإلغاء بعض الأعمال التي كانت مطلوبة في المناقصة السابقة، فتمّ تقليص بند قطع الغيار، وبند التمديدات للمحروقات، وتمّ اختصار طول المدخنة من 160 متراً إلى حوالي 60 متراً مما له تبعات بيئية خطيرة وربما مواقف سلبية من القاطنين في تلك المنطقة ، كذلك أيضاً الاستغناء عن المولد الاحتياطي الذي يشغل المجموعات في المعمل ككل.

انتهت آخر مهلة لاستلام العروض في 2013/2/2، حيث تقدّمت 4 شركات فقط بعروضها (بعد أن كانت 8 شركات قد شاركت في المناقصة الاولى من أصل 26 شركة سحبت الملف)، من ضمنها شركتان كانتا قد تأهلتا في المناقصة السابقة (الصينية SEPCO III واليونانية JP Avax). أما الشركة الثالثة التي تقدّمت بملفها فهي شركة الغانم التي كانت استبعدت في المناقصة الأولى، كما تقدّمت شركة صينية جديدة اسمها ESSAR PROJECTS LIMITED لكنها رُفضت لعدم استيفائها شرط الخبرة المطلوبة في مشاريع مماثلة. كما تجدر الإشارة الى أن الشركات الكبرى، التي كانت قد عرضت تجهيزات ذات مواصفات أوروبية، لم تشارك في هذه المناقصة الثانية ومنها شركة ABENER ENERGIA – BUTEC الاسبانية، والشركة التركية المشاركة مع SIEMENS. وتدل هذه المشاركة الضئيلة على تأثر مصداقية الدولة اللبنانية بطريقة التعامل غير الجدية لوزارة الطاقة والمياه مع الشركات العالمية في المناقصة السابقة. كما تدل أيضاً على النقص الكبير في الشفافية

²² لم يوافق البنك الدولي على دفتر الشروط المعدل.

في إعداد دفاتر الشروط لغياب رقابة الصناديق عليها، عدا عن ضيق مهلة الأسبوعين التي أعطيت عملياً لتقديم العروض، والتي جعلت المناقصة حصرية مما أدى إلى تغيّب بعض الشركات العالمية وأفقدت المناقصة من ثم عنصر المنافسة المطلوب.

وبالنتيجة، فقد تمّت ترسية المناقصة على شركة JP AVAX اليونانية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 492 مليون دولار أميركي بعد انكشاف الأسعار²³ وتخفيض نطاق الأعمال، علماً أن علامات استفهام كثيرة ترددت ونشرت في الصحف عن الأهلية الفعلية لهذه الشركة للقيام بالأعمال المطلوبة في دفتر الشروط، واتهامها بتزوير أوراق الخبرة ومستندات اخرى للمناقصة.

والأغرب من ذلك كله أن الوزير عقد مؤتمراً صحافياً بتاريخ 2013/4/12، ادّعى فيه أنه حقق وفراً للبنان قدره 96 مليون د.أ. نتيجة إعادة المناقصة، وادّعى أنه حقق كذلك زيادة في القدرة الإنتاجية للمعمل قدرها 12 ميغاوات، ويأتي ذلك كتغطية على علامات الاستفهام الكبيرة التي دارت عن الصفقة التي تحكّمت بالمناقصة. وبالفعل، لم يشر الوزير باسيل في مؤتمره الصحافي الى أن تقليص نطاق الأعمال هو الذي خفّض الكلفة، ولم يكن هذا التخفيض نتيجة حسن تفاوضه مع الشركة العارضة بل جزاء قيامه بالتخلي عن أجزاء أساسية من المشروع. ويكفي فقط معرفة أن إلغاء خط الربط البحري (Single Point Mooring)، أو القسطل البحري، يحقق وفراً يتجاوز الـ 60 مليون دولار أميركي من دون الإشارة إلى إلغاء ما قيمته 20 مليون دولار أميركي من قطع الغيار بعد تعديل دفتر الشروط ، وتخفيض عدد خزانات الوقود وعوامل الأمان وغيرها من الأعمال التي يفترض أن يُصار إلى تلزيم بعضها لاحقاً.

كذلك لم يجب الوزير على الأسئلة التي طُرحت عليه وقتها بأن لا يُصار لاحقاً إلى تلزيم قسم من هذه الأعمال بطريقة التراضي أو تُضاف لاحقاً على أعمال المتعهد من خلال جداول مقارنة. كما ان الوزير لم يجب على الأسئلة التي

²³ قياساً على معادلة متوسط الكلفة على سنوات التشغيل (levelized cost)، جاء سعر SEPCO III أعلى فقط بـ 0.01 USC/KWH من السعر المقدم من JP AVAX !!

طرحت حول حقيقة زيادة الطاقة المنتجة²⁴ في المعمل والمعلن عنها في العرض المقدم من الشركة الفائزة JP AVAX، وهي التي كانت قد قدمت في عرضها في المناقصة الأولى للوحدات والتكنولوجيا ذاتها، قدرة إنتاج أقل بـ12 ميغاوات (526 ميغاوات في المناقصة الأولى لتصبح 538 ميغاوات في المناقصة الثانية)، إلا إذا كانت الزيادة هي فقط على الورق طالما ليس هناك من عيون تراقب وتحاسب. كذلك أيضاً لم يتم الاتيان على ذكر تقصير طول ال مدخنة وتداعيات ذلك المالية وأكثر من ذلك البيئية وما قد يتأتى عن ذلك من ردود فعل سلبية من قبل المواطنين القاطنين في تلك المنطقة.

اج مذكرات التفاهم مع القطاع الخاص

التزم الوزير جبران باسيل بمسار سلفه الوزير ألان طابوريان، فرفض بدوره الترخيص للشركات اللبنانية الأربع الخاصة²⁵ التي كانت قد وقّعت مذكرات تفاهم مع وزارة الطاقة والمياه في العام 2007 على أساس البدء بإنتاج الكهرباء في العام 2010، ولم يتمكن من ثم أي منها من الانتقال الى مرحلة الإنتاج الفعلي للكهرباء مما ضيع على لبنان فرصة ذهبية لزيادة حجم الطاقة الانتاجية من الطاقة الكهربائية مع انه في أمس الحاجة اليها.

6 حلول بديلة لسدّ الحاجة الآتية للإنتاج

أ - المولدات التبادلية

رفض الوزير جبران باسيل فكرة سلفه فيما خصّ توليد 1000 ميغاوات عن طريق المولدات التبادلية واعتمد رؤية الرئيس فؤاد السنيورة لجهة تحديد القدرة الإنتاجية لهذه المولدات بـ200 الى 300 ميغاوات فقط.

²⁴ يدخل في احتساب معادلة متوسط الكلفة عوامل عديدة أهمها المهلة الزمنية لتنفيذ المعمل وكمية الطاقة المنتجة.

²⁵ شركة كهرباء زحلة، شركة طاقة الرياح اللبنانية ش.م.ل.، شركة كهرباء جبيل، شركة كهرباء عاليه.

ولكن الاختلاف مع رؤية الرئيس فؤاد السنيورة تكمن في تحديد مصدر التمويل. فبينما كان الرئيس فؤاد السنيورة قد توصل الى تمويل هذا المشروع وكذلك مشروع المعمل الجديد في دير عمار العامل بنظام الدارة المختلطة من خلال الصندوق العربي (الذي كان يتفاوض مع الدولة اللبنانية باسم جميع الصناديق العربية والدولية). فقد تجاهل الوزير جبران باسيل الاستعانة بالصناديق وأعتمد على موازنة الدولة لتمويل هذين المشروعين غير عابئ بما يرتبه ذلك من أكلاف اضافية لجهة خدمة الدين العام ومخاطر لجهة تأمين السيولة التي تحتاجها الخزينة.

لقد صدر القانون 181 في 13/10/2011 وخصّص مبلغ 1772 مليار ليرة لبنانية من الموازنة العامة لإنتاج 700 ميغاوات، هي مضمون مشروع "خطة الطوارئ 700 ميغاوات" القاضي بإنشاء معامل جديدة بقدرة 700 ميغاوات بتمويل من الدولة اللبنانية، 180 ميغاوات في الذوق و 80 ميغاوات في الجيه عن طريق المولدات التبادلية و 450 ميغاوات في دير عمار عن طريق معمل بنظام الدارة المختلطة. الا أن هذا القانون تضمّن إشارة الى وجوب البحث أولاً عن تمويل من الصناديق حيث أجاز القانون للحكومة " إيجاد مصادر تمويل من خلال قروض ميسرة على أن يسعى رئيس مجلس الوزراء لدى الصناديق والهيئات الاقليمية والدولية لتأمين التمويل اللازم".

وقد تمّ اطلاق المناقصات لتركيب محرّ كات تبادلية متوسطة السرعة لتوليد الطاقة الكهربائية، في مواقع المحطات الحرارية في الذوق والجيه في 12 آذار 2012 حيث شاركت 4 شركات من أصل 7 شركات سحبت دفلتر الشروط²⁶. تجدر الإشارة إلى أنه تمّ رفض العرضين المقدمين من شركتي:

1- WARTSILLA لمحطة الذوق والجيه لأسباب شكلية (التأخر 24

ساعة في تقديم كتاب الضمان المصحح).

²⁶ لمعمل الذوق: CATERPILLAR ،Wartsilla Finland ،BWSC- MAN

لمعمل الجيه: SAKR POWER SYSTEMS ،Wartsilla Finland ،CATERPILLAR

2 شركة صقر لمحطة الجية بسبب عدم مطابقتها لشروط الخبرة والقدرات المالية المطلوبة.

وانحصرت المناقصة بالتالي بشركتي BWSC-MAN و CATERPILLAR، وتمت ترسية العقد على شركة BWSC الدنماركية بالشراكة مع شركة MAN بقيمة 340 مليون دولار أميركي، أي بكلفة 1.25 مليون دولار أميركي لكل ميغاوات لتوريد مولدات تبادلية بقدرة اجمالية تساوي 257 ميغاوات (تقدمت الشركة بوحدات قدرتها الإسمية 272 ميغاوات) موزعة بين معلمي الذوق والجية.

اتسم قرار الترسية هذا بعدم الشفافية وعدم الوضوح في دفتر الشروط، ومرة أخرى بسبب غياب الدور الهام والأساسي الذي كانت لتلعبه مشاركة الصناديق العربية والدولية. وقد حصلت خلافات بين الشركات العارضة والوزير باسيل، شرحها الأخير في تقريره 5919/ تاريخ 2012/9/8، المرفوع إلى مجلس الوزراء. إلا أن مجلس الوزراء أخذ قراراً متسرعاً غير مدروس جزه إليه الوزير باسيل بترسية المناقصة على شركة BWSC. وقد تسبب هذا القرار بهدر للمال العام بقيمة 48 مليون دولار أميركي بالحد الأدنى، بالمقارنة مع عرض شركة CATERPILLAR، و 68 مليون دولار أميركي بالمقارنة مع عرض شركة WARTSILLA الذي رُفض كما ذكرَ آنفاً لأسباب شكلية.

بالفعل، فقد اعتمد الوزير في دفتر شروط المناقصة معادلة سعر "متوسط الكلفة" على مدى 20 سنة تشغيل "Levelized cost". إلا أن اعتماد هذه المعادلة والترسية على أساسها غير منطقي في حال كانت هناك فروقات كبيرة في أسعار كلفة إنشاء المعمل "Capital Expenditures" عند العارضين، خصوصاً وأن أحداً لا يعلم كيف ستتطور كلفة التشغيل والصيانة على مدى 20 سنة. لكن إصرار الوزير على اعتماد سعر "متوسط الكلفة"، أرسى المناقصة على شركة BWSC بكلفة إنشاء بلغت 340 مليون دولار أميركي وذلك بعد مبادرة الشركة إلى تخفيض حوالي عشرة ملايين دولار أميركي من

مبلغ عرضها الأول، مستبعداً بذلك شركة CATERPILLAR التي كانت قد تقدّمت بعرض قيمته 292 مليون دولار أميركي، أي أقل بـ 48 مليون دولار أميركي، وهو عرض لربما كان مرشحاً للتخفيض فيما لو جرت مفاوضاتها. هذا مع العلم أن شركة CATERPILLAR كانت صاحبة شروط التنفيذ وفق الجدول الزمني الأفضل بفارق 13 أسبوع عن شركة BWSC التي يرتبط ممثلها في لبنان بعلاقات مميزة مع حلفاء الوزير.

من جهة أخرى، فلو لم يتم رفض شركة WARTSILLA لأسباب شكلية، لكانت هي الفائزة، على شركة BWSC لناحية كلفة إنشاء المعمل "Capital Expenditures" بفارق حوالي 68 مليون دولار أميركي، علماً أنها كانت أيضاً صاحبة السعر الأدنى على قاعدة سعر "متوسط الكلفة".

ولم يتوقف هدر المال العام عند هذه الحدود، بل تبيّنت فضيحة أخرى نتيجة عدم الالتزام بدفتر الشروط من قبل الوزارة كما من قبل شركة BWSC بعد ترسية المناقصة عليها، إذ أخّلت الشركة بما جاء في المادة 3-12 من دفتر الشروط المتعلقة بمعاينة مواقع العمل والأعمال المتعلقة بتحضير هذه المواقع والتي تشمل "إزالة والتخلص من المواد والأبنية القائمة، والتخلص من المعدات والوقود والخرردة..." والذي "يجب على العارض أن يقدر القيمة النقدية للمواد المراد التخلص منها، وشمل هذا التقدير في سعر عرضه" على أن "يحتفظ صاحب العمل (الوزارة) بحقه بقبول تقييم العارض أو تعيين لجنة خاصة لإعادة التقييم".

إلا أن أياً من البنود الواردة في دفتر الشروط لم يجر احترامها، إذ استحوذت الشركة المتعهدة BWSC على ما تريد من المواد والمعدات، ولم تقدم اللائحة المطلوبة في دفتر الشروط ولم تخمّن أثمانها، ولم تسأل وزارة الطاقة والمياه عن حق الخزينة في ذلك، وهي بذلك لم ترع تلك الحقوق. وبالنتيجة تحقق هدر بمئات آلاف الدولارات هو ثمن الكابلات والنحاس والمعدات الكهربائية

والميكانيكية من عنفات غازية ومحولات في منطقة محطة التحويل 33 كيلوفولت، وهذا الهدر كان ليتدعى ملايين الدولارات لولا انتباه البعض في

مؤسسة كهرباء لبنان ولولا أن هذا الموضوع تمت إثارته في وسائل الاعلام من قبل نواب كتلة المستقبل النيابية.

تجدر الإشارة أخيراً الى أن ضمن فترة التفاوض تقدّمت شركة BWSC بالتعاون مع مصرف HSBC والصندوق الألماني EKF بعرض تمويلي الى الدولة اللبنانية بفائدة 4.3 في المئة، وفترة سماح، بحيث تبدأ الدولة اللبنانية بتسديد الدفعات بعد ستة أشهر من تاريخ بدء الأشغال . وكان الوزير جبران باسيل قدم كتاباً بهذا الصدد إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير المال محمد الصفدي في 2012/11/9. وما زال هذا الموضوع رهن انعقاد مجلس الوزراء للتأكيد على الموافقة الاستثنائية التي أعطيت لهذا الموضوع في ظل استقالة حكومة الرئيس ميقاتي.

لب البواخر

أما المشروع الثاني الهادف الى سدّ الحاجة الآنية لإنتاج الكهرباء فكان استقدام البواخر لتكون بمثابة معامل عائمة، ترسو بالقرب من المعامل القائمة، وذلك تسهيلاً لاستخدام الشبكات القائمة.

ولقد تضمّنت خطة الوزير جبران باسيل استقدام البواخر المنتجة للكهرباء من أجل حلّ مشكلة الإنتاج ضمن اجراءات القريب العاجل والهادفة الى سدّ النقص الحاد المتوقع لصيف العام 2010 ولتأمين بديل على مدى سنتين أو ثلاثة سنوات خلال عملية إعادة تأهيل معملَي الذوق والجية. وهكذا تقدّم الوزير باسيل من مجلس الوزراء في 2012/10/25 بعرض من شركة واحدة فقط، هي الشركة التركية KARADENIZ، متجاوزاً بذلك كافة معايير الشفافية والتنافسية في إجراء المناقصات، ليجمّد ويُعاد النظر به بسبب عرض حصل عليه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من شركة GENERAL ELECTRIC تقترح فيه حلاً بديلاً هو عبارة عن إنشاء معمل بغضون عام واحد وإنتاج الكهرباء بكلفة أقل من البواخر، ولكن شركة GENERAL ELECTRIC عادت ونفت تقديم مثل هذا العرض، وعزت الأمر الى سوء تفاهم سببه مبادرة أحد موظفي الشركة في

المنطقة الذي قدّم العرض خلافاً للأصول. وأدى هذا الأمر الى إثارة الشكوك وتقاذف اتهامات السمسرة وإبرام الصفقات المشبوهة وقبض العمولات في عملية التلزيّم. كما برزت أصوات تشكك في قانونية هذا المشروع من حيث مخالفته لقانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم 2002/462 الذي يحصر إصدار التراخيص لإنتاج الكهرباء بالهيئة المنظمة.

ثمّ أعيد إطلاق هذا المشروع وتعاقدت وزارة الطاقة والمياه مع الاستشاري POYRY في كانون الأول 2011 للمساعدة في تقييم العروض المقدّمة للبواخر وقد توصلّ الاستشاري الى تأهيل ثلاث شركات فقط من أصل 9 شركات كانت قد تقدّمت بعروض، ولكن بناءً على طلب وزارة الطاقة والمياه، تمّ تقييم العروض المالية العائدة الى كل الشركات المتقدّمة، بما فيها الشركات غير المؤهّلة. وقد انحصرت المنافسة أخيراً بين شركة KARADENIZ التركية وشركة WALLERMARINE الاميركية حيث تمّ رفع عرضيهما الى مجلس الوزراء. وأفضت المفاوضات الى فوز شركة KARADENIZ التركية وتمّ توقيع العقد في تموز 2012 لمدة ثلاثة سنوات لإنتاج 270 ميغاوات، على أن تصل البخارتان بغضون 120 يوم للباخرة الاولى و 180 يوماً للباخرة الثانية من تاريخ سداد الدفعة الأولى، التي تمت بتاريخ 2012/12/12، وبالتالي دخل العقد حيّز التنفيذ في هذا التاريخ.

وفي 2013/2/26، رست الباخرة الاولى بقدرة 180 ميغاوات، المسماة "فاطمة غول سلطان" قبالة معمل الذوق بعد انجاز الأعمال التقنية واللوجيستية. وفي 2013/3/25، تمّ ربط الباخرة بشبكة النقل عبر معمل الذوق وبدأت بانتاج الكهرباء، لتتوقف المولدات فيها عن العمل في 20 نيسان وكامل المجموعات في 26 من الشهر ذاته، اي بعد أقل من شهر على البدء ب الإنتاج، بسبب أعطال أصابت كامل مضخات وبخاخات الفيول نتيجة عدم مطابقة مواصفات الوقود المستعمل مع ما ورد في دفتر الشروط حسب ادّعاء شركة KARADENIZ، وهو الأمر الذي ناقضه تقرير التفتيش المركزي الذي طالب مؤسسة كهرباء لبنان باستيفاء الغرامات من الشركة التركية عن ايام التعطيل.

ومن جديد يتسبب عدم وضوح دفتر الشروط وتناقضه في مشاكل بين الدولة والمتعهد. وبالنتيجة توقفت الباخرة الأولى عن الإنتاج في الفترة الممتدة بين 26 نيسان و 3 حزيران، أما الباخرة الثانية فقد تأخرت هي الأخرى عن موعدها المقرر في 28 حزيران الماضي، فوصلت في 13 آب، وبدأت رسمياً بالإنتاج في 2 ايلول.

وبذلك، يكون هذا المشروع قد انطلق متعثراً بعد تأخير دام سنتين، اتسمت بانعدام الشفافية والمنافسة في إجراء المناقصات وتقاذف التهم وهو في المحصلة ليس إلا حلاً مؤقتاً ومرحلياً لمدة ثلاث سنوات، كما أنه حلّ مكلف حيث تبلغ كلفة استئجار البواخر وتشغيل وصيانة وحدات إنتاج 270 MW مركّبة عليها، على مدى ثلاث سنوات حوالي 390 مليون دولار أميركي.

ان السؤال الذي يطرح: ألم يكن من الأجدى إنشاء معمل إنتاج بقدرة متساوية في حدّه الأدنى وكانت كلفته لتكون أقل؟ وهو الأمر الذي كان معروضاً على لبنان من خلال الصناديق العربية والدولية ومن خلال الصندوق العربي في مطلع العام 2009.

من يتحمل مسؤولية هذا الهدر للمال العام عندما كان بالإمكان تلافي اللجوء الى هذا الخيار المؤقت والمكلف لو كان تمّ الاتفاق مع الصندوق العربي والصناديق العربية والدولية في العام 2009 على إنشاء المعمل الجديد والمحركات التبادلية التي أبدت الصناديق العربية والدولية استعدادها لتمويل انشائها.

أج - الطاقة المتجددة

تعهد وزير الطاقة جبران باسيل والتزم في عدّة مناسبات بأن يردف إنتاج الطاقة الكهربائية وذلك بالاعتماد على الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية الحرارية والخلايا الفوتوفولتية والوقود الحيوي ومعالجة النفايات والطاقة الهيدروولوكية، وذلك بما يسمح بتحقيق التزام لبنان في قمة الأمم المتحدة للمناخ المنعقدة في كوبنهاغن في كانون الاول 2009 بإنتاج 20% من الطاقة المستهلكة في لبنان من الطاقة المتجددة بحلول العام 2020، والتي كان قد

اقترح تخفيضها إلى 12% في البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري (2009-2011). كما أن مجلس الوزراء كان قد وافق بتاريخ 2011/11/10 على الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة للأعوام 2011-2015، وكلف وزير الطاقة متابعة تنفيذها.

إلا أن كل هذه الالتزامات والتعهدات نامت في الأدراج، تارة بحجة عدم وجود قانون يسمح بذلك، كما أعلن الوزير باسيل في 2012/2/27 متناسياً ومتجاهلاً القانون 2002/462، وطوراً بحجة إعداد دفاتر الشروط اللازمة، ودائماً لغياب الرؤية وسوء الإدارة وهو لذلك كان يمارس قدراً كبيراً من التهويل على زملائه الوزراء لدفعهم إلى الموافقة على طروحاته. إلى أن أعلن في 20 آذار 2013، وقبل يومين من استقالة حكومة الرئيس ميفاتي، عن استدرج عروض لإنشاء مزرعة رياح لإنتاج من 50 إلى 100 ميغاوات، تتعاقد بنتيجته مؤسسة كهرباء لبنان بموجب دفتر الشروط مع القطاع الخاص لشراء الكهرباء المنتجة لمدة 20 سنة يمكن تمديدها لخمس سنوات إضافية. وحدد تاريخ 21 أيار 2013 موعداً أخيراً لتقديم العروض. بناءً على ذلك أبدت أكثر من 30 شركة اهتمامها بهذا المشروع وقدمت 4 شركات عروضها.

ونتيجة هذا التأخير وهذا التردد وهذا الضياع، وقع على كاهل مؤسسة كهرباء لبنان المزيد من الهدر والمزيد من العجز المتفاقم في موازنة المؤسسة والخزينة اللبنانية، علماً أن إنشاء مشاريع الطاقة المتجددة يساهم في تخفيض جزء من هذا العجز، لاسيما من خلال إنتاج الطاقة بواسطة الرياح، وذلك بعد أن أظهرت الدراسات الأولية أن كلفة إنتاج الكيلوواط قد يبلغ في حده الأقصى نحو 12 سنتاً، في حين أن الكلفة التي تتكبدها المؤسسة لإنتاج الطاقة عبر المعامل الحرارية تتراوح بين 20 و40 سنتاً للكيلوواط وبمعدل وسطي هو 24 سنتاً للكيلوواط.

يوضح هذا السرد للأحداث التي رافقت هذه المشاريع، كيف وُضعت العقبات أمام بعضها بعضاً، وكيف لم يتم السير بالبعض الآخر منها لأسباب سياسية. ولكن النتيجة واحدة، وهي إضاعة للوقت وتقنين عانى منه اللبنانيون، ولا يزال

يرافقهم الى اليوم، لا بل تفاقم مع تدني القدرة الإنتاجية وازدياد الطلب على مَرّ السنين، وخسائر بالمليارات من الدولارات تلحق بالاقتصاد الوطني وبالمالية العامة، وهو الأمر الذي ترافق مع ارتفاع وتيرة الضجيج الاعلامي والعناد غير المنتج وغير المجدي.

.II. النقل

1 شبكة 220 كيلوفولت

تضمّنت خطة الوزير جبران باسيل انجاز الربط في شبكة التوتر العالي 220 كيلوفولت في المنصورية على أن يتم ذلك خلال العام 2010 نظراً لأهميتها في رفع مستوى استقرار شبكة النقل وتخفيض الخسائر التقنية البالغة حوالي 15%. ولم يشهد العام 2010 أي تقدّم على هذا المسار نظراً للاعتراض المستمر لأهالي منطقة المنصورية على اعتماد مبدأ خطوط النقل الهوائية. وفي العام 2011، وبعد مضي 8 سنوات على اقتراح الرئيس رفيق الحريري مدّ خطوط نقل جوفية لحلّ مسألة وصلة المنصورية، عاد مجلس الوزراء لدراسة هذه الإمكانية. ولكنه اتخذ قراراً في 2011/11/16 أصرّ فيه على مدّ خطوط هوائية للتوتر العالي في المنصورية، ثمّ عاد وطرح إمكانية استملاك الشقق التي يعترض سكانها على المشروع، و كانت النتيجة مزيد من الارتباك والضياع وتضييع الوقت وهدر المال العام. وفي 2013/2/6، تمّ إدراج بند على جدول أعمال مجلس الوزراء، طلب فسخ العقد مع متعهد تركيب خطوط التوتر العالي في منطقة المنصورية لعدم التمكن من تنفيذ المشروع لتاريخه نتيجة الخلافات القائمة حولها مع الأهالي وبهدف توفير الأموال المترتبة كتعويضات للمتعهد . في المحصلة تتفاقم المشكلة وتتفاقم معها تداعياتها المالية والفرص الضائعة.

2 - المركز الوطني للتحكم (National Control Center)

تمّ انجاز هذا المركز نهائياً في أيار 2011، بعد 12 عاماً من التأخير، حيث تمّ استلام معظم أجزائه في شهر تشرين الثاني 2011 باستثناء جزء وحيد بسبب عدم اكتمال خط المنصورية لكونه يربط محطات وشبكات عدة، وبلغت كلفته حوالي 45 مليون دولار أميركي تمّ تمويلها من الصندوق العربي للتنمية. ويسمح هذا المركز بالتحكم وإدارة الشبكة الكهربائية ومعامل الإنتاج وحركة الطاقة عليها، عبر 72 وحدة نائية (RTU) مركّبة في 72 محطة تحويل بما فيها معامل الإنتاج، بواسطة شبكة ألياف ضوئية متطورة.

شكّل التأخير في إنجاز هذا المركز سبباً أساسياً للمشاكل الفنية التي عانت منها مؤسسة كهرباء لبنان، لا سيما قطع الكهرباء والأعطال، خصوصاً في محوّلات التوتر المتوسط، كما أدى أيضاً إلى غياب التفاعل المباشر مع معامل الإنتاج ومحطات التحويل وشبكات النقل القديمة منها والحديثة.

كما أثر هذا التأخير على أعمال الصيانة إذ انه بغياب مركز التحكم، لجأت مؤسسة كهرباء لبنان الى التحكم يدوياً بإدارة شبكة النقل مما تسبب بحدوث مشاكل فنية وسقوط ضحايا من العمال خلال أعمال الصيانة، ذلك بالإضافة الى الاكلاف الكبيرة الناتجة عن انعدام الكفاءة.

لكن المشكلة الكبيرة التي برزت اليوم، وبعد صرف كل هذه الأموال، هي انه لا يتم استغلال مركز التحكم بكافة إمكانياته وقدراته، كما أن صيانتته بالشكل التقني المطلوب لا تتم لأسباب غير مفهومة، ولا تجري محاسبة أو مساءلة أحد على ذلك. وبالفعل، فإن حوالي 30% من الشبكة الكهربائية هي غير مرئية من مركز التحكم وبالتالي لا يمكن الحصول على معلومات منها، والسبب يعود إلى انقطاع كابل الألياف الضوئية الذي يربط بين محطة التحويل في بعلبك ومحطات التحويل في الشمال منذ أكثر من ثمانية أشهر، أي أن هناك 18 محطة تحويل لا يمكن قراءة معطياتها والتعرّف إلى حالتها، ومن بينها معمل دير عمار، وبالتالي فإن حوالي ثلث انتاج الكهرباء في لبنان لا يمكن التحكم به.

ثمة من يقف وراء هذا النمط من الاستهتار وهذا الهدر للمال العام، لأنه يرغب في التستر على أحوال الصيانة المتردية للكثير من معامل الإنتاج كما سبق وتمّ ذكره، وتظهر الوقائع أن المسؤول الأول عن هذا التردّي لا يريد أن يعرف المواطن حقيقة الشبكة الكهربائية وواقعها المتردي.

III. التوزيع

1 تحديث ومكننة الفوترة والجباية

تابع الوزير جبران باسيل موقف سلفه الوزير ألان طابوريان الراض لفضّ العروض الخمسة التي كانت قد وردت في نيسان 2008 في ما خصّ مشروع عدّادات التحكّم عن بعد (CMM). كما رفض استكمال المشروع بصيغته الأصلية، فقام بلعادة إطلاق عملية التلّزيم بعد الدمج بين مشروع عدّادات التحكّم عن بعد (CMM) ومشروع مقدمي الخدمات (SP)، واصبحت المهام تضم تركيب وتشغيل وصيانة عدادات التحكّم عن بعد وإدارة الفوترة والجباية بالإضافة الى تشغيل وصيانة شبكة التوزيع على أن تقوم الدولة بتمويل هذا المشروع المقدّرة كلفته بـ300 مليون دولار أميركي بحسب خطة الوزير باسيل والتي يصرّ الى تأمينها من الوفر المتوقّع نتيجة تحسّن الجباية وإيقاف الهدر. وفي حين كانت الصيغة الاساسية للمشروع تعتمد على تمويل القطاع الخاص. وبناءً على ذلك، فإنّ المشروع المقدم من الوزير باسيل كان يفترض الحصول على صكّ تشريعي من مجلس النواب يسمح لمؤسسة كهرباء لبنان بالاقتراض غير المباشر.

وكان مجلس الوزراء قد أجاز لوزير الطاقة والمياه جبران باسيل بتاريخ 2010/5/12 التعاقد مع الاستشاري NEEDS لإعداد دفاتر الشروط لاستكمال مشروع معالجة النزف المادي لدى مؤسسة كهرباء لبنان. وفي 2010/12/21، وافق مجلس إدارة كهرباء لبنان على دفاتر الشروط حيث تمّ تقسيم لبنان الى 3 مناطق: الشمال، الجنوب، بيروت والبقاع (منطقة واحدة). وجاءت مدة العقد 4 سنوات قابلة للتجديد (بخلاف ما جاء في ورقة الوزير حول سياسة قطاع الكهرباء التي حدّدت مدة العقد بثلاث سنوات في ما خصّ هذا المشروع). وقد عرض مجلس إدارة مؤسسة كهرباء

لبنان الملف على سلطتي الوصاية، أي وزارة الطاقة والمياه ووزارة المالية. في 2011/1/12، وافق الوزير باسيل على دفاتر الشروط ، ولكنه عدّلها بحيث منع شركات الامتياز من الاشتراك. وفي 2011/4/27، رفضت وزيرة المالية في حكومة الرئيس سعد الحريري ريا الحسن فتح اعتماد لتمويل المشروع نظراً لوجود مخالفات قانونية وإدارية في دفتر الشروط. كما أكد وزير المالية محمد الصفدي في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي على هذا القرار بالرفض بتاريخ 2011/8/5. لكن وبالرغم من رفض وزارة المالية، استمرت مؤسسة كهرباء لبنان بإجراءات التلزم بتوجيهات من الوزير جبران باسيل. والغريب ان وزير المالية محمد الصفدي وافق على فتح الاعتماد بقيمة 780 مليون دولار أميركي مستنداً الى " وعد" من الوزير جبران باسيل بأن التلزم لن يرتب على الخزينة أي أعباء اضافية. وفي ذلك مفارقة غريبة بأن يرتضى وزير المالية بقبول تفسيرات شكلية غير مقنعة من زميل له بشأن مبالغ التزامات تترتب على الدولة اللبنانية من خلال إحدى مؤسساتها وذلك بمبلغ في حدود 780 مليون دولار أميركي، وهي في حقيقة الأمر تمثل مخالفة صريحة لنصّ القانون رقم 5 تاريخ 1989/1/5 ولنصّ المادة 88 من الدستور لجهة تحميل إحدى مؤسسات الدولة أعباء الاقتراض، وتحميل العبء لخزينة الدولة اللبنانية من دون الحصول على إذن من السلطة التشريعية.

من جهة اخرى فقد تمّت ترسية ثلاثة عقود حيث تمّ تلزم منطقة الشمال الى شركة BUS التابعة لشركة BUTEC بقيمة 261 مليون دولار أميركي ، ومنطقة الجنوب الى شركة NEUC التابعة لشركة دباس بقيمة 290 مليون دولار أميركي ، ومنطقة بيروت والبقاع الى شركة KVA التابعة لشركة ARABIAN CONSTRUCTION COMPANY (ACC) بقيمة 234 مليون دولار أميركي. وتجدر الإشارة الى أن شركة NEUC التابعة لشركة دباس كانت قد حلّت في المركز الثاني ولكن ترسية العقد عليها تمّت في ما خصّ منطقة الجنوب بعد اعتذار الشركة الفائزة عن تقديم التعهّد المالي المطلوب.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن قيمة هذا الاعتماد البالغة 780 مليون دولار أميركي تفوق القيمة التي وردت في ورقة سياسة قطاع الكهرباء حيث كانت قد قُدرت كلفة المشروع بـ300 مليون دولار أميركي، كما أن هذا الاعتماد يشكل فعلياً قرصاً تحصل عليه الدولة وتلتزم به باسم مؤسسة كهرباء لبنان وهو يستلزم العمل على إصدار قانون خاص وفق المادة 88 من الدستور لأنه إنفاق استثماري، كما أنه يشكل التزاماً يتحمله القطاع العام تجاه القطاع الخاص مما يخالف القانون بشأن وجوب عدم الالتزام بالاقتراض من دون موافقة مجلس النواب.

ومن جهة أخرى، يخالف هذا المشروع بصيغة تلزمه القانون 2002/462 الذي عرّف نشاط التوزيع وعهد إلى هيئة تنظيم قطاع الكهرباء حصراً صلاحية منح التراخيص بهذا الخصوص.

والمفارقة أنه قد تمّ أيضاً التعاقد مع الاستشاري NEEDS للإشراف على تنفيذ هذا المشروع على مدى 4 سنوات بقيمة 9.7 مليون دولار أميركي، الأمر الذي يشكل نوعاً من تضارب المصالح (Conflict of Interest)، كونه هو الاستشاري نفسه الذي قام بإعداد دفتر الشروط لتلزم هذا المشروع.

وعلى خلفية تلزم هذا المشروع إلى الشركات الخاصة، نفذ عمال غبّ الطلب وجباة الإكراء والمياومون في مؤسسة كهرباء لبنان إضراباً مفتوحاً في أيار 2012 فأقفلوا مؤسسة كهرباء لبنان وتوقفوا عن العمل و امتنعوا عن القيام بأعمال الصيانة والتوصيلات ومعالجة الاعطال. ووصل تحركهم إلى قطع الطرق بالاطارات المشتعلة وذلك احتجاجاً على عدم تلبية مطالبهم المتمثلة برفض الشركات الخاصة المنوي تسليمها المؤسسة رفضاً قاطعاً وعدم التعامل معها تحت أي ظرف باعتبارها مقبرة لقضية العمال، و قد طالبوا اقرار مشروع القانون الرامي إلى تثبيت جميع العمال المياومين وجباة الاكراء.

استمرّ اضراب المياومين مدة ثلاثة أشهر الى أن تمّ التوصل الى تسوية سياسية²⁷ في آب 2012 حيث التحق الميامون بشركات مقدّمي الخدمات كتدبير مؤقت الى حين صدور قانون تثبيتهم فوق 1900 مياوم عقود عمل مع هذه الشركات وبدأوا العمل بشكل نظامي، بعد أن قبضوا مستحقات الأشهر الثلاثة التي كانت عالقة.

وبعد الانطلاقة المتعترّة لهذا المشروع تحت وطأة اضراب المياومين، حفلت الفترة التي تلت انطلاق المشروع في 2012/8/8 بالكثير من الشوائب، وقامت مؤسسة كهرباء لبنان بتوجيه عدد من التوبيهات والإنذارات الى شركات مقدّمي الخدمات، نتيجة عدم التزامها بالأسس التعاقدية، عدا عن توقف هذه الشركات مرّات عديدة عن القيام بواجباتها المنصوص عنها في دفتر الشروط مطالبة المؤسسة بسداد مستحقاتها المالية.

2 تعديل التعرفة

وفي العام 2010، ضمّن الوزير جبران باسيل خطته إعادة هيكلة التعرفة وزيادتها تدريجياً لسد العجز والنزف المالي وتحقيق التوازن المالي لدى مؤسسة كهرباء لبنان، وبهدف تخفيف العبء المالي عن المواطنين نتيجة استعمال المولّدات الخاصة المكلفة. وقد نصّت خطة الوزير باسيل على زيادة تدريجية للتعرفة على ان تتزامن مع زيادة في التغذية الكهربائية وصولاً الى التغذية على مدار الساعة، كما نصت الخطة في ما خص هذا الموضوع على اعتماد شطور ورسوم مخصصة للطبقات المحدودة الدخل والقطاعات الإنتاجية وتطبيق التعرفة الزمنية (ال منخفضة ليلاً) بالتزامن مع انجاز انظمة عدادات القراءة عن بعد. لكن لم يتم التقدّم على أي من هذه الصعد حتى تاريخه.

²⁷ عاد العمال وقطعوا طريق الكرنيتينا أمام مبنى مؤسسة كهرباء لبنان في 1 تموز 2013 يوم دعوة الهيئة العامة للمجلس النيابي إلى الاعتقاد للبحث في مجموعة قوانين من بينها مشروع قانون تثبيت العمال المياومين بسبب رفضهم للصيغة الواردة في المشروع، لكن الجلسة لم تعقد بسبب فقدان النصاب، وتكرر الأمر في 16 من الشهر ذاته.

.IV. الانتقال التدريجي الى الغاز الطبيعي كلقيم رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية

1 مشروع إنشاء منصة للغاز المسال

قام الوزير جبران باسيل بإدراج هذا المشروع في خطته لإصلاح القطاع. وفي العام 2012، قامت شركة POTEN & PARTNERS وتمويل من البنك الدولي بمراسة الجدوى في ما خصّ مشروع إنشاء منصة للغاز المسال وتمّ وضع دفتر شروط للمشروع وقد تمّ تأهيل 13 شركة مختصة بالغاز الطبيعي المُسال على أساسه.

وفي 2013/4/11، أطلق الوزير باسيل مناقصة إنشاء هذا المشروع بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار والبنك الدولي، وكانت آخر مهلة للتقدّم قد انقضت في 2013/6/4. وتجدر الاشارة الى ان هذا المشروع يعتمد على تمويل القطاع الخاص الذي يقمّ خدمة تغويز الغاز المسال.

2 خط أنابيب الغاز الساحلي

تضمّنت خطة الوزير جبران باسيل مد خط غاز من الشمال الى الجنوب ارتقاباً لتوفير مادة الغاز من الغاز السوري و /أو من الغاز المصري. تجدر الاشارة في هذا الصدد انه لا تبدو ان هناك امكانية للحصول على الغاز من هذين المصدرين ولم يجر الى الآن النظر في انشاء محطة لتغويز الغاز في دير عمار أو في الزهراني مما يطرح تساؤلات حول مدى الحاح السير في هذا المشروع الآن وقبل الشروع في إنشاء محطة لتغويز الغاز وقيل التأكد من وجود غاز في المياه الاقتصادية اللبنانية والتقدم على مسارات انتاجه وهو الامر الذي يحتاج الى سنوات طويلة قبل حصول ذلك.

في 2012/4/3، وبعد 9 سنوات من اقتراح الرئيس رفيق الحريري لهذا المشروع، اقتنعت حكومة الرئيس ميقاتي بأهميته، فأقرّت مشروع قانون برنامج لتمديد خط انابيب الغاز الساحلي، من البداوي حتى صور على مدى 3 سنوات وبكلفة 455 مليون دولار أميركي ورفعته الى مجلس النواب بصفة قانون معجل. وقد حوّل مشروع القانون في 22 تموز 2013 الى اللجان المشتركة لدراسته، والتي ألفت لجنة فرعية

تعطيل المسار الإصلاحي وهدر الوقت (2010 - 2013)

لهذا الغرض ولإسيما لدراسة الجوانب التقنية والاقتصادية والتمويلية له بعد إصرار الوزير باسيل على عدم اللجوء إلى الاستعانة بالصناديق العربية والدولية لتمويل هذا المشروع. ومرة أخرى دون ان يكون هذا المشروع جزءاً من رؤية واضحة ومبرمجة لهذا القطاع.

الفصل السابع: المسارات الواجب اتباعها على طريق المستقبل

إنّ الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه مما عانى منه هذا القطاع الحيوي من تجارب واخفاقات على مدى العقدين الماضيين يكمن في أهمية المبادرة الفورية والعمل على معالجة هذه الأخطاء من أجل تحقيق إنجازات فعلية وسريعة في شتى مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع. لذلك ومن دون العودة الى البكاء على اطلال سنوات جرى تضييعها بين الكيد والادعاء واعادة الدراسة والدراسة من جديد والتخبط بين خيارات وأفكار متعارضة ، فإنّه تجب المسارعة إلى وضع حد نهائي وفوري لحال الارتباك والضياع والتقلب في الافكار والخطط والبرامج الاصلاحية والتقدم على مسارات الانجاز من جهة العمل على ابعاد هذا القطاع عن التسييس . فالخطط والأوراق التي اقترحها الوزراء المتعاقبون على وزارة الطاقة والمياه ، والتي تجاوز عددها الخمسة، تقاطعت بين بعضها بعضاً تارة، وتضاربت في بعض المسائل طوراً آخر. لكن المؤسف يتركز في حقيقة ان معظم تلك الخطط بقيت من دون تنفيذ، والأجزاء التي نفذت منها استغرق تنفيذها وقتاً طويلاً بسبب كثرة الخلافات والمعوقات والعراقيل ، وهو الامر الذي ادى الى تضييع للوقت واهداراً للفرص والمال العام. وعليه لم يتحقق بنتيجة ذلك كله ما كان يرغب به المواطنون ويتوقعه الاقتصاد لجهة العودة السريعة الى انتظام التيار الكهربائي. فلا تزال مؤسسة كهرباء لبنان عاجزة عن تأمين التيار الكهربائي على مدار الساعة وفعالية التشغيل وإنجازات الادارة قاصرة عن تحقيق المبتغى. كما أنه لا توجد خطة فعالة لإدارة هذا القطاع، والقانون 462 مازال غير منقذ والثقة فيما بين العناصر الفاعلة والمؤثرة في قطاع الكهرباء من دولة ومؤسسة كهرباء لبنان ومستثمرين ومشاركين ومستفيدين ومستهلكين مفقودة.

في ضوء ما تقدم، فمن الواضح أنه وللخروج من هذا المأزق المتماذي الذي وصلت إليه أحوال هذا القطاع الحيوي والهام تنبغي العودة إلى المبادئ الأساسية الواردة في معظم الخطط تقريباً وكذلك في العودة إلى الالتزام بما نصّ عليه قانون الكهرباء الذي لم يسمح له بعض الوزراء في ان يجد طريقه إلى التطبيق. فمشاكل قطاع الكهرباء معروفة، لكن مقارنة الحلول الناجحة شابتها مجموعة كبيرة من العوامل السلبية ومنها التردد والتلكؤ وغياب الرؤيا والتسييس والمصالح الشخصية والصفقات والكيد ورفض تنفيذ القوانين في الكثير من الأحيان من قبل العديد من

الوزراء الذين تعاقبوا على حقيبة وزارة الطاقة والمياه. وذلك كله تسبب بتضييع الكثير من الفرص وكذلك في هدر في الوقت و الطاقات والموارد والمال العام. ولقد تسبب ذلك كله في تكبيد الاقتصاد الوطني خسائر مباشرة وغير مباشرة فادحة ظهرت بشكل واضح في الحصّة الكبيرة التي يساءل عليها قطاع الكهرباء من أصل ما وصل إليه الحجم الكبير للدين العام.

لذلك فقد بات من الضروري بمكان العودة إلى هذه المبادئ الأساسية للتقدم الحقيقي على مسارات اصلاح قطاع الكهرباء بطريقة حازمة وسريعة وعلمية وشفافة تبعدها عن المصالح الفردية والسياسية والمبادئ التي ينبغي اعتمادها والثبات عليها، وبالتالي العودة إلى تنفيذ قانون تنظيم قطاع الكهرباء 2002/462، وذلك بالانطلاق نحو معالجة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع والتي تتمحور حول المسائل التالية:

- 1 استمرار التدني في إنتاج الطاقة الكهربائية مقارنة بالطلب الحالي والمرتب على الطاقة والحاجة إلى الاستثمار في تجهيزات جديدة.
- 2 عدم استكمال شبكتي النقل والتوزيع.
- 3 ارتفاع كلفة إنتاج الكهرباء وضرورة تخفيضه من طريق تأمين وقود أقل كلفة وأقل تلويثاً للبيئة، ومعالجة تدني مستوى الجباية والعمل على تعديل التعرفة غير المتوازنة مالياً ولا اجتماعياً والتي تتسبب بعجز مالي كبير في موازنة مؤسسة كهرباء لبنان والمالية العامة.
- 4 عدم تنفيذ قانون إصلاح قطاع الكهرباء 2002/462 بما في ذلك عدم إنشاء الهيئة المنظمة للكهرباء و بعد أكثر من عشر سنوات على صدور القانون وذلك في ظل استمرار وجود هيكلية إدارية متردية في مؤسسة كهرباء لبنان والحاجة إلى احداث نقلة نوعية في ادائها.
- 5 غياب اي استثمار في الطاقة المتجددة.

1 في معالجة استمرار التدني في إنتاج الطاقة الكهربائية

أ - في زيادة الإنتاج على المدى القريب

تؤمن معامل الإنتاج الحالية قدرة لا تتجاوز 1500 ميغاوات بينما يُقدّر حجم الطلب الحالي بنحو 3000 ميغاوات، وهو من المتوقع أن يرتفع مع حلول العام 2015

إلى حوالي 3500 ميغاوات بسبب النمو السنوي لحجم الطلب. هذا الواقع يترافق مع ترهل وحدات الإنتاج القديمة، الأمر الذي يفقدها بعضاً من قدراتها وبالتالي فإنه من المقدر ان تتسع الفجوة سنوياً بين حجم الطلب على الطاقة وحجم ما هو متوافر منها. من هنا تبرز الحاجة الماسة وفي المدى القريب للعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمعامل عبر مباشرة العمل فوراً ب إعادة تأهيل معلمي الذوق والجية، وتأمين القدرات الإضافية من خلال رفع وثوقية وكفاءة الوحدات العاملة في المعامل القائمة، إضافة إلى العمل على إنشاء معامل جديدة تغطي العجز الكبير المتفاقم. في ضوء ما تقدم، فإنه يجب العمل على التقدم على المحاور التالية:

- أ-1 الإسراع في عملية إعادة تأهيل معلمي الذوق والجية بحيث يشمل التأهيل، وعلى مراحل، وحدات التوليد الأربع في معمل الذوق ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية لمعمل الذوق إلى حوالي 600 ميغاوات، وتأهيل الوحدات رقم 3 و4 و5 في معمل الجية واستبدال الوحدات رقم 1 و2 فيه مما يرفع قدرة معمل الجية الإنتاجية الى حوالي 300 ميغاوات. إن إعادة التأهيل هذه من شأنها إطالة عمر المعملين بحوالي عشر سنوات ورفع قدرتهما الإنتاجية خلال سنتين الى حوالي 900 ميغاوات.
- أ-2 استكمال مشروع اضافة قدرة إنتاج جديدة بحوالي 270 ميغاوات في معلمي الذوق والجية، عبر تركيب ال مولدات التبادلية التي تمت ترسية مناقصتها مؤخراً على شركة BWSC الدانمركية مع التنبه إلى ضرورة معالجة الاشكالات التي رافقت عملية التلزييم والتداعيات التي يمكن ان تترتب عن ذلك على اكثر من صعيد تقني ومالي.
- أ-3 استكمال العمل على إنشاء معمل دير عمار 2 الذي يعمل على نظام الدارة المختلطة (CCGT) بقدرة 538 ميغاوات المعلنة من قبل شركة J&P AVAX القبرصية اليونانية التي تمت ترسية الالتزام عليها مع ضرورة التنبه ايضاً إلى معالجة الملابس والاشكالات التي رافقت عملية التلزييم والتداعيات التي يمكن أن تترتب على ذلك على أكثر من صعيد

تقني وبيئي ومالي مع السعي لدى الصناديق العربية والدولية للنظر في إمكانية الإسهام في عملية تمويل هذا المعمل ان امكن نظراً لحاجة لبنان الماسة الى ذلك.

بأ - في رفع الإنتاج على المدى المتوسط

إن احتساباً سريعاً للطاقة المطلوبة حتى العام 2025 يبيّن الحاجة الى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة الى حدود 4300 ميغاوات مع حلول العام 2020 والى حوالي 5100 ميغاوات مع حلول العام 2025. من هنا ينبغي العمل في المدى المتوسط على المحاور التالية:

- ب-1 دعوة الصناديق العربية والجهات المانحة للبحث الجدي والسريع في الإسهام في تمويل إنشاء معامل جديدة.
- ب-2 فتح المجال أمام منتجي الطاقة المستقلين (IPP) لبناء معامل جديدة بحدود 1500 ميغاوات. وهذا يقتضي اقرار القانون الخاص بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. فالشراكة بين القطاعين العام والخاص تسمح بأن يقوم القطاع الخاص بتمويل وانشاء وتشغيل وصيانة هذه المعامل لمدة 20 سنة على سبيل المثال مما يؤمن استمراري تها. وحيث يتحمل القطاع الخاص المخاطر الأساسية وأهمها إنهاء الأعمال ضمن الوقت والكلفة المتفق عليهما (On time, on budget completion).
- ب-3 اتخاذ الاجراءات اللازمة للبدء في تأمين انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

2 - في استكمال شبكتي النقل والتوزيع

أ - في قطاع النقل

- أ-1 استكمال شبكة الـ 220 كيلوفولت لضمان استقرارية نقل الطاقة الكهربائية (الانتهاء من تركيب خط كابل المنصورية).

أ-3 إنشاء محطات التحويل الرئيسية كمحطات البحصاص في طرابلس ومحطة بيروت ومحطة الضاحية الجنوبية ومحطة صيدا.

بأ في قطاع التوزيع

ب-1 استكمال العمل بمشروع DSP (Distribution Service Providers) خاصة لجهة مد شبكات التوزيع الضرورية في المناطق اللبنانية كافة، والعمل على معالجة وإصلاح المخالفات القانونية والدستورية الواضحة في المناقصة التي أجراها الوزير جبران باسيل لموزعي الخدمات لاسيما منها الاستحصال من مجلس النواب على القوانين اللازمة لذلك والمساعدة لتشكيل الهيئة المنظمة للقطاع لتتولى الاشراف على عمل موزعي الخدمات.

ب-2 تفعيل الحماية والتشدد في معاقبة سرقة التيار الكهربائي والاسراع في تركيب العدادات الذكية على مخارج شبكات التوتر المتوسط والتوتر المنخفض، والتي تخفف كثيراً من التعديات على شبكة التوزيع.

3 في تخفيض كلفة الإنتاج

إن كلفة دعم الكهرباء في لبنان تتعدى المليارين و 400 مليون دولار أميركي سنوياً في الوقت الحاضر، وهو مبلغ يفوق بالنسبة والتناسب أي دعم مماثل في أي من دول العالم. من هنا ينبغي العمل وبشكل سريع على وقف هذا الهدر وهذا الاستنزاف الكبير والمدمر للخرينة العامة يوجب البدء فوراً بمعالجة الهدر الحاصل في المال العام عبر التحرك على عدة مسارات ومنها الشروع في العمل على تخفيض كلفة المحروقات بتنويع مصادرها وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي، وعبر وضع سياسة جديدة للتعرفة يتم تعديلها تدريجياً لتناسب مع أي تعديل على كلفة اللقيم. هذا مع التنبيه إلى التداعيات الاجتماعية لمثل هكذا اجراء وذلك ليصار الى تدارك سلبياته على صعيد الفئات الضعيفة في المجتمع بحيث يقتصر تقديم الدعم في حال وجوده لصالح الفئات المحتاجة

من المواطنين. وكذلك عبر فتح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع ان كان على صعيد الإنتاج أو التوزيع أو الصيانة أو في الطاقة المتجددة، و عبر تخفيض كلفة إنشاء المعامل الجديدة او تمويل انشاءات جديدة يتطلبها تطوير قطاع الطاقة، عبر الاستدانة من الصناديق العربية والدولية بفوائد متدنية ولأجل طويلة والتي تؤمن قدرًا عاليًا من الشفافية والشفافية في عمليات التزيم التي تفرضها هذه الصناديق في المناقصات التي تمولها.

من هنا ينبغي العمل وبشكل جدي على المحاور التالية:

أ- في تخفيض كلفة المحروقات وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي

أ-1 وضع استراتيجية للمحروقات تتمحور حول تأمين ها بأقل كلفة ممكنة وتنويع مصادرها.

أ-2 النظر في اطلاق مناقصة مدّ خط الغاز الساحلي الذي يربط معامل الكهرباء على طول الخط الساحلي وبحث امكانية تنفيذ المشروع بالشراكة مع القطاع الخاص أو بتمويل من الصناديق العربية والدولية، بعد القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ودراسة الاثر البيئي والاجتماعي (Environmental and Social Impact Assessment) وذلك بالتزام والتناغم مع توفير مصادر الغاز أو معامل التغويز للغاز السائل وتحديد الزمن الذي يمكن اطلاق هذا المشروع خلاله.

أ-3 استكمال مناقصة إنشاء محطة الغاز السائل وبحث امكانية مساعدة الدولة اللبنانية في التمويل وذلك عبر الاستدانة من الصناديق العربية والدولية.

بأ- البحث الجدي في اعتماد تعرفه جديدة للكهرباء

العمل على وضع سياسة جديدة للتعرفه تأخذ بعين الاعتبار أوضاع صغار المستهلكين لتجنب استمرار دعم سعر الكهرباء لجميع المستهلكين على إختلاف

ظروفهم المعيشية والاجتماعية و هذا الدعم الذي يستفيد منه في الواقع كبار المستهلكين تحت ستار التعرفه الاجتماعية لجميع المواطنين.

ج- في فتح المجال للاستثمار من امام القطاع الخاص

ج-1 العمل على إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يوفّر الاطار القانوني والتنظيمي لعقود الشراكة ويشجّع المستثمرين من القطاع الخاص على الدخول في تمويل مشاريع الطاقة عبر تأمين عنصري الشفافية والتنافسية.

ج-2 إعادة العمل بمضمون قرار مجلس الوزراء المتخذ بتاريخ 1996/9/18، في عهد حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، القاضي بتضمين معامل الإنتاج الى القطاع الخاص للقيام بتشغيلها وصيانتها، بحيث تقوم الدولة بضمان شراء الكهرباء من القطاع الخاص وفقاً لتعرفه تحددها المناقصة وعلى اساس ان يصار الى تزويد الشركة باللقيم اللازم ضمن معادلات محددة.

د- في الحصول على التمويل الميسر من الصناديق

محاولة البحث مع الصناديق العربية والدولية في إمكانية إعادة تمويل إنشاء محطة دير عمار بمفعول رجعي إن امكن، وإمكانية تمويل إنشاءات جديدة في هذا الإطار بما يحقق تخفيضاً في كلفة الاستثمار وشفافية أكبر في عمليات التلزم.

هـ- ترشيد استخدام الطاقة

متابعة تنفيذ بنود الخطة الوطنية لترشيد استخدام الطاقة التي أقرها مجلس الوزراء

4 في العمل على تنفيذ القانون 2002/462 وتعديلاته وإعادة هيكلة مؤسسة كهرباء

لبنان:

أ- في تنفيذ قانون تنظيم قطاع الكهرباء وتعديلاته وتعيين الهيئة المنظمة لقطاع

الكهرباء:

- 1-أ المبادرة فوراً إلى إنشاء الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء بناء لأحكام القانون 2002/462 والتي تمثل الضمانة للاستثمار في قطاع الطاقة ولاسيما من قبل القطاع الخاص في السنوات القادمة.
- 2-أ إدخال التعديلات اللازمة على القانون 2002/462 لجهة الاجازة لمجلس الوزراء بصورة مؤقتة ولتاريخ تعيين أعضاء الهيئة المنظمة للقطاع للقيام بدور الهيئة فيما يتعلق بمنح التراخيص والأذونات لمنتجي الطاقة المستقلين.
- 3-أ ادخال بعض التعديلات التي من شأنها تسهيل دخول منتجي الطاقة المستقلين الى السوق اللبنانية مثل اغاء شركات القطاع الخاص المغفلة المرخص لها بالإنتاج من أحكام الفقرة 3 من المادة 78 (أحكام متعلقة بوجود أن يكون ثلث رأسمال الشركات المغفلة ، التي يكون موضوعها استثمار مصلحة عامة ، أسهماً اسمية لمساهمين لبنانيين)، و من أحكام المادة 86 (المتعلقة بمعاملة تقدير المقدمات العينية) وأحكام المادة 89 (المتعلقة بمنع تداول الأسهم) والمادة 144 (المتعلقة بشرط الجنسية) من قانون التجارة ، عدا عن التعديلات المطلوبة لتمكين منتجي الطاقة المستقلين من ضخ الطاقة على الشبكة العامة وتأمين شرائها من قبل شركات التوزيع.

بأ في وضع هيكلية جديدة لمؤسسة كهرباء لبنان

- ب-1 المبادرة فوراً إلى إجراء الإصلاحات الإدارية والمالية اللازمة في مؤسسة كهرباء لبنان:

- تعيين مجلس إدارة جديد حيث أن المجلس الحالي يقتصر على رئيس مجلس الإدارة / المدير العام وعضوين فقط.
- إنجاز تدقيق الحسابات المالية المتبقية لمؤسسة كهرباء لبنان
- استكمال مسح وتقييم وتسجيل الموجودات

ب-2 إنجاز تشركة مؤسسة كهرباء لبنان فيما يتفق مع القانون 2002/462 أي فصل نشاطات الإنتاج والنقل والتوزيع في شركات مختلفة بناءً للهيكلية التي أقرها المجلس الأعلى للخصخصة في العام 2008.

5 في الاستثمار في الطاقة المتجددة

إن الاستثمار في الطاقة المتجددة هو الاستثمار في مستقبل لبنان. وبالفعل، فإن تطوير إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة على اختلاف أنواعها، من طاقة هيدرولوكية، الى الرياح، الى الخلايا الفوتوفولتية الى الطاقة الشمسية الحرارية، الى السخانات الشمسية، الى الوقود الحيوي، يسمح بتحقيق الهدف المعلن في البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري (2009-2011) بإنتاج 12% من الطاقة المستهلكة في لبنان من الطاقة المتجددة، بحلول العام 2020.

إن تحقيق هذا الهدف يستلزم:

- أ- وضع البرامج والخطط القطاعية لإستخدام الطاقة المتجددة في كل قطاع (إنتاج كهرباء، نقل، صناعة، زراعة، مباني) مع تحديد مؤشرات متابعة تنفيذها.
- ب- وضع خارطة طريق لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح والطاقة الشمسية.
- ج- إصدار قانون للطاقة المتجددة تنشأ من خلاله "الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة" التي يناط بها تنفيذ برامج الطاقة المتجددة ووضع استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع.

الملحق رقم 1: وزراء الطاقة والمياه في الحكومات المتعاقبة2013-1992

وزير الطاقة والمياه	رئيس مجلس الوزراء	الفترة	
		إلى	من
جورج افرام (1993/6/11 - 1992/10/31) الياس حبيقة (1995/5/25 - 1993/6/11)	رفيق الحريري	1995/5/25	1992/10/31
الياس حبيقة	رفيق الحريري	1996/11/7	1995/5/25
الياس حبيقة	رفيق الحريري	1998/12/4	1996/11/7
سليمان طرابلسي	سليم الحص	2000/10/26	1998/12/4
محمد عبد الحميد بيضون	رفيق الحريري	2003/4/17	2000/10/26
أيوب حميد	رفيق الحريري	2004/10/26	2003/4/17
موريس صحنوي	عمر كرامي	2005/4/19	2004/10/26
بسام يمّين	محمد نجيب ميقاتي	2005/7/19	2005/4/19
محمد فنيش (2006/11/11 - 2005/7/19) محمد الصفدي بالإنابة (2008/7/11 - 2006/11/11)	فؤاد السنيورة	2008/7/11	2005/7/19
ألان طابوريان	فؤاد السنيورة	2009/11/9	2008/7/11
جبران باسيل	سعد الدين الحريري	2011/6/13	2009/11/9
جبران باسيل	محمد نجيب ميقاتي	لتاريخه	2011/6/13

الملاحق رقم 2: المبالغ المحوِّلة الى مؤسسة كهرباء لبنان (المبالغ بما يعادل ملايين دولار أميركي)

السنة	المبلغ السنوي للتحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان (1)	مجموع التحويلات	مبلغ التحويلات السنوية اضافة الى المبلغ الاجمالي المتراكم في نهاية العام السابق (2)	معدلات الفائدة (القائمة بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي) (3)	المبلغ السنوي للفوائد المستحقة (4) = (2) * (3)	المبلغ السنوي للتحويلات مع الفوائد (5) = (1) + (4)	مجموع التحويلات مع الفوائد المتراكمة لغاية شباط 2014	المبالغ الاجمالية المتراكمة مع الفوائد الى نهاية كل حقبة
1992	20.19	5,853.65	20.19	25.70%	5.19	25.38	17,148.07	25.38
1993	350.44		375.82	17.79%	66.88	417.32		
1994	114.91		557.61	23.81%	132.79	247.71		
1995	139.25		829.65	17.94%	148.80	288.05		
1996	204.49		1,182.95	19.06%	225.41	429.90		
1997	99.98		1,508.34	16.89%	254.72	354.69		
1998	64.81		1,827.86	14.29%	261.24	326.05		
1999	103.30		2,192.40	12.95%	283.95	387.25		
2000	386.07		2,862.43	12.45%	356.29	742.36		
2001	187.59		3,406.31	11.35%	386.59	574.18		
2002	202.15		3,995.04	10.84%	433.00	635.15		
2003	273.99		4,702.03	10.31%	484.74	758.73		
2004	382.75		5,569.52	7.99%	445.19	827.94		
2005	646.10		6,660.82	6.53%	435.20	1,081.30		
2006	908.79		8,004.81	7.47%	598.33	1,507.12		
2007	981.09		9,584.23	7.71%	739.37	1,720.46		
كانون الثاني 2008 - حزيران 2008	787.74	11,111.34	3.84%*	426.50	1,214.24			
تموز 2008 - كانون الاول 2008	824.25	2,114.04	824.25	3.84%*	31.64	855.89	3,071.12	855.89
كانون الثاني 2009 - تشرين الاول 2009	1,289.79		2,145.68	6.75%**	144.88	1,434.67		2,290.56
تشرين الثاني 2009 - كانون الاول 2009	208.41	7,675.94	208.41	1.32%**	2.74	211.15	9,019.45	211.15
2010	1,192.23		3,693.95	7.65%	282.59	1,474.82		
2011	1,741.77		5,718.30	7.13%	407.71	2,149.48		
2012	2,260.87		8,386.88	6.75%	566.11	2,826.98		
2013	2,026.98		10,979.98	6.57%	721.38	2,748.36		
كانون الثاني 2014 - شباط 2014	245.68		11,947.04	0.87%***	103.66	349.34		9,019.45
		15,643.63				29,238.64		

الحقبة ما قبل استلام التيار العوني

حقبة الوزير
طابوريانحقبة الوزير
باسيل

* ما يعادل 7.82% فائدة سنوية للعام 2008 -- ** ما يعادل 8.16% فائدة سنوية للعام 2009 -- *** ما يعادل 5.32% فائدة سنوية للعام 2014
ملاحظة: من أجل مقارنة موضوعية بين الحقبة، تم إخضاع المبالغ المتراكمة في نهاية كل حقبة الى نسب الفوائد لغاية شباط 2014 وبالتالي يعكس هذا الجدول المساهمة الصحيحة لكل حقبة في مجموع الفوائد المتراكمة.
المصدر: حسابات مجمعة من وزارة المالية وقسم الأبحاث في بنك البحر المتوسط

